الإثنين 17 حزيران 2019
العدد 3783 السنة الثالثة عشرة
Lundi 17 Juin 2019 no 3783 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

رأس المال
الوجه الآخر لأزمة المصارف

● **توفيق كسبار**
السلطة بين عالم الكلام وعالم الواقع

● **غسان ديبة**
أطروحات عربية في عصر الآلة الثاني

تل أبيب تبلغ ساترفيلد عدم تمسّكها بسقف زمني للمفاوضات
العدو يصرّ على فصل البحر عن البر [2]

خيارات أميركا في الخليج
التهويل أولاً
[3، 14ـ 15]

لا تزال واشنطن حريصة على ضبط تحرّكها في الإقليم، رغم اتهام طهران بمحاولة استهداف الطائرة الأميركية والمواقف ذات السقف الكلامي المرتفع (أ ف ب)

قضية

الضغط يهدد بفرط رابطة الأساتذة
إضراب «اللبنانية» (غير) مستمر!
6

رياضة

كوبا أميركا
قطر تنتفض... وتعادل
11

اليمن

الأميركيون يفارقون الانكار:
«أنصار الله» أسقطوا طائراتنا
15

قضية اليوم

تل أبيب تبلغ ساترفيلد عدم تمسّكها بسقف زمني للمفاوضات

العدو يصرّ على فصل الحدود البحرية عن البرية

يشيع العدو الإسرائيلي أخباراً تفيد بأن المفاوضات مع لبنان بشأن الحدود ستكون محصورة في الجانب البحري. وافق على أن لا تكون مدة المفاوضات محصورة بستة أشهر، لكنه لا يزال مصراً على الفصل بين البحر والبر. في المقابل، يؤكد الجانب اللبناني أن ما تقدّم ليس سوى أمنيات، وأن بيروت متمسكة بشروطها. عودة الوسيط الأميركي ستكشف الموقف الحقيقي للعدو

يحيى دبوق

تنتظر تل أبيب أن تبدأ المفاوضات بينها وبين لبنان، مطلع الشهر المقبل، بعد التفاهم على مقدمات التفاوض على الحدود البحرية بين الجانبين، مع اشتراطها فصل الحدود البرية عن البحرية. و«ترجيح» التفاوض الاسرائيلي، مبني على «التقدم الملموس» للوسيط الأميركي في حلحلة عقد وشروط متقابلة، من بينها تجاوز العدو شرط القيد الزمني للمفاوضات، مقابل تجاوز لبنان الرعاية الأممية لها، وحصرها في الجانب الأميركي، على حدّ زعم مسؤولين إسرائيليين تحدّثوا إلى وسائل الإعلام العبرية في اليومين الماضيين. وذكرت الإذاعة العبرية أن الوسيط الاميركي، ديفيد ساترفيلد، التقى لهذه الغاية، الجمعة الماضي، وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شطاينتس، وكذلك مستشار الأمن القومي مئير بن شبات، وتوصل الى تفاهمات معهما، تتعلق بتوقيع مذكرة تفاهم تمهيداً لبدء المفاوضات الثنائية.

وقال مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى للقناة الـ 13 العبرية، إن تطوراً مهماً سجل نتيجة محادثات ساترفيلد في كل من إسرائيل ولبنان، للبدء بمحادثات ترسيم الحدود البحرية، بعد حلحلة عدد كبير من المسائل التي كانت عالقة حتى الأمس القريب، و«إذا لم تبرز عراقيل إضافية، فستبدأ المحادثات المباشرة في تموز المقبل».

في التفاصيل، ذكرت القناة نقلاً عن مسؤول إسرائيلي، قالت إنه مطّلع على نتائج محادثات ساترفيلد في لبنان وإسرائيل، التوصل إلى تسوية

> **يريد العدو، فور بدء المفاوضات، السماح لشركات النفط باستطلاع المنطقة «المتنازع عليها»**

إزاء الشرط اللبناني المسبق المتعلق بمدة المفاوضات، فتقرر أن لا تُقيَّد زمنياً، بخلاف مطلب إسرائيل التي كانت تريد حصر مدة المفاوضات بستة أشهر، مع اتفاق الجانبين على أن يرد في مذكرة التفاهم أنهما سيسعيان الى إنهاء التفاوض خلال ستة أشهر. أما قناة «كان» العبرية، فأشارت إلى أن لبنان رفض في البدء الإشارة إلى مدة الستة أشهر، وإن لم تكن ملزمة «لكن هذا ما حصل، وهذا ما اتفق عليه في نهاية المطاف».

وكانت إسرائيل، كما ورد في تقارير عبرية، اشترطت رعاية الولايات المتحدة للمفاوضات، وتعاملت مع هذا الشرط على أنه خط أحمر لا يمكن التنازل عنه، «فهي لا توافق على أن يتدخل أي طرف آخر في الوساطة، ولكن بعد أن ضغط لبنان، اتفق على السماح بوجود ممثل للأمم المتحدة في غرفة المحادثات».

من جهتها، نقلت قناة «كان» أنه «من اللحظة التي تبدأ فيها المحادثات بين لبنان وإسرائيل، التي تقررت من حيث المبدأ بعد اسبوعين على الحدود في الناقورة، يمكن لشركات الطاقة الدولية صاحبة امتيازات التنقيب بين الجانبين، أن تقوم باستطلاع مشترك في المنطقة المختلف عليها بين الدولتين، التي قدر مصدر إسرائيلي رفيع المستوى، أن تحتوي على حقول كبيرة من النفط والغاز الطبيعي».

ويرد في تقرير الإذاعة العبرية أن ساترفيلد سيعود إلى لبنان لكي يتلقّى جواباً نهائياً من المسؤولين اللبنانيين، و«التقدير في إسرائيل انه يمكن التوصل إلى اتفاق نهائي هذا الأسبوع». وشددت نقلاً عن مصادر إسرائيلية رفيعة أنه «إذا لم تستجد عراقيل أخرى، فستبدأ المفاوضات المباشرة بين إسرائيل ولبنان خلال شهر تموز، وهو في ذاته يعد من ناحية إسرائيل تطور سياسي دراماتيكي كبير جداً».

في ما يرد من تل أبيب، نقلاً عن «مصادر رفيعة» إسرائيلية أو تقارير اعلامية عبرية، تأكيدات تبدو متناقضة عما كان يجري تداوله في لبنان، بعد كل جولة من جولات ساترفيلد بين الجانبين. فهل هناك تراجع إسرائيلي أو «فحص للإرادات» اللبنانية المقابلة؟ علماً بأن المقاربة الاسرائيلية تشير إلى الآتي:

مشاركة مستشار الأمن القومي الاسرائيلي، مائير بن شبات، في محادثات ساترفيلد في إسرائيل، دلالة على النظرة الإسرائيلية إلى موضوع التفاوض، التي تتجاوز في ذاتها حدّها الاقتصادي إلى المصالح الأمنية الإسرائيلية، وهو ما يفترض بالجانب اللبناني قراءته جيداً، والبناء عليه، سواء ما يتعلق بفهم الدوافع الإسرائيلية من ذلك، أو لجهة استخدام هذا العامل لتحقيق ما أمكن من مصالح لبنانية، بما يتجاوز الحدود البحرية والمنطقة «المتنازع» عليها بين الجانبين.

الواضح أيضاً أن تل أبيب تنظر إلى المفاوضات في حال بدأت بالفعل، بصرف النظر عن شروطها وكيفيتها ونتائجها، تكريساً لمنطق التفاوض الثنائي على الخلافات بين الجانبين، خاصة أنها تأتي برعاية اميركية لا أممية (بحسب ما يُنشر في إعلام العدو حتى يوم أمس)، وهي نتيجة «تطور سياسي دراماتيكي وكبير جداً، بين لبنان واسرائيل»، حسب قول مصدر إسرائيلي رفيع المستوى للقناة الـ 13 العبرية أمس.

في تصريحات ومواقف وتسريبات العدو، الواضح أن إرادة التفاوض تتجه كي تنحصر في الخلاف على الحدود البحرية دون البرية، وهو ما أكدته كل التقارير الواردة من تل أبيب، التي أبرزت أن تفاهماً حصل على هذه الحصرية بين الجانبين برعاية اميركية، وهو ما يخالف ما جرى التداول به لبنانياً، مع اخر جولة قام بها ساترفيلد، وأبحاثه عن تضمن المحادثات «الخلاف البري بين الجانبين».

رفض العدو أن تشمل المحادثات الحدود البرية كما البحرية، يؤكد أن التوجه إلى المحادثات لا يهدف إلى إيجاد حلول لكل «خلافات الحدود» وإنهاء التحفظات عليها، بل إلى تسوية تتعلق تحديداً بالمنطقة «المتنازع» عليها في البحر، بهدف الاستفادة منها سياسياً واقتصادياً، وإلا لكان المنطق التفاوضي ذاته انسحب أيضاً على الحدود البرية.

تبدو تل أبيب مستعجلة جداً للاستفادة من المحادثات في اللحظة التي تبدأ فيها، من دون انتظار نتائجها. وهذا التوجه كان أحد أسباب محاولة فرض تقييد المدة الزمنية بستة أشهر. تأكيد العدو التفاهم (وهو ما يتطلب تأكيداً لبنانياً موازياً) على تمكين الشركات الأجنبية من استطلاع المنطقة البحرية موضوع المفاوضات، يبدو مصادرة لنتيجة المحادثات نفسها، وحسم استباقي لوجود «الحصة الإسرائيلية» التي ستكون وازنة، وتستدعي إعداد الشركات لاستطلاعها، فور بدء المحادثات!

في المقابل، تنفي مصادر لبنانية معنية بالمفاوضات ما نُشر في الإعلام الإسرائيلي، لافتة إلى أن ساترفلد أجّل موعد وصوله إلى بيروت لأيام، من دون أن يتضح سبب هذا التأجيل. ويُتوقع هذه المرة أن يحمل الزائر الأميركي معه إجابات من حكومة العدو على الشروط اللبنانية، التي سمعها في زيارته الأخيرة لبيروت. ونفت المصادر اللبنانية قطعاً ما نشره الإعلام العبري عن الفصل بين الحدود البحرية والحدود البرية، معتبرة أنها تعبّر عن «أمنيات إسرائيلية أكثر من تعبيرها عن الواقع». فبالنسبة للبنان لا مفاوضات إذا لم يتم التلازم بين مساري البر والبحر. وبالتالي، إن عودة ساترفيلد بجواب سلبي على الشروط اللبنانية، سيعني أن من السابق لأوانه الحديث عن موعد للمفاوضات.

ساترفيلد كان عائداً اليوم، لكنه ارجأ زيارته اياماً قليلة (هيثم الموسوي)

المشهد السياسي

خلاف التعيينات يتفاقم... والحكومة تمدّد التنصّت!

(هيثم الموسوي)

تعود الحكومة غداً إلى الاجتماع بعد غياب مستمر منذ 27 أيار الماضي، تخللته عطلة عيد الفطر والتوتر الشديد الذي شاب العلاقة بين الرئيس سعد الحريري والوزير جبران باسيل. وتنعقد الجلسة في السراي الحكومي، بوصفها أولى ثمار التهدئة التي دخل رئيس الجمهورية على خطها، وأسفرت عن اتفاق بتكثيف الجلسات الحكومية، والبدء بملف التعيينات المجمد بالرغم من مرور أشهر على تأليف الحكومة ومرور عام على الانتخابات النيابية.

وبحسب المعلومات المتداولة، فإنه لا اتفاق حتى اليوم على تلك التعيينات، لا بل إن الخلاف يشمل كل الملف. وبالتالي، فإن تعيينات أعضاء المجلس الدستوري ورئيس مجلس شورى الدولة وأعضاء مجلس إدارة «انترا» ورئيس مجلس إدارة طيران الشرق الأوسط والمدعي العام التمييزي، و26 قائم مقام، وغيرهم الكثير، معلّقة على تنازع المستقبل والتيار الوطني الحر على المناصب الشاغرة، والتي يضعها باسيل ركناً من أركان معركة «استعادة الحقوق»، علماً بأن حزب القوات يرفض حصوله على حصة شكلية من التعيينات المسيحية. وقد أشار الوزير ريشار قيوميجيان امس إلى أن «القوات ستقف سداً منيعاً ضد تعيينات المحسوبيات»، داعياً إلى وجود آلية واضحة للتعيينات. وإلى حين الاتفاق على التعيينات، يتوقع أن يزور باسيل الحريري قبل انعقاد جلسة مجلس الوزراء، تكريساً للتهدئة التي رعاها رئيس الجمهورية، علماً بأن المجلس سيناقش جدول أعمال مؤلفاً من 100 بند، موزعة على أبواب: الشؤون المالية، والشؤون الوظيفية، والشؤون العقارية، والاتفاقيات والشؤون المتفرقة.

من ضمن البنود، مشروع مرسوم يرمي إلى تعديل المرسوم الرقم 5397 المتعلق بتحديد تعويضات العسكريين ورجال قوى الأمن الداخلي والأمن العام، وعرض خلاف في الرأي بين وزارتي الطاقة والمال، المتعلق بعقد صفقة مع شركة asaco/kirchner نتيجة استدراج عروض لتشغيل وصيانة المنشآت الشمسية على نهر بيروت لمدة 5 سنوات. وسيطلب مجلس الوزراء إعفاء الأبنية المشغولة من الدولة من الرسوم البلدية حتى عام 2017، فضلاً عن نقل اعتماد بقيمة 11,775,789,000 ليرة لبنانية من احتياطي الموازنة العامة إلى موازنة الخارجية والمغتربين - البعثات في الخارج لعام 2019، لزوم استكمال ملف شراء مكاتب بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، ونقل اعتماد من احتياطي الموازنة العامة إلى موازنة وزارة العمل لعام 2019، بقيمة 400,000,000 ليرة لبنانية

> **يتوقع أن يزور باسيل الحريري قبل انعقاد جلسة مجلس الوزراء**

لدفع متأخرات عن السنوات السابقة لمنظمة العمل الدولية.

وبعد الجدل الذي رافق موازنة الجمعيات المتعاقدة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، تطلب الأخيرة إبرام عقود الرعاية الاجتماعية ورعاية المعوقين وعقود حماية الأحداث المعرضين للخطر والحماية من الانحراف لعام 2019، على أساس اعتمادات الموازنة العامة لعام 2018، إلى حين تصديق الموازنة العامة لعام 2019. وقد أدرج طلبا وزارة الداخلية تجديد العقد الموقع مع شركة ibc بالتراضي لمعالجة النفايات الصلبة ضمن اتحاد بلديات منطقة جزين لمدة سنة، وطلب تجديد عقدَي التنفيذ والإشراف العائدين لتشغيل مكبّ النفايات في طرابلس.

أما في الشؤون الوظيفية، فمن ضمن البنود ورد طلب وزارة التربية والتعليم العالي إلحاق عدد من المهندسين الاختصاصيين في المعلوماتية الفائض في وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية (أوجيرو) بوزارة التربية والتعليم العالي بصفة متعاقدين.

وفي «الشؤون المتفرقة»، يبرز طلب وزارة الداخلية والبلديات تمديد مهلة إعطاء حركة الاتصالات كاملة للأجهزة الأمنية والعسكرية ابتداءً من 2019/6/1 لغاية التاريخ الذي يراه مجلس الوزراء مناسباً، والطلب إلى وزير الاتصالات اتخاذ التدابير الفورية اللازمة لتأمينها للأجهزة الأمنية.

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

الخيارات الأميركية في الخليج

يصعب الآن حسم حصول أو عدم حصول مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة وايران. مواجهة سواء كانت محدودة أو شاملة لا يمكن ايضاً حسم طبيعتها ومداها ومساحتها. الآن الحاجة إلى التدقيق في الظروف التي تحيط بمثل هذا المستوى من الحرب الاميركية ضد ايران. لكن تطورات الشهر الاخير توحي بالشيء وعكسه. مثل أن التصعيد الاميركي في الحرب الاقتصادية والسياسية والأمنية ضد إيران يمثل درجة عالية من المواجهة قبل بلوغ المستوى العسكري. كما أن العمليات التأديبية التي طاولت مصالح اميركا وجماعتها في اكثر من مكان، تصلح كإشارة الى ان المعتدى عليه لن يظل مكتوف اليدين. اضف الى ذلك مستوى التوتر، في رسائل التهديد المتبادلة بين أطراف المحورين، بما في ذلك الكلام الذي قاله الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله عندما قال إنه في حالة الحرب العسكرية على إيران، سيكون كل محور المقاومة منخرطاً في الدفاع عنها.

جاء تفجير ناقلتي النفط في بحر عمان ليدفع بالامور خطوة اضافية نحو المواجهة، خصوصاً بتزامنه مع رفض إيران الحوار

> **السير نحو مرحلة الصدام العسكري يحتاج الى مقدمات ميدانية ليست ظاهرة الآن**

في ظل الحرب، ما انعكس تعطلاً أوّلياً لمبادرتي اليابان والمانيا، علماً بأن هاتين الدولتين تعرفان مسبقا أن ايران لن تفاوض تحت النار. وبالتالي، اتجهت الانظار نحو ردود الفعل الاميركية، باعتبار ان تصريحات قادة السعودية والامارات واسرائيل لا تكفي لعكس حقيقة الامور. وجاءت المواقف الاميركية بسقف كلامي مرتفع، لكن بنهايات تعيد التأكيد أن واشنطن ليست معنية _ أقله اليوم _ برفع مستوى الحرب الى درجة المواجهة العسكرية.

في عالم الدونية الذي تعيشه حكومات كثيرة جداً في العالم تجاه قدرات السيد الابيض، تكون الصورة على الشكل الآتي: أميركا تقوم بترويض إيران، بغية دفعها صاغرة الى مفاوضات من نوع مختلف عن السابق. وبمجرد عدم تحقق هذه النتيجة، فإن اميركا ستنتقل الى المستوى العسكري المباشر من الحرب، وعندها ستهزم ايران او تقبل بالشروط. الخلاصة لدى اصحاب هذا المنطق، أن اميركا ستريح الآن أو لاحقاً، وانه لا يمكن مقاومتها لا بالعقوبات ولا بالسلاح. وبالتالي، لا يقبل اصحاب هذه الوجهة القول إن اميركا غير قادرة على شن هذه الحرب، او للدقة، غير ضامنة لنتائج معركة مفتوحة بهذا الحجم.

لندع أصحاب الرغبات جانباً. أصلاً، لا تقف اميركا على خاطرهم عندما تقرر خطوة ما. وهي تفكر فيهم على شكل قواعد لجيشها، أو جنود كوقود في حربها وخزانة للتمويل. اليوم، تقول اميركا إنها تبحث برنامج اجراءات امنية وعسكرية وقائية في بحور الخليج وعمان والعرب، من اجل توفير الحماية لحركة الملاحة. وهي اجراءات لا تلزمها بإرسال جيوش، بل بتركيز انتشار قطعها العسكرية البحرية في هذه المنطقة، وتكثيف عمل منظومة التجسس التقني فوق كل المنطقة. وهي تأمل الحد من حركة المجموعات التي تقف خلف الهجمات على الناقلات الراسية او المتحركة في تلك البحور. وهي نتيجة كافية لعدم الدخول في مواجهة مباشرة مع ايران، دون تغيير لسياستها الانتقامية من ايران. وعندما تفكر اميركا بهذه الطريقة، فالسبب ان خياراتها الان بسيطة وواضحة:

- إما الإقرار بفشل خطة الحرب الاقتصادية، وبالتالي التراجع حتى تقبل إيران العودة الى المفاوضات، فهذا يعني فشل سياسات الرئيس دونالد ترامب منذ قراره التنصل من الاتفاق النووي. وهو أمر ليس متوقعاً حصوله، او على الاقل الآن، لأنه سيعني ايضاً، إضعافاً لموقف حلفائها الداعمين لرفع مستوى الضغوط على ايران.

- إما الذهاب الى ردود مباشرة، على قاعدة ان اميركا تحمّل ايران مسؤولية الهجمات الاخيرة، وبالتالي ستضرب أهدافاً نفطية ثابتة او متحركة لايران، او توجّه ضربات الى البحرية الايرانية الناشطة في تلك المنطقة. وطالما تعرف اميركا أن ايران سترد، ليس على حلفاء واشنطن، بل على القوات الاميركية المنتشرة في هذه المنطقة، فسنكون امام اختبار عض الاصابع.

- إما الاكتفاء بالقدر القائم من العقوبات، والقيام بالاجراءات الامنية والعسكرية في بحور الخليج، وانتظار لحظة سياسية مناسبة للقيام بالخطوة التالية، مهما كان شكلها، سواء برفع مستوى المواجهة أو الذهاب نحو تسوية. ومع هذا الخيار، تكون اميركا حافظت على مستوى معين من الحرب مع ايران.

- يبقى خيار الجنون والذهاب مباشرة نحو المواجهة العسكرية الكبيرة. واذا قررت اميركا خطوة كهذه، فالامر يحتاج الى مقدمات ميدانية وعسكرية كبيرة جداً، بالاضافة الى مقدمات سياسية ودبلوماسية واعلامية، علماً بأن كل هذه الاستعدادات لن تكون كافية لضمان نتائج المواجهة بصورة مسبقة. بل على العكس، فإن العقل العسكري والامني الاميركي، رغم كل تهوّره وجموحه، يعرف أن المواجهة مع ايران تعني فتح المنطقة برمتها – وربما اكثر من المنطقة – على حفلة من الدم والدموع التي لا يعرف احد حجمها.

وإزاء وضوح الخيارات، لدى الطرف الآخر حساباته للتعامل مع كل خيار على حدة. لكن الثابت الاكيد من جانب المحور الذي تقوده ايران، ان القرار متخذ في شأن عدم التراجع عن الموقف الحالي، وفي إعداد برنامج ردود على كل مستوى من مستويات الحرب القائمة، وفي الاستعداد لمواجهة تحمل الكثير من المفاجآت لأميركا وحلفائها.

وفي هذا السياق، يمكن فهم القلق الكبير الذي يعيشه اطراف المحور الاميركي جراء الوضع القائم في اليمن اليوم. ويكفي للدلالة على صعوبة الوضع، أن رودوداً عسكرية منتقاة، ومحدودة جداً قياساً الى قدرات اليمنيين، تترك أثراً كبيراً جداً على واقع المحور الاميركي. فكيف إذا أدرك العالم أن ما تقوم به اللجان الشعبية اليمنية اليوم ضد المرافق السعودية، لا يعدو كونه مناورة محاكاة تقوم بها مجموعات الدفاع الجوي في الجيش أو الحرس الثوري في إيران؟

قضية اليوم

القوات اللبنانية: سنوقف تمدّد باسيل!

زيارة جبران باسيل إلى قضاء بشرّي، يوم السبت، لم تكن الأولى، تماماً كاستفزاز القوات اللبنانية منها، ومحاولة التصويب عليها. إلا أنّها تُصادف هذه المرة المعركة السياسية المتصاعدة بين الحزبين، على خلفية اتهام القوات لباسيل بالسعي إلى السيطرة على «القرار المسيحي» في الدولة، وثانياً، مع إعلان باسيل وويليام طوق، رسمياً، تحالفهما السياسي والانتخابي

يقول نائب «القوات» إنه «سنقوم بوضع حدّ لباسيل بالقانون» (مروان بو حيدر)

ليا القزي

«نحن نلتزم مع الشيخ ويليام طوق بالعمل في هذا القضاء بانفتاح، لإنماء السياحة، وليبقى الجميع في قراهم وبلداتهم». الجملة «السياحية»، بمعانيها السياسية، قالها الوزير جبران باسيل، يوم السبت، خلال احتفال في بلدة قنات، التي شكّلت واحدة من محطات زيارته لقضاء بشرّي، قبل أن يُضيف إليها، خلال العشاء في منزل طوق في مدينة بشرّي: «نحن اليوم مع الصديق ويليام جبران طوق، لنكمل مسيرة الانفتاح المبنية على التعاون وليس الحقد. بشري مثل كل لبنان، مبنية على التنوع، ولا يمكن لأحد أن يقصي أحداً... وهذه الانتخابات الأخيرة كانت شاهداً على ذلك، وهكذا يجب أن يكون المستقبل». لاقاه ويليام إلى الوسط، قائلاً إنّه «نأمل من تشريفك اليوم على بيتك، أن يكون خطاً فاصلاً لكلّ أمر يخص هموم الناس ووجعهم، ويكون ما بعد الزيارة غير ما قبلها، ونحن مستمرون في خدمة الناس ونطلب دعمكم. وأهلاً فيك بأرض الأرز... رمز لبنان القوي». التيار الوطني الحرّ و«حركة المقدّمين»، أعلنا تحالفهما السياسي الجديد. والتحالف مع المُنافس الأول للقوات اللبنانية في بشرّي، الذي ثبّتته الانتخابات النيابية «صاحب شرعية» مُعينة (حصل على 25 في المئة من الأصوات في بشرّي) ولا يزال ينشط على خطّ توفير الخدمات العامة والخاصة، كفيلٌ حتى قبل أن تظهر نتائجه، بإثارة حساسية «القوات». فحزب سمير جعجع يتعامل مع المنطقة، كما لو أنّه «شرطي السير» على مدخلها، إن كان بالّلافتات التي يرفعها نائبا المنطقة ترحيباً بالزوار، أو بـ«الوصاية» الممارسة عليها، بطريقة توحي وكأنّه ممنوعٌ على أي شخصية أو فريق سياسي دخول بشرّي، إلا بعد الاستحصال على «إذن مرور» من معراب.

ليست بشرّي فقط مسقط رأس سمير وستريدا جعجع، بل القضاء الوحيد حيث اعتادت «القوات» أن لا يكون لديها أي منافسة سياسية. سنوات طويلة مضت، كانت فيها القوات اللبنانية «مرجعية» المنطقة، مستفيدةً أولاً من ضعف خصومها، وثانياً من عدم احتكاكها بالبشراويين خلال فترة الحرب، وبالتالي تأخّر «تعرّفهم» إلى الحزب وممارساته، قبل أن ترتفع «النقمة» ضدّه، ويبدأ بالتعبير عنها خلال الاستحقاقات الانتخابية، وارتفاع نسبة التأييد التي يحصل عليها الفريق المعارض. حصول ويليام طوق على 4649 صوتاً خلال الانتخابات الأخيرة، (حصلت ستريدا جعجع على 6677 صوتاً، وجوزف اسحاق 5990 صوتاً)، تضاف إليه رغبة التيار الوطني الحرّ «الاستثمار» في الحالة التي

> **أعلن باسيل وويليام طوق تحالفهما الجديد، ما أثار حساسية القوات**

يُشكلها ويليام، ووضع نفوذ «العهد» وخدمات الوزارات التي يشغلها «التيار» بين يديه، كلها عوامل أزعجت «القوات»، وجعلتها تتحجج بعدم قانونية اللافتات المرفوعة، لـ«الحرتقة» على زيارة باسيل إلى بلدات قنات وحدشيت وبشرّي.

ثلاثة بيانات صدرت يوم السبت تتحدث عن اللافتات المرفوعة. حفلة زجل بين نائبَي بشرّي ستريدا طوق وجوزف اسحاق من جهة، ومحافظ الشمال رمزي نهرا من جهة أخرى. الفريق الأول «رحّب بخطوة بلدية قنات» إعطاء الإذن لرفع لافتة، ولكنه زعم أنّ رفع اللافتات في باقي البلدات تمّ من دون الرجوع إلى السلطات المحلية. ولأنّ القصة على قدر عالٍ من الأهمية والخطورة، قامت ستريدا جعجع شخصياً بالاتصال بنهرا «الذي لم يؤكد إعطاء أي ترخيص، ووعدها بإزالتها فوراً»، بحسب بيان النائبين. وأمام هذه «المخالفة القانونية»، طلبت جعجع واسحاق من أهالي بشرّي التحلي «بالشجاعة والرجولة والحكمة، وألا يقوموا بأي ردود فعل على التصرفات غير القانونية لباسيل». ردّ نهرا على «القوات» بكتاب، يُفيد أنّه أخذ العلم، «بموافقتنا على تعليق يافطات الترحيب بباسيل»، الأمر الذي عاد «النائبان» ونفياه عبر بيان، علماً بأنّ مصادر «التيار» تؤكد أنّها استحصلت على موافقة البلديات لرفع اللافتات، «ما حصل أنّ القوات حين علمت بالزيارة، بدأت تضغط على رؤساء البلديات والناس، لتكثيف صور سمير جعجع وأعلام الحزب وطلب عدم المشاركة في اللقاءات... رغم كلّ شيء، كانت المشاركة كبيرة». ولكن الصور التي انتشرت من حدشيت، تُظهر أنّه لم يكن هناك تفاعل شعبي مع الزيارة. تردّ مصادر التيار العوني بأنّه في حدشيت «لم يكن لقاءً شعبياً، على العكس من قنات». وتُعيد المصادر كلّ ما حصل إلى «حساسية القوات من أن يدخل أحد إلى بشرّي، خاصة بعد التعاون مع ويليام طوق، وتنظيم وجودنا الحزبي أكثر، بالانتقال من امتلاكنا 11 هيئة محلية إلى 20».

علناً، هاجمت القوات اللبنانية زيارة باسيل للقضاء، أتتها قصة اللافتات «على القدّ»، لتستخدمها في معركتها. «القصة أكبر من لافتة»، يقول أحد نواب «القوات». فلو أنّ الزائر كان رئيس تيار المردة سليمان فرنجية، «وقام بتعليق اللافتات قبل ليلة من مجيئه، لا يستفزنا ذلك. المشكلة أنّنا نتعامل مع شخصية سياسية (باسيل) استفزازية، وفعلاً يُمثّل فتنة متنقلة». يقول النائب إنّ اللافتات في قنات «لم تُزل لأنّها قانونية، ولو استحصل على إذن في بقية البلديات، لما كنا سنُمانع». الستم مُستفزين من دخوله إلى بشرّي وتحالفه مع ويليام طوق، وتسمحون لأنفسكم بالتصرف كما لو أنكم تحملون صكّ ملكية بشري؟ أولاً، يردّ النائب، «أكيد أنّ القضاء لنا، فنحن ربحنا المقعدين النيابيين، ونُمثّل القضاء بفارق بعيد عن أخصامنا». أما بالنسبة إلى ويليام طوق، «ولا مرّة خفنا منه أو من أحد». ولكن ما يكشفه النائب أنّ القرار المتخذ «باستخدام السياسة والوسائل القانونية، لوقف تمدّد باسيل. لن نسمح له بأن يتوسّع». يتصرف باسيل «وكأنه كلّ شيء في الدولة، من دون حدود، ومن دون أن يردعه أحد. نحن قادرون على وضع حدّ له، وسنقوم بذلك بالقانون»!

تقرير

الضاحية تنجو من مجزرة!

هزّ الضاحية الجنوبية حدث أمني أمس، تمثّل في إطلاق مسلّح النار على مطعم الآغا الواقع على أوتوستراد السيد هادي نصر الله قبل السادسة عصراً. المعلومات عن الحدث الأمني انتشرت سريعاً، لكونه حصل في وضح النهار، والمسلّح حضر إلى مكان الجريمة على دراجة نارية يقودها شقيقه، وكان يحمل سلاحاً رشاشاً وجعبة، ثم غادر بالطريقة نفسها. وكان يمكن لما جرى أن يتسبّب في مجزرة، لو لم يكن الطابق الأول من المطعم فارغاً، فاقتصرت الأضرار على الماديات. هذه الحادثة هي الثالثة من نوعها التي تجري في الضاحية في الأشهر الأخيرة، اثنتان منها في منطقة السان تيريز، والثالثة أمس. وفي الحالات الثلاث، كان إطلاق النار يتم وسط الشارع، نهاراً، وبلا أي رادع، علماً بأن مطلقي النار في الحادثتين الأولى والثانية جرى توقيفهم من قبل الجيش.

حادثة أمس جرت بعد تراكمات. مصادر أمنية تقول إن شقيق مطلق النار كان يتردّد إلى المطعم منذ أكثر من شهرين، مرة كل يومين تقريباً، ويأخذ ما يشاء من دون دفع الحساب، أو يطلب «خوّة» من إدارة المطعم، مستقوياً بسلاح ظاهر يحمله، وبمجموعة من الشبان ترافقه. وبعد اتصالات مع أفراد من عائلته وبالقوى الأمنية والحزبية في المنطقة، جرى الاتفاق على عدم ملاحقة الشاب، في مقابل ابتعاده عن المطعم المذكور. وهو ما حصل. لكنه، بعد فترة وجيزة، أعاد الكرّة، فما كان من إدارة المطعم إلا أن رفعت دعوى قضائية ضده. وليل أول من أمس، أوقفت الأجهزة الأمنية الشاب في منطقة الليلكي. شقيقه بدأ يهدّد صاحب المطعم الذي أجرى اتصالات مع فعاليات عائلية وحزبية وأمنية لحل المشكلة. لكن الشاب الغاضب فاجأ الجميع أمس، باستعراضه المسلّح، وارتكابه جريمة كادت تؤدي إلى مجزرة. وقد نشر أمس فيديو ينفي فيه أن يكون شقيقه قد فرض خوّة على أحد.

وبدأت استخبارات الجيش البحث عنه، فدهمت منزله من دون أن تعثر عليه.

من جهة أخرى، أوقف فرع المعلومات أمس المدعو م. ع.، الذي أطلق النار (30 طلقة) من رشاش حربي داخل ملهى ليلي في الكسليك، ليل الثلاثاء - الأربعاء الفائت، وطرد الساهرين منه، بعدما منعته إدارة الملهى من السهر فيها!

(الأخبار)

تقرير

«حملة» إزالة التعديات البحرية: تمخّضت الدولة فولدت إزالة «كيوسك» لجمعية!

السبت الماضي، أزيلت - بواسطة جرافة - إنشاءات خاصة بجمعية «الأزرق الكبير» في المسبح الشعبي على شاطئ الرملة البيضاء. القرار يأتي، وفقاً لمحافظ بيروت زياد شبيب، ضمن «حملة إزالة المخالفات عن الشاطئ الشعبي». لكن ماذا عن التعديات الكبيرة على طول الشاطئ؟

رلى ابراهيم

أول من أمس، جرفت القوى الأمنية بقرار من بلدية بيروت ومحافظها زياد شبيب المنشآت والمعدات التي كانت تستعملها حملة «الأزرق الكبير» في المسبح الشعبي في الرملة البيضاء. منسقة الحملة، عفت شاتيلا التي نشرت ما حصل، أشارت الى أنه «تم التضليل بنا وتخريب المعدات التابعة للمديرية العامة للنقل، من دون انذار مسبق من بلدية بيروت وخلافا للاتفاق مع رئيسها حول تنظيم الشاطئ وتجهيزه لفصل الصيف بالتعاون مع الحملة». رئيس بلدية بيروت نفى في اتصال مع «الأخبار» أن يكون قد أخل بالاتفاق مع المدير العام للنقل البحري والبري عبد الحفيظ القيسي شارحا ما جرى: «اتفقت مع مدير المسبح الشعبي نزيه الريس خلال جولتي على الشاطئ منذ شهرين على ترتيب التجهيزات الموضوعة هناك لتحسين وضع المسبح العام وترتيبه. يومها رأينا معدات قديمة و«مجنزرة» كالدوش وغرف تبديل الملابس ووجدنا غرفة تحت الرصيف فيها مخلفات مكسورة وبقايا فرش غير صالحة للاستخدام. اقترحنا ازالتها واستبدالها بتجهيزات جديدة، فطلب منا الريّس العودة الى المديرية العامة للنقل. تواصلنا مع القيسي واتفقنا على ازالة الخردة السبت الماضي، مع الابقاء على المطعم والكيوسك. ولدى تنفيذنا الاتفاق، أصرّ محافظ بيروت على التخلص من المطعم والكيوسك أيضا مشيرا الى أن هذه مسؤوليته القانونية وأن لا ترخيص للمنشآت، فالأرض ليست عامة انما ملك خاص».

شبيب: البناء ممنوع

للمحافظ زياد شبيب رأي مختلف عما سبق، فهو ينفذ انذارا أرسله منذ عام 2017، ما يسقط «ادعاء الجمعية البيئية جرف معداتها من دون سابق انذار». وقال لـ«الأخبار» ان «المنطقة هناك غير قابلة للبناء وفقا للقانون الا أن المكلفين بادارة المسبح لم يلتزموا به وقاموا ببناء انشاءات ثابتة». ذلك لا يعني بحسب شبيب، «منح حملة الأزرق الكبير من استعمال الشاطئ لتسهيل أمور رواده أو يتعارض مع صلاحية المديرية العامة. الا أن حدود استعمال الشاطئ يقتصر على وضع مظلات وطاولات لا وضع انشاءات وتجهيزات من دون ترخيص والتلطي تحت ستار المديرية». لكن هل جرى ذلك حفاظا على الملك العام أم بتكليف خاص من أصحاب العقار، أكانت عائلة الحريري أم رجل الأعمال وسام عاشور لغاية خاصة؟ «لم يكن أحد على علم بحملتي لازالة المخالفات عن الشاطئ العام لا أصحاب العلاقة ولا غيرهم»، يؤكد شبيب. اذا لماذا لا يتم التوجه الى التعديات البحرية الكبيرة التي تنفذها المقاهي والفنادق على طول شاطئ بيروت، هل يملك هؤلاء تراخيص؟ «كلا، لا تراخيص لدى أحد، وقد أرسلت قرارات وكتب بتوقيف هذه التعديات في الوقت نفسه التي كانت تجري فيه الأعمال. الا أن القوى المنية لم تنفذ القرارات والكتب التي أرسلتها ومن المعروف أن ايقاف مهندسي البلدية للتعديات يحتاج الى مؤازرة أمنية. ولكني سأرسل ملف التعديات كاملا قريبا الى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، حتى يصار الى تنفيذ القرارات كلها».

مصادر حملة «الأزرق الكبير» تؤكد عدم حصولها على اي إنذار قبيل ثلاثة أيام مماثل للانذار الذي أرسله شبيب الى الايدن باي في 7 حزيران الماضي. وتشير الى أن لا سلطة لشبيب عليها لا من قريب ولا من بعيد، فعلاقته يفترض أن تكون محصورة بالوصي على الأملاك العمومية البحرية أي المديرية العام للنقل البحري والبري. والتجهيزات الموجودة هناك والانشاءات ملك لهذه المديرية وبإذن منها. والدليل أننا لم نوافق على رفع المعدات المهترئة من قبل البلدية الا بالعودة الى المديرية. قرار المحافظ هو اساءة استعمال للسلطة ونطلب من القضاء وضع يده على الملف"، تختم المصادر.

الحريري واستثمار الملك العام

قصة العقارات الثلاثة التي تشكل المسبح الشعبي لأنها أملاك عمومية بحرية بطبيعتها تعود الى العام 2003. كانت العقارات ملكا لعائلة الحريري ويعتزمون بناء مشروع تجاري عليها. انتفض أهالي بيروت على خصخصة الشاطئ، فاضطر الحريري الأب الى التراجع عن المشروع ووضع العقارات بعهدة شركة دياب لتكلف الدولة باستثمارها. وكلّت الشركة المديرية العامة للنقل بتنظيم المسبح عبر عقد ثنائي بينهما. وعلى هذا الأساس خط القيسي اتفاقا مع جمعيات بيئية لادارة الشاطئ وتسهيل امور مستخدميه منذ العام 2004. تُجدّد الرخصة في وزارة الأشغال سنويا وهو ما حصل تماما في نيسان الماضي. ويقول شبيب أن «هذا الترخيص لصيانة الموقع فقط ولا يعطي الاذن بالبناء ابدا». ظل الأمر على ما هو عليه الى نيسان 2016، عندما أصدرت البلدية قرارا بشراء

> **يقول عيتاني إنه لم يخل بالاتفاق لكن شبيب هو من امر بازالة المطعم والكيوسك**

عقارات المسبح الشعبي بقيمة 120 مليون دولار من مالكها رجل الأعمال وسام عاشور صاحب مبنى «الايدن باي». قبل انذاك أن فهد الحريري باع العقارات لعاشور قبل أن يتبين أن الأخير مجرد واجهة للحريري. علما أنه قد سبق لعاشور أن حاول تسييج الشاطئ لجعله ملكا خاصا محصنا بقرار قضائي قبل أن تتحول الى قضية حق عام ويعترض شبيب نفسه على التسييج. فقرر آل الحريري عندها بيع العقارات لمعرفتهم المسبقة بتعذر استثمارها والخسارة التي سيتكبدونها في حال منع البيروتيين من استعمال شاطئهم العام وهو آخر متنفس مجاني لهم في المدينة.

التداخل بين عاشور والحريري، كشفه توكيل شامل من قبل عاشور لصالح المسؤول المالي الخاص برئيس الحكومة سعد الحريري وليد السبع أعين، يتيح للأخير التصرف بكل ممتلكاته بالطريقة التي يحلو له. والأخير هو من كان يناقش قيمة الصفقة المالية مع البلدية وليس عاشور. وضع عائلة الحريري لعاشور في الواجهة، ليس سوى حفظ لماء وجههم أمام البيارتة، عبر وسيط تربطه والعائلة علاقة عمل قديمة. عند انكشاف الصفقة، خرج رئيس الحكومة سعد الحريري ليطمئن البيارتة أن مسبحهم الشعبي سيبقى لهم؛ من دون أن يتم التنازل عن هذه العقارات لصالح بلدية بيروت حتى يثبت ذلك بالفعل. وهو ما تستند اليه بعض الجمعيات الأهلية للتأكيد أن «اخلاء الشاطئ مقدمة لتلزيمه الى شركة خاصة لاقامة مشروع مماثل لمشروع الايدن باي أو الزيتونة باي وفق الخطة القديمة». فعاشور افتتح فندقا مخالفا لقانون البناء ومن دون رخصة إشغال ولا دراسة أثر بيئي ولا رخصة سياحية. وصدر بحقه قرار من مصلحة الهندسة بمخالفات بناء تستدعي هدم الطبقات العلوية، من دون تحرك القوى الأمنية لازالتها. استتبع الأمر بسدّ عاشور ريغار الرملة البيضاء الرئيسي بالاسمنت والتسبب بفيضان المجارير على الكورنيش على مرأى من شرطة بيروت، ومن دون محاسبة أي محاسبة حتى اليوم رغم فتح تحقيق قضائي بالحادثة منذ تشرين الثاني 2018. وذلك، تتابع المصادر، «يجعلنا نطعن بالغاية من وراء ازالة انشاءات الأزرق الكبير حصرا من دون المسّ بالتعديات الكبيرة على طول الشاطئ حيث يحتاج الأمر الى جرأة حقيقية بمعزل عن الاستقواء على الضعفاء».

تتخوف الجمعيات الأهلية من أن يكون السبب الحقيقي لاخلاء الشاطئ تلزيمه لشركة خاصة (هيثم الموسوي)

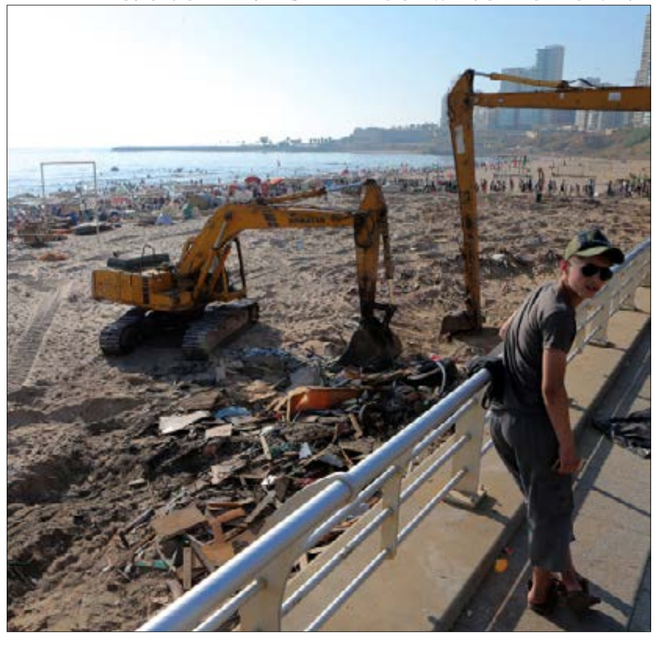

قضية

الضغط السياسي على رابطة الأساتذة يهدد بفرطها

الجامعة اللبنانية: الإضراب (غير) مستمر ووقفه (غير) قانوني!

اذا حسم وقف اضراب الجامعة اللبنانية، الخميس المقبل، فإن العودة إلى الصفوف ستكون مرجاء بعد انقسام الأساتذة بين مؤيد لفك الاضراب، واصرار المعارضين على عدم التدريس ما لم تجتمع الهيئة العامة لتقرير مصير الاضراب. وقد ضغطت الاحزاب السياسية بطريقة مباشرة على اعضائها في الرابطة لاتخاذ هذا القرار، فيما كان يجري التحضير للخطة «ب» التي تقوم على فرط عقد الرابطة عبر استقالات في حال الاصرار على الاضراب

فاتن الحاج

إضراب الجامعة اللبنانية لم ينته بعد. الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين قررت وقفاً مؤقتاً للإضراب ابتداءً من الخميس المقبل لاستكمال العام الجامعي، من دون العودة إلى الهيئة العامة للأساتذة، السلطة العليا في الرابطة والجهة التي أعلنت الإضراب المفتوح منذ 40 يوماً، والمخولة بالبت باستمراره أو تعليقه أو فكه. وبناءً عليه، فإنّ مئات الأساتذة الذين حضروا إلى مقر الرابطة، صباح السبت الماضي، ووقعوا عريضة طلب دعوة الهيئة العامة للانعقاد، يعتبرون أنّ الإضراب لا يزال قائماً وهو قانوني، بحسب المادة 6 من النظام الداخلي للرابطة، وبالتالي لن يعودوا إلى التدريس إلاّ بعد عقد اجتماع جديد للهيئة العامة. وبحسب مصادر الأساتذة، فإن الاستمرار في الإضراب سببه «أننا لم نتلق سوى الوعود بدعم بعض المطالب، فيما جرى استبعاد المطالب الأساسية المرفوعة لا سيما رفع موازنة الجامعة، وعدم المس بصندوق التعاضد، وإقرار الثلاث درجات». المصادر رفضت «أي تهويل علينا بالضغط أو بالصرف»، موضحة أنّ «التحرك هو لتصويب الأمور وليس لشق الصفوف». إلى ذلك، فإنّ قرار الهيئة التنفيذية بوقف الإضراب قابل للنقض من ثلثي أعضاء مجلس المندوبين المقرر أن يعقد اجتماعاً، غداً، في مقر الرابطة.

وفيما بدا أنّ الهيئة التنفيذية للرابطة لا تنوي دعوة الهيئة العامة، أعربت مصادر في الهيئة التنفيذية عن اعتقادها بأن «مجلس المندوبين سيكون له مفعول الهيئة العامة. إذ أنّ الأخيرة تحتاج إلى انعقادها إلى توقيع 1300 أستاذ سددوا اشتراكاتهم للرابطة من أصل 2000 أستاذ، أي الثلثين». المصادر رأت أن الهيئة التنفيذية هي «سيدة نفسها وتستطيع أن تأخذ قراراً بفك الإضراب، وهو قرار قابل للنقض من مجلس المندوبين».

وكان قرار تأجيل العودة إلى الدراسة إلى الخميس المقبل حاول الإيحاء بأن الأداة النقابية لا تعمل بكبسة زر من القوى الحزبية التي مارست ضغوطاً لفك الإضراب، كما أنّ الهيئة التنفيذية تترقب ما سيرشح عن جلسة لجنة المال والموازنة المقررة غداً والتي ستناقش موضوع الصناديق الضامنة ومنها صندوق التعاضد لأساتذة الجامعة.

> **لم تعالج المطالب الأساسية لا سيما رفع الموازنة وعدم المس بصندوق التعاضد وإقرار الدرجات الثلاث**

الأستاذة في كلية الحقوق والعلوم السياسية، عزة سليمان، لفتت إلى أن بعض نصوص النظام الداخلي للرابطة غامضة، وبالتالي «يمكن قراءة القرار من خلال المبادئ القانونية العامة، ومنها أن الجهة التي قررت الإضراب هي الهيئة العامة للأساتذة، أعلى سلطة في الرابطة، وهي التي تقرر مصيره، خصوصاً أن الجمعيات العمومية التي عقدت في المناطق أوصت في بياناتها بالعودة إلى الهيئة العامة، وقرارات الهيئة ملزمة للهيئة التنفيذية ولمجلس المندوبين. وحتى لو لم يكن قرار الجمعيات العمومية مشروطاً، فإن الهيئة التنفيذية لم تحترم الوكالة المعطاة لها من موكليها، أي الأساتذة، الذين ترتبط مصلحتهم بمصلحة الجامعة ووجودها، وإن كانت مصلحة الطلاب هي مصلحة عليا أيضاً». وبناءً عليه، وصفت سليمان القرار بـ«الخاطئ وغير القانوني».

وكان تكتل طلاب الجامعة اللبنانية والأندية المستقلة في الجامعة جمع تواقيع الطلاب ضد وقف الإضراب «دون تحقيق أية مطالب، ودون إنقاذ جامعتنا، بسبب ضغوطاتٍ سياسيةٍ من جهات هي نفسها سبب تهميش جامعتنا، ولما في القرار من إذلال لنا كطلاب قبل الأساتذة». وأعلن التكتل أنه سيواكب اجتماع مجلس المندوبين غداً من خلال الحضور إلى مقر الرابطة منذ التاسعة صباحاً لدعم موقفه من أجل إقرار توصية انعقاد الهيئة العامة.

وبعد تضامن أساتذة الجامعة الأميركية، تعقد جمعيات مدنية مؤتمراً صحافياً تضامنياً، الثانية عشرة ظهر اليوم، أمام مقر الرابطة، دفاعاً عن استقلالية الجامعة. والجمعيات المشاركة هي: الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، المفكرة القانونية، المركز اللبناني لحقوق الإنسان، الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً، مؤسسة مهارات، التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، مرصد حقوق العمال، تيار المجتمع المدني، والتيار النقابي المستقل.

مئات الأساتذة لن يعودوا الى التدريس لأن الإضراب لا يزال قائما بحسب النظام الداخلي (هيثم الموسوي)

تقرير

توتر في بلدة القرقف العكارية: إثراء وهدر وبيع المشاع

نجلة حمود

لم تحل أواصر القرابة بين أهالي بلدة القرقف العكارية (غالبيتهم من آل الرفاعي) دون احتدام الخلافات ووصولها الى حد الاعتداء بالضرب والتهديد بالقتل وحرق سيارات. إذ يتهم عدد من أبناء البلدة رئيس بلديتها منذ عام 2010، يحيى الرفاعي، بهدر المال العام والإثراء غير المشروع وتحويل المشاريع العامة الى استثمارات خاصة، فضلاً عن بيع مشاعات البلدة، وهو الملف الأهم الذي فجّر الخلافات أخيراً.

شكاوى متكررة سطّرها عدد من أبناء البلدة منذ عام 2012 ضد الرفاعي، متهمين إياه بالتعدي على الأملاك العامة، وتحويل 10 عقارات من ملك جمهوري الى ملك بلدي من دون موافقة مجلس الوزراء وفق القوانين، ومن ثم بيعها الى أهالي البلدات المجاورة (وادي الجاموس، ببنين، طرابلس...) الذين شيّدوا أكثر من 150 منزلاً فوقها. وفي شكوى مفصلة قُدّمت الى النيابة العامة المالية (الرقم 2018/5072)، طالب المعترضون بإلزام رئيس البلدية بوضع الأموال التي تقاضاها من بيع المشاع في صندوق البلدية تحت إشراف لجنة من الأهالي. كما قُدمت دعوى ضده أمام وزارة الداخلية والبلديات والتفتيش المركزي والهيئة العليا للتأديب (الرقم 2019/850)، تطلب التحقيق معه في أسباب «كسبه المادي بصورة فاحشة»، وخصوصاً أنه كان موظفاً في دائرة الأوقاف الإسلامية في عكار قبل فصله عام 2009 عقب خلافات وتبادل اتهامات بينه وبين رئيس دائرة الأوقاف الإسلامية الشيخ مالك جديدة.

ولكن كيف حصلت هذه التجاوزات؟ وكيف حاز من اشتروا أراضي المشاع تراخيص لتشييد مبان في الأملاك العامة؟ وكيف أجريت صفقات بيع المشاع؟ وأين رقابة القوى الأمنية التي تمنع من «لا ظهر لهم» من البناء فوق أملاكهم الخاصة من دون الحصول على التراخيص المطلوبة؟

يروي نبيل الرفاعي وأحمد خالد الرفاعي، من «لجنة متابعة الأموال والأملاك العامة» في البلدة أنه «لم يتم توفير وسيلة إلا تم اللجوء إليها لتمرير التجاوزات وعقد الصفقات»، مؤكدين «أن الرفاعي تقاضى من هذه العمليات أكثر من مليون ونصف مليون دولار، عبر تزوير رخص البناء واستبدال أرقام العقارات». واوضحا على سبيل المثال أن «العقار الرقم 426 ملك جمهوري كان سابقاً موضع نزاع بين كل من عبد السلام الرفاعي من جهة، وعلي الرفاعي وعبد الحميد الرفاعي (صهر رئيس البلدية) من جهة أخرى. وبعدما صدر حكم بمنع عبد الحميد الرفاعي من التصرف بالعقار، شيد منزلين فوقه بعدما نال من رئيس البلدية رخصة بناء على عقار ملاصق»! وأكّدت المصادر أن «التواطؤ الأمني للتغطية على رئيس البلدية واضح في الكثير من الشكاوى ضده بالوقوف وراء إحراق سيارات والاعتداء بالضرب على كل من يعترض قرارات رئيس البلدية» الذي يحظى بغطاء سياسي معروف من الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري، ما يحول دون مساءلته والنظر في كثير من الشكاوى ضده. علماً أن البلدة بغالبيتها مناصرة لتيار المستقبل.

مصادر اللجنة قالت لـ«الأخبار» إنه بعد تكاثر تعديات البناء التي فاقت 150 منزلاً، عمدنا الى متابعة الشكوى في المالية التي أرسلت محققاً الى البلدة، فتم الاعتداء عليه بالضرب وتهديده بشكل مباشر من الرئيس الرفاعي وشرطي البلدية. عندها رفعنا كتاباً الى الدائرة العقارية في عكار للكشف الميداني على العقارات البالغ عددها 33 عقاراً، جميعها ملك جمهوري وبلدي، بهدف تحديد المخالفات وإحصائها. وبعد أخذ ورد وممارسة ضغوط لمنع إجراء الكشف، أرسلت الدائرة العقارية مهندسي مساحة الى البلدة الثلاثاء الماضي، بمؤازرة من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي وأمن الدولة. لكن، قبل ذلك، أحرق مجهولون ليل الاثنين - الثلاثاء سيارة رئيس اللجنة الشيخ أحمد الرفاعي، الذي أصدر بياناً أكّد فيه «أن كاميرا المراقبة في المنطقة وثّقت الحادثة والتقطت المعتدين». وحذّر من «التدخل بوقف الملاحقات أو تضليل التحقيق، ولا سيما أن الحادثة ليست الأولى من نوعها، إذ سبق أن أُحرقت سيارتا وليد عبود الرفاعي وخضر التلاوي وكلاهما كانا على خلاف مع رئيس البلدية، وللأسف سجلت الجريمتان ضد مجهول ولم يوقف أحد». وطالب وزيرة الداخلية ريا الحسن بـ«كفّ يد رئيس البلدية وإحالته الى التحقيق في الدعاوى المقدمة ضده والمسجلة لدى قلم الوزارة»، مؤكداً أن «بلدة القرقف تعاني الإرهاب السياسي والمالي والاجتماعي والأمني، حيث تقام دولة ضمن الدولة عبر استخدام رئيس البلدية نفوذه وعلاقاته ومصالحه».

> **«الرئيس» المحسوب على أحمد الحريري يحمل خالد الضاهر مسؤولية «سفك الدماء»!**

وفيما أكّدت مصادر أمنية لـ«الأخبار» أن خ. غ. الذي يعمل سائقاً لدى زوجة رئيس البلدية حُوّل الى التحقيق بعدما أشارت التحقيقات الأولية الى أنه يقف وراء إحراق سيارة الشيخ الرفاعي، نفى رئيس البلدية كل التهم الموجهة اليه، وأكّد لـ«الأخبار» أن «توقيت حرق السيارة مشبوه في ظروف حساسة تمر بها البلدة»، داعياً لإجراء «تحقيق شفاف». وفي ما يتعلق بملف بيع المشاع شدّد على أن «الموضوع سياسي»، محملاً مسؤولية ما يجري للنائب السابق خالد ضاهر، و«كل نقطة دم تسفك في القرقف مسؤول عنها الضاهر الذي يريد توريطي في فتنة ويتدخل لمصلحة الفريق الآخر ويضغط على المساحين، والعملية مكشوفة تهدف للاساءة الى البلدية ورئيسها».

من جهته، لفت الضاهر الى أن «خلاف القرقف خلاف محلي بين أبناء العائلة الواحدة على خلفية بيع أملاك البلدة»، لافتاً الى أن «إقدام رئيس البلدية على بيع المشاع العام وتعهده تشييد البناء وتسليمه للمشتري ليس سرا، بل أمر واقع مفضوح وموثق». وأكد لـ«الأخبار» «عدم وجود خلاف شخصي مع أحد من أبناء القرقف، وأتحدى أن يقول أي موظف أو مساح أنني طلبت منه التدخل». وسأل: «لماذا حضرت كل الأجهزة الأمنية الى القرقف لإجراء المسح اللازم الذي تطالب به لجنة متابعة الأموال والأملاك العامة؟ وهل يعقل أن تفتعل اللجنة اشكالا وهي الجهة المدعية؟»، مؤكدا أن «البلديات حكومات مصغرة ومكافحة الفساد تبدأ منها».

مصادر اللجنة أكّدت أن «ملف بيع المشاع العام الجمهوري والبلدي هو غيض من فيض الأموال التي تدخل الى صندوق بلدية القرقف، من دون أي مساءلة أو محاسبة، فضلاً عن أموال الصندوق البلدي المستقل وحصة البلدة من اتحاد بلديات ساحل القبيطع، ومن أموال الخلوي، إضافة الى المشاريع العامة في البلدة كبناء الجامع والمسبح والملعب وغيرها من المشاريع التي تحولت الى استثمارات خاصة يديرها رئيس البلدية وعائلته»! وسألت المصادر: «أين دور الوزارات المعنية، وفي مقدمها وزارة الداخلية والبلديات، بعدما بات واضحاً أن محافظ عكار يتعرض لضغوط سياسية تمنعه من ممارسة دوره الرقابي؟ وأين دور وزير المال علي حسن خليل الذي سبق أن أحال أكثر من رئيس بلدية الى النيابة العامة المالية؟ ومن يتحمل مسؤولية حمام الدم الذي يكاد يشعل البلدة؟».

يتقبل
النقيب البروفيسور شرف أبو شرف
وأعضاء مجلس النقابة المنتخبين
التهاني في بيت الطبيب
يوم الإثنين ١٧ حزيران ٢٠١٩
من الساعة ٤:٠٠ بعد الظهر حتى الثامنة مساء

تقرير

«الصناعة» و«الداخلية» مع المرامل ضد الليطاني!

آمال خليل

تتقدم المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، اليوم، بشكوى جزائية ضد شركة سبلين للتراية (يملكها آل جنبلاط) وثلاثة أشخاص مشتبه في حفرهم مواقع ضمن حرم الليطاني في العيشية ونقلهم أتربة ورمولاً. وستتقدم بمراجعات إدارية أمام وزارتي الصناعة والداخلية اللتين سمحتا للشركة والمشتبه فيهم بالعمل. وفي السياق نفسه، أعلن نائب جزين زياد أسود عن خطوات إدارية وقضائية سيتخذها ضد الجهات المعنية.

وكانت عملية الحفر ونقل الأتربة قد فُضحت نهاية الأسبوع الماضي بعدما لوحظت حركة كثيفة لعشرات الشاحنات في الأيام الماضية بين جزين وإقليم الخروب، رغم قرار وزارتي البيئة والداخلية بإقفال المرامل والكسارات في العيشية وجبل الريحان.

وتبين أن وزير الصناعة وائل أبو فاعور وافق في 13 أيار الماضي على طلب قدّمته الشركة، في اليوم نفسه، لنقل 100 ألف متر مكعب من الأتربة الطينية من العقارات 124 و126 و1104 من نطاق العيشية العقاري لاستخدامها في صناعة الإسمنت، بموافقة أصحاب العقارات. أبو فاعور أحال الطلب إلى وزارة الداخلية التي وافقت عليه سريعاً أيضاً وأوعزت بعد أسبوع واحد إلى القوى الأمنية ومحافظ الجنوب بتسهيل أعمال النقل في مهلة 45 يوماً.

وعلمت «الأخبار» أن طلب شركة سبلين «استند إلى صفقة تمت بينها وبين ثلاثة متعهدين أحدهم من آل حمدان واثنان من آل سعد مدعومين من الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري». ووفق المصدر ، فإن الثلاثة تخطّوا الموافقة الممنوحة لهم جغرافياً وبالنسبة إلى طبيعة الأشغال، إذ حفروا في العقارين 170 و180، إضافة إلى العقارات الثلاثة الواردة في طلب سبلين، وقاموا بالحفر وليس فقط النقل.

رئيس المصلحة سامي علوية قال لـ«الأخبار» إن ما قام به وزيرا الصناعة والداخلية «يناقض قراراتهما السابقة، من حملة أبو فاعور على كسارات عين دارة إلى تعهد ريا الحسن بمنع الموافقات الاستثنائية التي كانت سائدة قبلها». ولفت علوية إلى أن المراجعات التي سيقدمها اليوم تتضمن خرائط لمواقع حفر الأتربة واستخراجها «تظهر التقاء مخلفات الحفر مع المجاري المائية التي تصبّ في الليطاني، ما يؤدي إلى عودة الأتربة والتعكير إلى المجرى ويناقض تعهد وزير الصناعة بالوصول إلى صفر تلوّث صناعي».

MetLife

أميركان لايف انشورنس كومباني - فرع لبنان

الميزانية العمومية الموقوفة في 31 كانون الأول 2018

الموجودات	ليرة لبنانية (آلاف) السنة الحالية	السنة السابقة
أصول غير مادية		
التوظيفات	**186,110,670**	**185,163,046**
أراضي و عقارات	13,862,280	14,056,014
شركات تابعة و شقيقة	-	-
قروض على البوالص	6,849,721	6,669,147
قروض أخرى	80,654	147,070
إستثمارات في الأدوات المالية ذات المردود الثابت	106,404,484	112,137,147
إستثمارات في الأدوات المالية ذات المردود المتغير (أسهم ومشاركات)	300	300
صناديق إستثمار	-	-
إيداعات موقوفة تحت إتفاقيات إعادة التأمين	-	-
النقد وما شابهه	10,844,883	8,366,985
الحسابات المجمدة والودائع لأجل (أكثر من 3 أشهر)	**45,939,151**	**42,857,103**
الودائع لأجل (أكثر من 3 أشهر)	32,371,662	30,043,364
حسابات مجمدة لقاء كفالات لوزارة الإقتصاد والتجارة	13,567,489	12,813,739
حسابات مجمدة لصالح جهات أخرى	-	-
إيرادات مستحقة على التوظيفات	2,129,197	929,280
التوظيفات المرتبطة بعقود وحدات الإستثمار	**616,917,574**	**680,776,470**
توظيفات عقارية	-	-
إستثمارات في الأدوات المالية ذات المردود الثابت	161,435,926	173,354,287
إستثمارات في الأدوات المالية ذات المردود المتغير (أسهم ومشاركات)	-	-
صناديق إستثمار	270,660,151	332,615,691
نقد وتوظيفات مشابهة	184,821,497	174,806,492
حصة معيدي الضمان من الاحتياطيات الفنية (حياة)	**2,443,758**	**2,062,157**
حصة معيدي الضمان من إحتياطيات الأقساط	-	-
حصة معيدي الضمان من إحتياطيات الحوادث	1,367,103	979,952
حصة معيدي الضمان من الاحتياطي الحسابي	1,076,655	1,082,205
حصة معيدي الضمان من الاحتياطيات الفنية (غير الحياة)	**3,903,650**	**2,642,341**
حصة معيدي الضمان من إحتياطيات الأقساط	996,139	494,177
حصة معيدي الضمان من إحتياطيات الحوادث	2,907,511	2,148,164
حصة معيدي الضمان من إحتياطي العجز في الأقساط	-	-
ذمم مدينة عائدة لعمليات الضمان	**-**	**-**
أقساط مستحقة على العمليات المباشرة	-	-
ذمم مدينة على وسطاء الضمان	-	-
حسابات شركات الضمان المدينة	-	-
ذمم مدينة عائدة لعمليات إعادة الضمان	**1,404,747**	**12,281,712**
مبالغ برسم الإسترداد من معيدي الضمان	1,404,747	12,281,712
عمولات و بدلات من معيدي الضمان	-	-
ذمم مدينة أخرى عائدة لعمليات إعادة الضمان	-	-
موجودات أخرى	**928,596**	**995,559**
أراضي و عقارات غير معدة للإستثمار	-	-
الأصول الثابتة التشغيلية	327,218	499,386
أصول أخرى	601,378	496,173
ذمم مدينة أخرى	**1,049,757**	**976,875**
ذمم المستخدمين	-	200,545
ضرائب ورسوم برسم الإسترداد	-	-
الذمم المدينة من الأطراف المقربة	-	-
حسابات مدينة أخرى	1,049,757	776,330
حسابات السماسرة	-	-
حسابات التسوية	**11,930,036**	**9,404,872**
تكاليف نفقات البوالص مؤجلة	4,746,910	4,944,489
أقساط مكتسبة قيد الإصدار	7,069,689	4,169,933
أعباء مدفوعة مسبقاً	113,437	290,450
حسابات التسوية المختلفة	-	-
إجمالي الموجودات	**824,688,788**	**894,303,032**

الممثل القانوني للشركة: السيد كارل طاشجيان

المطلوبات والرساميل الخاصة	ليرة لبنانية (آلاف) السنة الحالية	السنة السابقة
الرساميل الخاصة	**59,258,460**	**62,198,009**
رأس المال المدفوع	-	-
رأس المال المكتتب	-	-
يُنزَل: رأس المال غير المدفوع	-	-
الإحتياطي القانوني	-	-
الإحتياطيات العامة	-	-
نتائج سابقة مدورة	-	-
نتيجة السنة الحالية	59,258,460	62,198,009
الاحتياطيات الأخرى	-	-
إحتياطي تقييم الأدوات المالية ذات المردود الثابت	-	-
إحتياطي تقييم الأدوات المالية ذات المردود المتغير (أسهم ومشاركات)	-	-
إحتياطي تقييم صناديق الإستثمار	-	-
إحتياطي إعادة تخمين الأصول الثابتة	-	-
إحتياطيات أخرى	-	-
ديون غير ذات أولوية	**(12,332,267)**	**(17,470,418)**
ديون ثانوية	-	-
حسابات المساهمين	(12,332,267)	(17,470,418)
الاحتياطي الفني لفرع الحياة	**74,693,456**	**81,005,236**
الاحتياطي الحسابي	64,727,887	72,568,066
إحتياطي الأقساط غير المكتسبة	-	-
إحتياطي الحوادث تحت التسوية	7,378,145	5,941,543
إحتياطي الحوادث الواقعة و غير المصرح عنها - IBNR	2,022,288	1,930,608
إحتياطي مصاريف إدارة الحوادث	562,946	563,406
إحتياطي أنصبة أرباح حاملي البوالص	2,190	1,613
إحتياطيات فنية أخرى	-	-
الاحتياطي الفني لعقود الضمان المرتبطة بوحدات الإستثمار	**624,862,204**	**687,792,280**
إحتياطي حوادث تحت التسوية	6,605,647	5,673,528
الاحتياطي الحسابي	616,917,574	680,776,469
إحتياطيات فنية إضافية	1,338,983	1,342,283
الاحتياطي الفني لغير فرع الحياة	**37,900,753**	**32,721,751**
إحتياطي الأقساط غير المكتسبة	16,463,502	16,843,325
إحتياطي المطالبات تحت التسوية	19,274,459	13,626,071
إحتياطي المطالبات الواقعة و غير المصرح عنها -IBNR	1,582,061	1,671,624
إحتياطي مصاريف إدارة المطالبات	580,731	580,731
إحتياطي أنصبة أرباح حاملي البوالص	-	-
إحتياطي العجز في الأقساط	-	-
إحتياطي المطالبات الواقعة والمصرح عنها لكن غير المرصودة بشكل كاف - IBNER	-	-
إحتياطيات فنية أخرى	-	-
مؤونات لمواجهة الأخطار والأعباء	**2,470,481**	**2,369,309**
إيداعات موقوفة تحت إتفاقيات إعادة التأمين	**-**	**-**
ذمم دائنة عائدة لعمليات الضمان	**3,423,364**	**5,293,258**
ذمم دائنة عن العمليات المباشرة	3,423,364	5,293,258
ذمم دائنة عن العمليات الغير مباشرة	-	-
حسابات شركات التأمين الدائنة	-	-
ذمم دائنة عائدة لعمليات إعادة التأمين	**7,601,514**	**12,885,422**
عمولات إعادة التأمين غير المحققة	**29,698**	**30,985**
ديون	**-**	**-**
أموال مستدانة	-	-
ديون مصرفية	-	-
ديون أخرى	-	-
مطلوبات أخرى	**10,779,614**	**13,207,027**
ذمم المستخدمين	-	-
ضرائب ورسوم مترتبة	8,331,208	8,440,593
الذمم الدائنة للأطراف مقربة	1,168,814	3,792,141
ذمم دائنة أخرى	1,279,592	974,293
حسابات التسوية	**16,001,511**	**14,270,173**
الإيرادات غير المكتسبة	-	-
المصاريف المستحقة و غير المدفوعة	16,001,511	14,270,173
حسابات التسوية الأخرى	-	-
إجمالي المطلوبات والرساميل الخاصة	**824,688,788**	**894,303,032**

مفوض المراقبة: ديليويت أند توش

الكرة اللبنانية

يخوض نادي النجمة تجربة فريدة على صعيد الفئات العمرية. «نادي الوطن» قرر أن يكون على شاكلة لقبه من ناحية البحث عن المواهب وتدعيم فرق الفئات العمرية. خرج من ملعبه في المنارة نحو المحافظات بحثاً عن نجوم المستقبل، في محاولة لاستعادة السيطرة على ألقاب الفئات العمرية بعدما تراجع بشكل كبير في هذا المجال

لم يحرز النجمة سوى ألقاب الشباب في السنوات الأخيرة بقيادة المدرب بلال فيلفل (عدنان الحاج علي)

النجمة يبحث عن المواهب
تجربة الفئات العمرية تنجح... لا تنجح؟

عبد القادر سعد

لا يمكن تقبّل فكرة أن نادياً بحجم نادي النجمة تنحصر إنجازاته ببطولة الشباب ثلاث مرات في السنوات الأخيرة. ألقاب جاءت بجهد شخصي من المدرب بلال فليفل وبـ«اللحم الحي» دون دعم إداري كما يقال.

في بطولتي الناشئين والشباب، كانت نتائج الفريق «مخجلة». ليس بسبب ضعف مدربي أو لاعبي الفئتين، بل بسبب غياب الدعم. اليوم، يحاول القيمون على النادي تغيير الصورة. يعيش النجمة حراكاً كبيراً على صعيد تجارب الفئات العمرية. بين بيروت والسكسكية وبنت جبيل وكفرجوز وعربصاليم، تحرّك المشرفون على هذه التجارب. خرجوا من بيروت نحو الجنوب في خطوة هي الأولى في تاريخ النادي. الأهم أن الجنوب لن يكون الوجهة الوحيدة خارج العاصمة. فدور الشمال آت. وحين يُقال الشمال ذلك لا يعني طرابلس فقط، بل إن التجارب ستصل الى عكّار. وأيضاً سيكون للبقاع حصته مع حديث عن التوجه الى بعلبك للبحث عن المواهب. قد تكون البداية من الجنوب بسبب وجود منافسة للنجمة هناك. العهد سبق النجمة في هذا الإطار، حيث أقام عدة تجارب على مدى السنوات الماضية. لكن النجماويين سيسبقون منافسيهم عبر الذهاب الى باقي المحافظات مع استمرارية مركزية بيروت.

مع نهاية الموسم الماضي، تعرّض النادي لضربة معنوية كبيرة باستقالة «عرّاب» هذه الفئات، المدرب محمد ابراهيم. خسر النادي قيمة إضافية كبيرة كان من الممكن أن تشكل، في ظل النية الحالية بزيادة الاهتمام الإداري، عنصر دفع قوياً على صعيد اكتشاف المواهب. ليس المهم فقط اكتشاف تلك المواهب، بل الأهم هو كيفية تدريبها وتحضيرها ضمن نظام عام موحّد في النادي، بدءاً من الفئة الأصغر حتى الفريق الأول. يُعوّل في هذا المجال على خبرة المدرب فليفل الذي أصبح مدرباً مساعداً في النجمة بعد مسيرة طويلة مع الفئات العمرية أثمرت عشر بطولات مع عدة فرق؛ آخرها الثلاث التي أحرزها النجمة في الشباب. دور فليفل قد يكون الأهم من ناحية الإشراف العام على كيفية تدريب المواهب انطلاقاً من عمله كمدرب مساعد في الفريق الأول. بات فيلفل همزة وصل بين الفريق الأول والفئات الأدنى وهو أمر بالغ الأهمية بحسب المتابعين.

في السابق، كان هناك تجربة مع المدرب الروماني تيتا فاليريو، حين رفّع عدداً من لاعبي الشباب الى الفريق الأول. فوجئ المدرب الروماني حينها بأن لاعبي الشباب يسيرون ضمن نظام مختلف عن نظام الفريق الأول. أبلغ هذا الأمر لأمين سر النادي السابق سعد الدين عيتاني وفشلت التجربة. بعد سنتين، قام فليفل بعمل مختلف أدى الى صعود أكثر من لاعب الى الفريق الأول أثبتوا وجودهم ولم يظهروا غريبين عن نظام الفريق. محمود كعوار، مهدي الزين وأندرو صوايا كلها أسماء برزت الموسم الماضي.

اليوم، بعد خسارة المدرب ابراهيم، حاولت الإدارة التعويض عبر تسليم موضوع الفئات العمرية الى موسى عاشور. قد لا يملك الأخير خبرة تدريبية كونه من المشجعين، لكن اختياره كان انطلاقاً من متابعته القريبة لموضوع الفئات العمرية في النادي على مدى سنوات. في بادئ الأمر، بدت الخطوة غريبة نظراً الى خبرة عاشور المتواضعة، لكن الأيام أثبتت أن الخيار كان صحيحاً.

> **بدأت التجارب في الجنوب وستنتقل إلى طرابلس وعكار**

انطلق عاشور بمشروع قد يكون الأهم للنادي هذا الموسم، في ظل الصورة الضبابية التي تحيط بالمنارة. جاء مشروع التجارب في المحافظات كصدمة إيجابية. حصر عاشور موضوع اكتشاف المواهب والاهتمام بالفئات العمرية بأبناء النادي. طُرحت أسماء عدة من خارج النجمة، لكن عاشور أصرّ على أن من يكتشف مواهب النجمة هم لاعبون نجماويون سابقون. وقع الاختيار على اللاعبين السابقين يوسف فرحات ورائد أبو النصر مع المدرب وسام عبد الله الذي تسلم المهمة بعد استقالة المدرب محمد ابراهيم. لم يكتفِ عاشور بوجود المدربين على أرض الملعب، بل شكّل لجنة خبراء خارجه مؤلفة من لاعبين سابقين أيضاً جمال الخطيب وعلي صفا ومحمد حاطوم. أسماءٌ لها وزنها والأهم «نجماويون خالصون» أخذوا على عاتقهم مهمة إيجاد جيل جديد من اللاعبين لناديهم.

شاهد المسؤولون مئات اللاعبين من أعمار تتراوح بين 12 و18 عاماً، والحصيلة كانت انضمام أكثر من عشرة لاعبين الى النادي حتى الآن وتوقيعهم على الكشوفات. اختار المسؤولون اللاعبين الأفضل وقرروا ضمّهم الى الفئات العمرية.

يتحدث صفا الى «الأخبار» عن هذه التجربة وأهميتها من ناحية محاكاة المواهب التي لا تستطيع الحضور الى بيروت والخضوع للتجارب. لكن ما هي المعايير التي يتم على أساسها الاختيار؟

«توفّر المهارات الأساسية لدى اللاعب وجاهزيته الفكرية. فقد كنا نتابع حركته في الملعب وطريقة تمريره للكرة، إضافة الى بنيته الجسدية. فالأهم هو أن لا يكون اللاعب بحاجة الى عمل كبير كي يصبح جاهزاً. وحين يتم اختيار عدة أسماء يتم التوافق على بعض منها وتُرفع التوصية بضمّهم» يقول صفا لـ«الأخبار». ويضيف لاعب النجمة السابق «في بعض الأحيان يتم لفت نظر اللجنة من قبل المدربين الى بعض اللاعبين الميزين فيتم التركيز عليهم ومتابعتهم». يتحدث صفا عن اهتمام الناس، «خلال التجارب في الجنوب، كنا نجد النجماويين الى جانبنا مستعدين لتقديم المساعدة والدعم اللوجستي خدمة للنادي الذي يحبون».

يتحدث عاشور لـ«الأخبار» عن أن التجارب لم تحتج إلى الدعاية والترويج كي يحضر مئات اللاعبين. «كان يكفي أن نعلن عن إجراء تجارب في المكان والزمان المحددين حتى تجد مئات اللاعبين حاضرين. في معظم الأحيان، كانت التجارب تمتد حتى الليل وفي بعض الأحيان الى ما بعد الساعة المحددة بسبب ضغط اللاعبين».

لا شك أن الفكرة ممتازة بنظر الكثيرين، لكن الأهم الدعم الإداري لها وإيجاد آلية تدريبية صحيحة في المستقبل عبر مدربين لديهم خبرتهم في الفئات العمرية. من الملاحظات على خيارات عاشور على الصعيد المدربين استعانته بمدربين أو لاعبين سابقين لا يملكون خبرة في الفئات العمرية كيوسف فرحات ورائد أبو النصر وهم مبتعدون عن هذا المجال. صحيح أنهم نجماويون ولديهم خبرتهم الطويلة كلاعبين، لكنّ هناك فرق بين اللاعب والمدرب. هذا لا يقلل من قيمتهم الفنية، وحتى من الممكن أن تثبت الأيام أنهم ناجحون، لكن في نظرة أولية تبدو الاختيارات غريبة، بحسب متابعين لهذا المشروع.

أمرٌ آخر هو أن هذا المشروع سيكون مصيره غير واضح إذا لم يكن هناك دعمٌ مادي - إداري. الحماسة والتخطيط وحتى تأمين الأموال بشكل شخصي من المشرف على المشروع أمرٌ جيد، لكن الأهم بحسب أصحاب الاختصاص هو تخصيص ميزانية سنوية للفئات العمرية لا تقل عن الستين ألف دولار.

اليوم، يستطيع عاشور تأمين الأموال، لكن غداً قد لا يستطيع، وحينها يكون المشروع بأكمله مهدداً، إذا لم يكن هناك قرارٌ من رئيس النادي أسعد صقال بتأمين الأموال. فضم لاعبين من خارج بيروت يعني تأمين تنقلاتهم وحضورهم الى العاصمة على أقل تقدير، إضافة الى مصروف خاص. وهذا يتطلب ميزانية كبيرة، وعملاً إدارياً ليس بالسهل. المستقبل لا شك أنه سيكشف النتائج.

احتفل ملعب كفرجوز يوم السبت تجارب النجمة في الانطية (كريم السيد)

كأس الاتحاد الآسيوي

مواجهة لبنانية ـ أردنية مفتوحة آسيوياً

عبد القادر سعد

يخوض فريق العهد واحدة من أهم مباراتين له هذا الموسم حين يحلّ ضيفاً على الوحدات الأردني في ذهاب نصف نهائي منطقة غرب آسيا، ضمن كأس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم. (الليلة 19:00 بتوقيت بيروت). هي مباراة لوضع قدم في نهائي المنطقة تحضيراً للوصول الى النهائي الأخير الذي سيجمع بطل غرب آسيا مع بطل شرقها وجنوبها ووسطها.

مواجهة العهد التي ستلعب على استاد الملك عبد الله الثاني في مدينة القويسمة شرقي عمّان، تحمل أكثر من عنوان. هي اللقاء الذي يسعى فيه العهداويون الى عدم الخسارة على الأقل، قبل اللعب في بيروت في 24 الجاري. وحتى لو كان مصير الفريق هو الخسارة، من الأفضل أن ينجح ممثل لبنان الأول في التسجيل قبل لقاء العودة. ففي حسابات خروج المغلوب، يصبح لكل هدف قيمته خارج الأرض. لكن لا شك أن لاعبي العهد ومدربهم باسم مرمر يطمحون إلى أكثر من ذلك. المهمة لن تكون سهلة في ظل غياب ثلاثة لاعبين أساسيين هم الغاني عيسى يعقوبو والمدافع حسين دقيق بداعي الإيقاف لحصولهما على إنذارين متراكمين. أما اللاعب الثالث فهو المهاجم البلغاري مارتن توشيف الذي لم يتم تجديد عقده. إلا أن ما يريح هو عودة محمد حيدر الى صفوف النادي بعد حل المشكلة، والأهم هو ما يقدمه «أبو ناجي» في التمارين منذ عودته. من يتابع تمارين العهد، يلاحظ التغيير الجذري في تمارين نجم العهد العائد ليشكّل مع مجموعة اللاعبين الآخرين بقيادة القائد هيثم فاعور فريقاً قادراً على تحقيق نتيجة إيجابية وقطع أكثر من نصف الطريق نحو النهائي. عودة المدافع السوري أحمد الصالح تشكّل اضافة في خط الدفاع، الى جانب نور منصور وخليل خميس وعلي حديد وحسين الزين.

تبقى العين على خط الهجوم، وتحديداً مركز رأس الحربة، في ظل غياب توشيف مع تعويل على قدرات أكرم مغربي وربيع عطايا وأحمد زريق كقوة هجومية بعيداً عن المراكز.

> **يغيب عن العهد ثلاثة لاعبين أساسيين في مباراة الليلة**

المواجهة الأردنية ـ اللبنانية تتصاعد منها رائحة الثأر. فعلى الصعيد اللبناني، يسعى العهد إلى الثأر لممثل لبنان الثاني فريق النجمة الذي خسر مرتين أمام الوحدات (0-1) و(0-2)، أما أردنياً فسيسعى المدرب الأردني عبد الله أبو زمع الى الثأر من نظيره باسم مرمر بعدما خسر أمامه مرتين هذا الموسم، لكن حين كان مدرباً للأنصار. مرمر تفوق على أبو زمع في ذهاب الدوري وفي نهائي الكأس، وبالتالي فإن المدربين يعرف أحدهما الآخر، وهو ما عبّر عنه مرمر حين اعتبر أن الوحدات كتاب مفتوح بالنسبة اليه. في المقابل، فضّل أبو زمع التزام الصمت والتركيز على المباراة.

يسعى أبو زمع إلى الثأر من مرمر بعد خسارة كأس لبنان (عدنان الحاج علي)

كوبا أميركا

تشيلي بطلٌ بحاجة إلى ترميم

يبدو مستغرباً أن منتخب تشيلي، الذي حصد لقب كوبا أميركا في آخر نسختين، لا يبدو من المرشحين الأوائل للفوز بالبطولة القارية المرتقبة. «لا روخا» يبدو منتخباً مغايراً عما كان عليه الأمر في الماضي القريب. والسبب هو عدم ظهور مواهب جديدة وتراجع مستوى الحرس القديم (تواجه تشيلي اليابان فجر الثلاثاء 02:00 بتوقيت بيروت)

شربل كريم

كانت تشيلي المفاجأة السارة في آخر نسختين من بطولة كوبا أميركا لكرة القدم. أرتورو فيدال وأليكسيس سانشيز وزملاؤهما دحضوا كل الكلام عن أن الأرجنتين والبرازيل هما الأفضل على الساحة القارية بالنظر الى النجوم العالميين في صفوفهما، فقلبوا المعادلة وباتوا المنتخب الذي يحسب الكل له ألف حساب.

كل هذا كان قبل سنوات. فبالنظر إلى التشكيلة التي تخوض منافسات كوبا أميركا، يمكن القول إن «لا روخا» يحتاج الى الكثير من العمل لمحاولة الاحتفاظ بلقبه في ظل المشاكل الكثيرة التي يعانيها منذ فترة، وكانت نتيجتها الحتمية الفشل في التأهل الى نهائيات كأس العالم 2018 التي استضافتها روسيا الصيف الماضي.

الواقع أن مشوار النجاحات لتشيلي خطّه جيل واحد بدأ عناصره في الاندماج مع بعضهم البعض عاماً بعد آخر، وذلك منذ بروزهم معاً في كأس العالم للشباب في عام 2007.

بعد تلك الفترة، أصبحت تشيلي حاضرة بقوة في كل الساحات، إن كان كوبا أميركا، يمكن القول إن «لا روخا» نامت على حرير، فقد وجدت نفسها في خضم مشكلة يصعب حلّها سريعاً وتتمثل بعدم تجديد نفسها، أو إذا صح التعبير عدم وجود المواد الأولية لإتمام هذه العملية.

العودة الى الماضي تعكس صوراً متشابهة حول هذه الحالة. من البيرو عام 1970، مروراً ببوليفيا التي بلغت مونديال 1994، وقبلها كولومبيا في مطلع التسعينيات. كل هذه المنتخبات سجّلت حضوراً قوياً، لكنها انكفأت لاحقاً بسبب عدم سيرها في ركب التطور أو إذا صح التعبير عدم تغييرها لجلدها، فسقطت في الفخ نفسه.

تعاني تشيلي من المعضلة نفسها قبل انطلاق مشوار دفاعها عن لقبها في كوبا أميركا، وهو أمر عرفه القيّمون الذين سارعوا الى تعيين الكولومبي رينالدو روبيدا على رأس المنتخب، وهي خطوة جيدة كون الرجل يحسن تطوير المواهب بشكل كبير، لكن ماذا يمكنه أن يفعل إذا ما اختفت المواهب الجديدة عن الساحة؟

هو السؤال الذي يطرح نفسه بقوة، والتي تبدو الإجابة عنه صعبة جداً. ففي زمن تعاني فيه تشيلي من ذهاب نجومها أمثال فيدال وسانشيز للاهتمام بمسيرتهم الخاصة المضطربة، ومع تقدّم عناصر آخرين في السن، يبدو الحل الوحيد هو البحث في المناجم التشيليانية عن مواد جديدة، لكن النتيجة كانت المزيد من المواد الأولية الصناعية، دونها الكروية.

هذا الأمر لا يتقبّله حالياً الرأي العام التشيلي أو الصحافة المحلية التي تصوّب دائماً على الفشل بدلاً من الإضاءة على أن عملية الترميم تحتاج الى الوقت، وهي مسألة شرع «روبيدا» في العمل عليها رغم الأجواء السلبية التي تحيط بعمله وتهدد عملية الترميم أكثر، اذ مع كل نتيجة سلبية، تخرج العناوين متوقعة إقالته أو تضغط لإقرارها من قبل الاتحاد المحلي.

صحيح أن روبيدا لا يزال مصرّاً على اختيار أسماء مخضرمة، أمثال غاري ميديل وجان بوسيجور وغونزالو خارا، لكنه أيضاً استبعد أسماء أخرى أمثال الحارس المعروف كلاوديو برافو الذي اعتاد حمل شارة القيادة، وذلك من دون أن يُحرج في منح الفرصة بين الخشبات الثلاث للحارس الأرجنتيني الأصل غابرييل أرياس. أضف الى الدفع بأسماء ووجوه جديدة على غرار مدافع الأفيس الإسباني غييرمو ماريبان، ومهاجم باتشوكا المكسيكي أرتورو ساغال.

كل هذه العملية تبقى متواضعة امام ما يحتاج إليه المنتخب التشيلياني من عمل كبير للوقوف في صف الكبار مجدداً، ولكي لا يعيش فترات صعود وهبوط، على صورة ما عرفه قبل المونديال الروسي عندما بلغ نهائي كأس القارات في عام 2017 وخسره أمام منتخب ألماني شبه رديف، حيث رأت قلّة أن مًا حصل هو جرس إنذار لبدء مشروع جديد يمكنه أن يطلق «لا روخا» مجدداً باتجاه منصات التتويج. اما الأكيد أكثر فإن مشروعاً كهذا يحتاج الى سنواتٍ من العمل، وخصوصاً أن اللاعبين التشيليين لا يخرجون الى أوروبا في سنٍّ صغيرة، بل يظهرون في الأندية المحلية التي يتأسسون فيها، وهو الأمر الذي يؤثر على عملية تطورهم بالصورة المطلوبة، فالنجوم الحاليون الذين انتقلوا الى أوروبا في مقتبل العمر تطوروا أسرع من غيرهم وبلغوا درجة عالية من النجومية.

بطبيعة الحال، تملك تشيلي فرصة لإطلاق روحها من جديد من خلال وجودها في مجموعة مقبولة في كوبا أميركا، حيث ستواجه الأوروغواي والإكوادور والضيف الياباني، وبالتالي فإن تحقيق نتائج إيجابية في دور المجموعات يمكن أن يعيد الى التشيليين جزءاً من البريق الذي فقدوه والثقة التي باتت معدومة إثر صدمة الفشل ببلوغ المونديال الأخير.

يعتمد المنتخب على نجومه المحترفين في أوروبا (مارتن بيرنيتي ـ أ ف ب)

كوبا أميركا

خسر سكالوني وميسي الاختبار الأول في كوبا أميركا «خوان مابرومانا ـ أ ف ب»

كوبا أميركا

أسماء من الدرجة الثالثة... أزمة مدرّبي الأرجنتين مستمرة

خيبة أمل كبيرة تعيشها الجماهير الأرجنتينية بعد الخسارة القاسية التي تعرض لها المنتخب على يد كولومبيا (2 ـ 0)، في الجولة الأولى من منافسات المجموعة الثانية في مسابقة كوبا أميركا. هو الفوز الأول لكولومبيا على الأرجنتين في المسابقة القارية منذ 20 عاماً، كما أنها الخسارة الأولى في المباراة الافتتاحية للأرجنتينيين في المسابقة منذ 40 عاماً. أزمة بلاد التانغو كبيرة، وأولها المدربون

حسن رمضان

منذ 2008 وحتى اليوم، تغيّر الرّجل الذي يجلس على مقاعد بدلاء المنتخب الأرجنتيني ست مرّات. أي أن هناك سبعة مدربين تعاقبوا خلال ما يقارب عشر سنوات على تدريب منتخب التانغو. من الأسطورة الحيّة دييغو أرماندو مارادونا، وصولاً إلى اللاّعب السابق في المنتخب الأرجنتيني، ليونيل سيباستيان سكالوني. 7 وجوه درّبت نجم برشلونة الحالي وقائده ليونيل ميسي على مدار عقد من الزّمن. لمن يستهين بهذا الرّقم، عليه ان ينظر إلى سجّل مدربي المنتخب الألماني منذ 1908 حتى 2019. عشرة مدربين فقط، على مدار أكثر من 100 سنة من الزّمن، وقفوا على العارضة الفنية لـ«المانشافت». ويكفي أيضاً مشاهدة مدربين آخرين في منتخبات أخرى، لاتينية كانت أو أوروبية، لمعرفة مدى أهميّة الثبات على مدرب ناجح، يعطي كل ما لديه لخدمة 11 لاعباً، وقبل كل ذلك، لخدمة شعب بأكمله. الحديث هنا عن كل من يواكيم لوف، مدرب المنتخب الألماني، المدرب الذي تسلّم مهماته التدريبية في 2006، وتحديداً بعد انقضاء كأس العالم التي فازت بها إيطاليا. 13 سنة، لم يفكّر الاتحاد الألماني بإقالة لوف، لماذا؟

بكل بساطة، لأن لوف قام بعمل مميّز برفقة «الماكينات الألمانية» في الفترة التي قضاها والتي لا تزال مستمرة حتى اليوم. يكفي للشعب الألماني وللاعبين في المقام الأوّل تحقيقهم لقب كأس العالم 2014، فهذا الإنجاز في حد ذاته يدعو إلى الفخر، وإلى الثقة التي لا يمكن استغراب منحها من قبل الاتحاد الألماني للوف. صحيح أن لكل بداية نهاية، وها هو لوف يعاني الأمرّين اليوم، إلا أن الثقة لم تغب، بل إنّها زادت عن قبل، وها هو لوف يتعلّم من أخطائه السابقة، وأدرج اسم المهاجم الألماني السينيغالي الأصل لوورا سانية ضمن التشكيلة، وغيرها من الأسماء التي أخطأ في عدم استدعائها في البداية. لوف في ألمانيا، تاباريز في الأوروغواي، روبرتو مارتينيز في بلجيكا، ديديه ديشان في فرنسا، ديليوسكي سابقاً مع إسبانيا، كلها نماذج ناجحة لمدربين ناجحين في تاريخ تدريب المنتخبات الأوروبية وغير الأوروبية.

مما لا شك فيه أن المشكلة الأساسية التي يعانيها المنتخب الأرجنتيني ككل، هي التغيير الدائم للمدرب بين سنة وأخرى، ولكن المشكلة الأخرى التي لا تقل أهميّة عن التي سبقتها، هي هويّة هؤلاء المدربين، ومن هم؟ وما هو تاريخهم التدريبي؟ إن كان على صعيد تدريب الأندية أو المنتخبات. لطالما كانت الأرجنتين من بين الدول التي تخرّج الكثير من اللاعبين الموهوبين للعالم، يكفي وجود كل من الجوهرتين ليو ميسي ودييغو مارادونا في تاريخ كرة القدم، ليعلم الجميع كم أن بلاد «تشي» لا تنفكّ عن إنتاج «العظماء».

> غيّر الاتحاد الأرجنتيني 7 مدربين في حوالى 10 سنوات فقط

> من المتوقع أن تكون البطولة الأخيرة لليونيل ميسي

لكن، ليس كل لاعب «أسطوري» إذا صح التعبير، بإمكانه أن يرفع عصاً سحرية، ويحوّل نفسه إلى مدرب «أسطوري» في الوقت عينه. تجارب كثيرة، أبرزها تجربة مارادونا ما بين عامي 2008 و2010. خسر «راقصو التانغو» برباعية نظيفة أمام ألمانيا في ربع نهائي كأس العالم، ما دفع الاتحاد إلى اتخاذ قرار إقالة «دييغيتو». المشكلة ربّما أيضاً تتخطّى المدربين، فالفساد وعدم الإحساس بالمسؤولية هي أمور موجودة لدى بعض المسؤولين في الاتحاد الأرجنتيني لكرة القدم، كما خياراته السيئة التي تتكرّر مع إقالة كل مدرب. قائد المنتخب الأرجنتيني، وقائد برشلونة الإسباني، ليونيل ميسي، قرّر منذ 2016 مقاطعة الاتحاد الأرجنتيني، ولم يعد يرد على جل من يتحدث معه من قبله، وهذا متوقع من نجم قدّم كل ما لديه من طاقة لجلب بطولة قارية إلى بلده الأم، ولاقى كل هذا النقد من اتحاد كرة قدم، لم يقم حتّى باقل الواجبات التي يجب على كل اتحاد بلد ما، القيام بها. المسؤولية تقتضي توظيف الشخص المناسب في المكان المناسب، مسؤولية تعتمد على إقناع المدربين الأرجنتينيين المميزين في أوروبا، في أن يكونوا مدربي «الألبي سيليستي»، والحديث هنا عن كل من دييغو سيميوني مدرب أتلتيكو مدريد، مارسيلو بييلسا مدرب ليدز يونايتد ومارسيليا السابق، المعجزة بوكيتينو مدرب توتنهام، كلها أسماء جديرة بتدريب ميسي، وبتدريب لاعبين، لم يتذوقوا طعم الفوز برفقة منتخب بلدهم.

مدربون كثر، من مارادونا، تاتا مارتينو، سابيلا، باتيستا، باوزا، سامباولي، وصولاً إلى المدرب الحالي سكالوني، كلهم لم يكن لديهم أي تاريخ يجعل الجماهير تتنبّأ بعودة أرجنتينية على الساحة العالمية من جديد. ربّما يبقى سامباولي المدرب الوحيد الذي يملك تاريخاً يمكن وصفه بالـ«جيد» مع تشيلي، إلا أن إنجازاً محلياً واحداً لا يعني أن المدرب أصبح لديه كل المقومات ليصبح «المنقذ المنتظر» وتجربته مع النادي الإسباني إشبيلية أكبر دليل. لا يمكن إنكار أن المدربين الشباب ربّما لديهم أفضلية عن غيرهم، ولكن حتى الآن الأمور لم تتحسن، والدليل على ذلك هو خسارة المباراة الأولى في كوبا أميركا. الفرصة لا تزال متاحة لسكالوني ومساعده بابلو أيمار. الرجلان وضعا بعض اللمسات التي من الممكن أن تبشر خيراً في المستقبل. أسماء مميّزة أقدم سكالوني على استدعائها، أسماء لم تكن لتردي هذا القميص المخطط بالأبيض والأزرق في حياتها لو تم الإبقاء على سامباولي. أسماء كنجم ريال بيتيس جيوفاني لوسيلسو، لاعب خط وسط واتفورد الإنكليزي روبرتو بيريرا، ليأندرو باريديس لاعب زينيت السابق والـ«بي أس جي» الحالي، لوتارو مارتينيز مهاجم إنتر ميلانو الإيطالي، وغيرهم الكثير. الاختبار الأول لم يكن ناجحاً، ولكن الفرصة موجودة عند مواجهة باراغواي فجر الخميس، وقطر ليل الأحد المقبل. ميسي ورفاقه مطالبون بالفوز، فهي ربما تكون الفرصة الأخيرة لأفضل لاعب في العالم.

قطر تنتفض وتعادل باراغواي

في مباراته الأولى ضمن منافسات بطولة كوبا أميركا لكرة القدم (البرازيل 2019)، تعادل المنتخب القطري مع نظيره الباراغواياني على ملعب ماراكانا التاريخي. مباراة قوية لعبها المنتخب القطري على الأراضي البرازيليّة، فبعد تأخره بنتيجة (2 . 0) تمكن أبناء المدرب فليكس سانشيز باس من العودة خلال الشوط الثاني، وإدراك التعادل.

الحظ ابتسم منذ البداية للمنتخب اللاتيني، فحصل على ركلة جزاء في الدقيقة الرابعة، ترجمها أوسكار كاردوزو هدفاً. التأخر بالنتيجة لم يؤثر على معنويات القطريين، فتمكنوا من السيطرة على الكرة في أغلب فترات الشوط الأول، ولكن من دون فعالية كبيرة، باستثناء ثلاث كرات هدّد من خلالها الهجوم القطري مرمى منتخب باراغواي. انتهى الشوط على نسبة استحواذ وصلت إلى 64% للقطريين، مقابل 36% لمنتخب باراغواي. في الشوط الثاني دخل المنتخب القطري بروح معنوية عالية، فخلق اللاعبون عدداً من الفرص، ولكن للمرة الثانية تمكن منتخب باراغواي من التقدم بالنتيجة، فسجل ديرليس غونزالز هدفاً في الدقيقة 56 من عمر اللقاء، كما ألغى حكم المباراة هدفاً للمنتخب الباراغوياني. المنتخب القطري أثبت قوته معنوياً وبدنياً، فسجل المعز علي هدفاً بطريقة مميّزة عند الدقيقة 68، وعاد في نهاية اللقاء بوعلام خوخي ليسجل هدفاً عند الدقيقة 77، لتتعادل النتيجة بهدفين لمثلهما.

المباراة الأولى للمنتخب القطري في بطولة كوبا أميركا كانت جيدة على مختلف المستويات، خاصة أن «العنابي» حصد أولى نقاطه، ليتساوى مع باراغواي بعدد النقاط في المجموعة الثانية، ويقف خلف كولومبيا متصدّر المجموعة بثلاث نقاط، فيما بقيت الأرجنتين في ذيل الترتيب بعد خساراتها بهدفين من دون رد أمام الكولومبيين.

أثبت المنتخب القطري أن فوزه ببطولة آسيا قبل أشهر لم يكن من فراغ، بل نتيجة عمل جاد ومهم قام به القيمون على المنتخب، خاصة على مستوى الفئات العمرية. وبهذا التعادل، أبقى المنتخب القطري على حظوظه قائمة للتأهل إلى الدور الثاني، حيث سيواجه منتخب كولومبيا فجر الخميس المقبل، لتكون مباراته الأخيرة أمام منتخب الأرجنتين ليل الأحد المقبل أيضاً.

ويعوّل المنتخب القطري على خط هجومه القوي بقيادة المعز علي وأكرم عفيف، وخط وسط متوازن يقوده حسن الهيدوس.

وخلال اللقاء، سدّد منتخب باراغواي 13 تسديدة على المرمى مقابل 8 لمنتخب قطر، بينها 5 للمنتخب اللاتيني بين الخشبات الثلاث، مقابل 4 للعنابي. المباراة كانت قوية جداً بدنياً، فتلقّى المنتخب القطري 4 بطاقات صفراء، مقابل 2 للمنتخب اللاتيني. وأثبت المنتخب الآسيوي الذي سيلعب بطولة كوبا أميركا أيضاً العام المقبل، أنه يمتلك خط وسط مميزاً، فمرّر لاعبوه 438 تمريرة، مقابل 328 تمريرة لصالح منتخب الباراغواي.

قوة المباراة على المستوى البدني لا شك في أنها ستؤثر على القطريين خلال المباراتين المقبلتين في المجموعة، وبالتالي سيكون على المدرب سانشيز إجراء المزيد من التبديلات، خاصة في منطقة وسط الملعب.

أثبت المنتخب القطري قوته معنوياً وبدنياً (عن الويب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3184

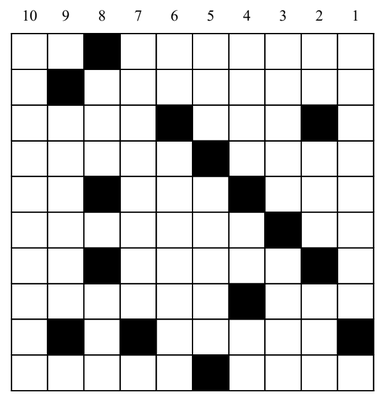

أفقيا

1- من أعظم فلاسفة العرب يُنسب إليه إختراع آلة القانون الموسيقية – 2- عاصمة بويرتوريكو – حرف عطف أو للإستدراك – 3- طعم الحنظل – يجري في العروق – سم يقتل سريعاً – 4- ملك بربريّ اجتاح إيطاليا وخلع آخر أباطرة الرومان رومولوس أوغوستولوس رأس الأمبراطورية الرومانية الغربية عام 476 – نوتة موسيقية – 5- من أسماء الذهب – الذي يشتغل بالأمور الزهيدة – 6- سقي – جعل البضائع تمز – 7- عائلة موسيقي فرنسي راحل – عملة مدفوعة مقابل أوراق مالية – 8- قطفوا الثمار – 9- مملكة قديمة ازدهرت في الجزيرة العربية – قوى نفسانية مدركة – 10- دولة عربية – إجازة أو موافقة على الخروج من المعهد

عمودياً

1- إبن ابراهيم الخليل من هاجر المصرية – خاصتها بالأجنبية – 2- مؤلف معجم وناشر فرنسي – ماركة سيارات – 3- كلمة تُطلق على كل ما كان موضوعه التمثيل أو الموسيقى والتصوير والشعر والنحت والبناء والرقص - كذاب وخدّاع – متشابهان – 4- شق أو حفرة مستطيلة في الأرض – للندبة – 5- عاصمة أوروبية – كفر وأنكر – 6- متشابهان – عائلة رئيس أميركي سابق وزوج وزيرة خارجية – 7- مدينة تونسية – رمح – 8- جزيرة إيطالية في المتوسط بين مالطة وتونس – 9- أكبر مقاطعة في ألمانيا – 10- ما بين الباردة والحارة – اعتقاد راجح مع احتمال النقيض يُستعمل في اليقين والشك

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- كوبرنيك – فج – 2- ابن خلدون – 3- جام – بيار – 4- يموء – انترا – 5- غول – اله – مل – 6- وزّ – الدامار – 7- فوارغ – دف – 8- أسر – مانداو – 9- عوالم – 10- تفاح – الوقد

عمودياً

1- كاليغولا – 2- وبّ – موز – سعف – 3- بنجول – فزوا – 4- رخاء – او – اح – 5- نلمّ – الأمل – 6- يد – الدراما – 7- كوبنهاغن – 8- تين – دلو – 9- أرمادا – 10- جيرالد فورد

sudoku 3184

3		2	8		7			6
	7			4		9		
6				5				1
4	5							
		7		3	1	4		5
1				2			6	
	6	1	2			3		
					4		7	
8		5	7	1				9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3183

1	6	8	5	4	2	9	7	3
2	7	9	8	3	1	4	5	6
4	5	3	6	9	7	1	2	8
8	4	5	1	2	6	7	3	9
9	3	1	4	7	5	6	8	2
6	2	7	3	8	9	5	4	1
7	9	4	2	6	3	8	1	5
5	8	2	9	1	4	3	6	7
3	1	6	7	5	8	2	9	4

مشاهير 3184

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب وأديب مصري (1898- 1987)، من رواد الرواية والكتابة المسرحية العربية ومن الأسماء البارزة في تاريخ الأدب العربي الحديث، حائز على دكتوراه فخرية

1+4+10+11 = من فقد أباه وأمه ■ 8+6+7+9 = ليل شديد السواد ■ 3+2+5 = ضد تحت

حل الشبكة الماضية: هنري مكماهون

إعداد نعوم مسعود

حول العالم

ساري يعود إلى إيطاليا

أعلن نادي يوفنتوس بطل الدوري الإيطالي لكرة القدم تعيين ماوريتسيو ساري مدرباً له بعقد لثلاثة أعوام، بعد موسم أمضاه مع تشلسي الإنكليزي قاده خلاله الى لقب مسابقة الدوري الأوروبي «يوروبا ليغ». وأكد نادي السيدة العجوز المتوّج بطلاً لإيطاليا في المواسم الثمانية المنصرمة، أن ساري (60 عاماً) المدرب السابق لنابولي، سيعود الى بلاده من بوابة نادي تورينو، حيث سيخلف ماسيميليانو أليغري الذي أعلن عن رحيله عن النادي بنهاية الموسم المنصرم بعدما قاده الى لقب الدوري الإيطالي خمس مرات تواليا. وأورد يوفنتوس في بيان، «الآن، عاد ماوريتسيو ساري الى إيطاليا حيث درب معظم مسيرته. ومن اليوم، سيتولى مهماته في يوفنتوس بعقد يمتد حتى 30 حزيران/ يونيو 2022». وأضاف، «الآن تبدأ المغامرة في تورينو: أهلاً بك في يوفنتوس!». وبهذه الخطوة، يعود ساري الى بلاده حيث أمضى الجزء الأكبر من مسيرته. وحيث كانت المهمة الأخيرة له قبل الانتقال الى تشلسي، الإشراف على الإدارة الفنية لنابولي بين عامي 2015 و2018. واختير ساري أفضل مدرب في إيطاليا لموسم 2015-2016، علماً بأنه قاد نابولي الى الحلول وصيفاً ليوفنتوس مرتين (2016 و2018).

الأخبار
al-akhbar

■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول:
ابراهيم الأمين

■ نائب رئيس التحرير:
بيار أبي صعب

■ مدير التحرير:
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسن عليق
إيلي حنا
أمل الأندري
شربل كريّم

■ صادرة عن شركة
أخبار بيروت

■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس:
01759500
01759597
■ ص.ب 113/5963

■ الإعلانات
الوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01/759500

■ التوزيع
شركة الأوائل
01/666314ـ15 ـ
03 / 828381

■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

الانقلاب على الاشتراكية العربية: انتصار الريع

ورد كاسوحة *

المنحى الثابت لصعود الصراع الطبقي في الإقليم لم يتعثّر إلا حين بدأت الضربات تتوالى على المشروع الاشتراكي العربي. لم تكن البداية في عام 1967 مع الهزيمة العسكرية، بقدر ما كانت في النزوع الاجتماعي الاقتصادي المتأخّر للتسوية مع أصحاب المشروع النقيض. وهو ما تُرجم مباشرة بعد عام 1967 لجهة استعادة العلاقة مع السعودية تحت شعار «التضامن العربي». الاعتقاد بأن توجُّه عبد الناصر للمصالحة هو نتيجة فقط للهزيمة يحمل في طيّاته إغفالاً متعمّداً للمضمون الاجتماعي الاقتصادي الذي يحمله كلٌّ من المشروعين. الطفرة التي حدثت في أسعار النفط بعد وفاة الرجل لم تكن لتُحدث كلّ هذا التحوُّل في موازين القوى في الإقليم لولا ارتباطها بصعود المشروع النقيض للاشتراكية العربية في المنطقة بقيادة السعودية، وبرعاية مباشرة من الولايات المتحدة الأميركية. المواجهة لم تحدث حينها ليس فقط بسبب وفاة عبد الناصر، بل أيضاً لأنّ البنية الاجتماعية الاقتصادية للمشروع كانت قد بدأت تتقوّض وتنحسر لمصلحة الاتجاه الذي يقوده الغرب، والذي يقوم على جعل التراكم يحصل بدون قيادة الدولة الاشتراكية الوطنية، وبوجود كومبرادور جديد مستعدّ للانقلاب على عملية التنمية، حتى في ظلّ وجود الهيكل البيروقراطي نفسه الذي قاد عملية التحوُّل نحو الاشتراكية.

بنية الانقلاب على الاشتراكية

قبل حدوث الهزيمة في عام 1967 كان ثمّة صراعات سياسية بدأت تحدث داخل المعسكر الاشتراكي في كلّ بلد عربي على حدة. انعكس ذلك مباشرة على التصوُّر الموضوع للبناء الاشتراكي، فتراجعت وتيرة عمليات التأميم، ومعها تراخت قبضة الدولة على عملية التنمية، وبدأت تلوح في الأفق ليس فقط صراعات بين أجنحة المشروع الواحد، بل أيضاً معاودة صعود للفئات التي اندثرت مع الإقطاع السياسي. الهزيمة كانت الغطاء لحصول هذا التحوُّل على المستوى الإقليمي، ولكنها لم تكن السبب المباشر له، حيث اقترن حدوثها في الداخل مع تخلخل واضح في البنية الاجتماعية الاقتصادية التي أمّنت صعود المشروع الاشتراكي واستقراره. لم يكن التغيير الكبير في علاقات الإنتاج قد استقرّ بعد حين بدأت أكثر الدول الاشتراكية العربية في استعادة العلاقة مع كبار الملّاك وبقايا الإقطاع السياسي. إشراكُهم في العملية السياسية على ضوء الصراع الحاصل بين أجنحة الاشتراكية العربية كانت له انعكاسات كبيرة ليس فقط على التمثيل السياسي لقوى الإنتاج بل أيضاً على علاقات الإنتاج نفسها، وما إذا كانت ستستمرّ على حالها أم لا، في ضوء صعود القوى التي كانت تكبح تطوّرها سابقاً. التصوُّر وفقاً للمنظور الاشتراكي العربي لم يكن يستثني تماماً ممثّلي هذه القوى من عملية الإنتاج الحاصلة، ولكنه كان يريد حصول هذه المساهمة بعد الانتهاء تماماً من تغيير قوانين الملكية، بحيث لا تكون معاودة انخراطها في الإنتاج على حساب الفلاحين مرّة أخرى، وبشكل يساعد على حدوث التراكم وفقاً للرؤية الاشتراكية التي تضع مصلحة العمّال والفلاحين في المقدمة، حتى في ظلّ الحاجة إلى الترسمل بعد دخول الاقتصاد مرحلة التصنيع الكبير (في مصر والعراق خصوصاً). عدم اكتمال التصوُّر في ضوء الصراع الحاصل على وجهة الاشتراكية قاد ليس فقط إلى حدوث خلل في بنية المشروع نفسه، بل أيضاً إلى ضمّ فئات محدَّدة من البورجوازية، وهي ليست تلك التي تُعرَف بالبورجوازية الوطنية والتي كانت ستقود التراكم لمصلحة الاشتراكية، بل نظيرتها الطفيلية التي لها مصلحة في إضعاف المشروع إلى الحدّ الأقصى، والإبقاء عليه كهيكل في أحسن الأحوال. هذه الفئة هي التي كانت تتقدّم في الهياكل السياسية والإدارية والاقتصادية للاشتراكية العربية في أواخر الستينيات من القرن الماضي، وهي التي سترجّح انطلاقاً من تأييدها لطرف اشتراكي دون آخر حسم الصراع لمصلحة خصوم الاشتراكية العربية في الإقليم عموماً، وفي كلّ بلد عربي على حدة.

أدوات الانقلاب

طبيعة مشروع عبد الناصر والاشتراكية العربية عموماً كانت من النوع الذي يترك مخارج للفئات التي تضرَّرت مباشرة من قوانين التأميم والإصلاح الزراعي. استثناء هؤلاء من التمثيل السياسي المباشر في المؤسّسات التي أفرزتها الثورات لم ينسحب على حضورهم في المشهد العام، فظلّوا في أكثر من بلد عربي فاعلين في مجالات يُسمح لهم بحضور متفاوت فيها، بحسب رؤية كلّ نظام أو سلطة لطبيعة هذا الحضور وحدوده. هذا سمح بتعزيز الطابع الديمقراطي للثورات، على اعتبار أن إسهام هؤلاء هو جزء من الحراك العام الذي أعقب صعود الطبقات الاجتماعية بالشكل الكبير الذي حصل. لكن المشكلة أن وجودهم في المشهد لم يكن دائماً تعبيراً عن هذا الهامش المُتاح لمعارضة الاشتراكية، بل بدا في ظلّ عدم تبنّيهم الكامل لها بمثابة نتوء يمكن له أن يتمرّد في أي لحظة، ويبدأ في قضم التجربة من الداخل. وهو ما تأكّد لاحقاً حين تدخّلوا في الصراع الداخلي بين التيارات الاشتراكية الحاكمة، لدعم الطرف الذي يريد كبح جماح الاشتراكية، لتتناسب مع التوجّه الاقتصادي الريعي الذي كان قد بدأ في الصعود إقليمياً، بقيادة السعودية. الاشتراكية التي كان يقودها عبد الناصر في مصر والإقليم عموماً لم تكن فقط نقيضاً للنموذج الريعي الذي مثّلته ولا تزال السعودية، بل كانت أيضاً بمثابة طريق مختلفة للتطوّر الرأسمالي/اللارأسمالي نفسه. الثورة التي حرّرت الفلاحين والعمّال والفئات الاجتماعية المهمّشة في مصر وسوريا والعراق بعد تبنّيها للاشتراكية، انتقلت لاحقاً إلى التصنيع، وكانت في طريقها إلى إحداث تراكم شبيه بذاك الذي حصل في دول جنوب شرق آسيا إبّان صعودها الاقتصادي الكبير في الثمانينيات من القرن الماضي. حتى الصين التي كانت محاصرة غربياً وممنوعة من الترسمل أخذت طريقاً مشابهاً بعد انتقال السلطة من ماو إلى دينغ سياو بينغ، وهو ما جعلها لاحقاً في موقع القيادة الفعلية للرأسمالية الآسيوية بدلاً من اليابان وكوريا الجنوبية وباقي الدول الرأسمالية الحليفة للولايات المتحدة. عدم السماح لمصر أو العراق أو سوريا بسلوك هذا الطريق كان بسبب التصوُّر الأميركي لشكل التطوُّر الرأسمالي/اللارأسمالي في الإقليم، والذي يجب أن يبقى في إطار من التبعية الكاملة، وحتى لو لم تكن ثمّة تبعية كما هي الحال في كلّ من الدول الثلاث فإن الفئات التي تعارض حصول التطوُّر بقيادة الاشتراكية العربية ستكون هي الأداة ليس فقط لمواجهة المشروع من الداخل، بل أيضاً لإنهائه. وليس من قبيل المصادفة أبداً أن تحصل الطفرة الكبيرة في أسعار النفط في بداية السبعينيات من القرن الماضي بوجود هذه الفئات على رأس السلطة في الدولة التي كانت تقود التحوُّل الاشتراكي الكبير في المنطقة (مصر). وهي حين لا تحضر مباشرة هناك كما هي الحال في سوريا والعراق يكون ذلك تعبيراً عن حضور موازٍ في الاقتصاد والاجتماع وحتى في الثقافة، وهو اتجاه لا يقلّ عن الحضور السياسي المباشر، بل ربما يتخطّاه في ملاقاة التوجُّه الريعي، إن لم نقل في تبنّيه كبديل من الاشتراكية.

> الاشتراكية التي قادها عبد الناصر لم تكن فقط نقيضاً للنموذج الريعي الذي مثّلته ولا تزال السعودية

الريع «كقدر» اقتصادي

حين حصلت الطفرة النفطية، وبدأت اقتصادات دول الخليج بالصعود واستقطاب العمالة العربية كانت هذه الفئات تتهيّأ لإحداث تغييرات بنيوية في الاقتصادات الاشتراكية بغية ربطها نهائياً بالتوجُّه الريعي. لم تنحصر التبعية للريع بالعلاقة مع الحكومات فقط عبر المساعدات والهبات وتنفيذ الإملاءات السياسية والاقتصادية، بل بدأت تأخذ منحىً أكثر خطورة بكثير، مع التوجُّه إلى تفكيك البنية الاقتصادية- الاجتماعية لهذه الدول، وجعلها فقط مصدراً للعمالة إلى الخليج. تم بموجب هذا الأمر التخلّي عن البنية الصناعية التي قادت التحوّل في جلّ هذه الدول، فبيعت المصانع للقطاع الخاصّ، أو لمستثمرين عرب على صلة بالبنية الريعية، وبدأت الاقتصادات الاشتراكية الرئيسية تشهد تحوّلاً واضحاً نحو قطّاع الخدمات الذي يُعنى ليس فقط بخدمة التدفّقات النفطية، بل أيضاً بتجيير كامل البنية الاقتصادية في الإقليم لمصلحة الريع. أثّر ذلك على مجمل العملية الإنتاجية التي كانت في الحقبة الاشتراكية تشهد ترابطاً كاملاً، ابتداءً بالإنتاج الزراعي، مروراً بالتصنيع، وليس انتهاءً بالتبادل التجاري، وهي سلسلة معمول بها في كلّ الاقتصادات، ولكنها في التطبيق الاشتراكي كانت تقود التراكم لمصلحة الفئات الشعبية في الداخل، ودول العالم الثالث الحليفة في الخارج. تفكيك هذه السلسلة عزل الطبقات صاحبة المصلحة في التحوّل الاشتراكي عن العملية الاقتصادية التي ضُمّنت أساساً لإخراجها من حلقة النهب المفرغة، وأعاد الاعتبار إلى التوجّه الاقتصادي الذي يخدم الأقلية، ولكن ليس في الداخل هذه المرة، وإنما في الإقليم، حيث يقوم الريع النفطي بتوجيه السياسات الاقتصادية الأساسية داخل كلّ دولة لتتناسب مع نمط التراكم الذي يقوم عليه. الثروة هنا تتراكم في اتجاه مناقض لذاك الذي كانت تقوده الاشتراكية العربية، حيث لا وجود لفئات اجتماعية عريضة يتمّ الدفاع عنها في وجه الناهبين، وتتبنّى في المقابل المشروع وتتحوّل إلى قاعدته الاجتماعية، وليس ثمّة بالإضافة إلى ذلك صعود لطبقات اجتماعية في ضوء الصراع الحاصل. الريع في معظم دول الخليج حينها لم يكن لمصلحة أي من الفئات الاجتماعية العربية سواءً تلك التي تقيم هناك بحكم الجنسية، أو التي تعمل فيه، بل كان في جزئه الأكبر متعارضاً مع مصلحة سُكان الخليج، على اعتبار أنهم بقوا خارج الأطر التي تقوده سياسياً واقتصادياً، وحتى اجتماعياً. الاستفادة الوحيدة التي حصلت منه هي في توفير فرص عمل لفئات عريضة من العمّال والكوادر البيروقراطية العربية، ولكن ذلك لم يكن بدون ثمن، وهذا الثمن يتم دفعه حتى اليوم عبر مضاعفة تركيز الثروة في الخليج العربي لمصلحة أقلّية من سكانه، وعلى حساب أكثرية الفئات الاجتماعية العربية، وهو ما قامت الاشتراكية العربية للانتهاء منه على صعيد الإقليم عموماً، وفي داخل كلّ دولة على حدة، ولكنها ضُربت في مقتل، عبر استبدال الريع بها، وإجبار غالبية الفئات الاجتماعية العربية على سلوك هذا الطريق الذي قادها سابقاً، وسيظلّ يفعل، إلى حتفها.

* كاتب سوري

لوحة «الزعيم وناميم القناة» للرسام المصري حامد عويس، 1957

التقديمات الاجتماعيّة بعيون العدالة

نجم أبو فاضل *

تلتبس على المنظّر للمساواة وعلى المنادي بها وعلى الطامح إليها المضامينُ التي ينطوي عليها هذا المفهوم، لأنه مفهوم نسبيّ في النظر إليه، وفي كيفيّة اعتماده معياراً في معالجة الشؤون الاجتماعيّة، التي تُلزِم كلّ مَن يُقبِل على خوض غمارها بطرح الأسئلة التي يرى الفيلسوف نوربرتو بوبّيو في كتابه «اليمين واليسار» (1994) أنه لا مفرّ من الإجابة عليها: «نعم، المساواة. ولكن بين مَن، وفي ماذا، ووفق أيّ معيار؟».

يُنظَّر أصحابُ الشأن، الفلاسفةُ وعلماء الاجتماع والسياسة، للمساواة، لأنهم يرون فيها مثالاً يُفترض أن ينبني على قواعد ثابتة وأسس متينة ومبادئ شاملة. فيقدّمون نظريّاتهم، مشبعةً بالتحليل والتأويل والاستدلال المنطقي، لتكون سنداً يُرجَع إليه ويُقاس عليه. وينادي بها أولياؤها والمؤمنون بها والساعون إليها، لأنهم يحسبون أن الأمن لا يسود بين بني البشر، والاستقرارَ لا يستتبّ في مجتمعهم، والوئامَ لا يعمّ العلاقات فيما بينهم، إلّا إذا تظلّل بها تدبيرُ شؤونهم. فيطرحون المشاريع تلو المشاريع لتكون خارطة عمل لكلّ مَن يُقِرُّ عَزْمَه على تولّي شؤون الناس العامّة. ويطمحُ إليها أولئك الذين حالت الدنيا، في الواقع الأصلي أو في الظروف الطارئة، بينها وبينهم، فيشعرون ويقدّرون ويفترضون أن القَدَرَ لا يملك وحده مجرى الحياة سعيداً، إنما على المرء أن يجدّ السعي في التعويض عما جار عليه النصيب وقسا.

وحينما تصطدم مختلف النظريّات المتعلّقة بمسألة المساواة بحواجز لا مناص من الاصطدام بها، كالاختلاف الطبيعي في مجمل مكوّنات هذا الكون، والاختلال الواقعيّ المتأصّل في تكوين الوجود، وهي حواجز لا مجال، بما هي عليه، لاجتيازها؛ وعندما تعترضُ المُنادين بالمساواة أعدادٌ عديدة من عوائق لا مفرّ من مواجهتها، كونها متولّدةً من طبيعة الوجود وطباع البشر، وهي عوائق يستحيل إلى حدّ بعيد إسقاطها؛ ولمّا يتصدّى للطامحين إليها وابلٌ من العقبات والموانع التي لا بدّ من مجابهتها، باعتبار الدور الذي يلعبه القدر والظرف والنصيب في حياة البشر، وهي عقبات يشتدّ التغلّب عليها ويعسُر؛ يتحتّم اللجوء إلى ترادفات تمرّ بمحاذاة المصطلح، تتلمّس معانيه وتتحسّس دلالاته، فتراعي، وفق التأويلات التي يُسبك بها، جوهرَ المفهوم ومقاصده.

ويتمثّل الترادف الأوّل، على سبيل المثال لا الحصر، بالحقّ أو بمجموع الحقوق المتنوّعة، التي ينبغي أن تؤمّن المساواة لكلّ مَن يشمله هذا الحقّ أو ذاك. كالحقّ في الحياة التي لا يجوز أن يُحرَم منها أيّ امرئ (من دون أن ندخل هنا في جدل حول المسائل المتعلّقة بالإجهاض، والإعدام، والموت الرحيم، ومختلف الأشكال التي تضع حدّاً للحياة، وهي مواضيع جديرة بمعالجة معمّقة). وكلّ حقّ متأصّل في كلّ إنسان مهما كان جنسه أو أصله أو عرقه أو لونه أو لغته أو دينه أو ثقافته. كالحقّ في التعلّم والتقدّم العلميّ، والحقّ في العمل والترقّي، والحق في العيش الكريم والحماية الاجتماعيّة التي تأبى أن يُدّخَر وسعٌ لتأمينها أو أن يُضَنّ بنفيس لضمانها.

والمرادف الثاني الذي في وسعه أن يفي مفهوم المساواة حقّه إنما يتمثّل بالعدالة، وهو المصطلح الذي من دونه تفقد المساواة، في الحقيقة، معناها الجوهريّ. فالمساواة الحقيقيّة لا تكون بالشكل، كمن يقول إن المساواة بين الرجل والمرأة تفسح المجال أمام التشابه في المظهر والملبس والسلوك؛ أو بالكم، كمن ينادي بالتوزيع – توزيع الأجر، والمكافآت، والخيرات، والممتلكات، والمورّثات، إلخ. – بحصص متساوية من دون الأخذ في الاعتبار المرتبة والجدارة والاستحقاق، والمعايير التي ينبغي اعتمادها للتوزيع. بل تكون، قبل كلّ شيء، بالمضمون الذي يساوي بالحقّ. فمساواة المرأة بالرجل لا تتمثّل، كما يظنّ معظم الناس، بمنح المرأة بعض حقوق الرجال، كالالتحاق بالعسكريّة وقيادة المركبات الثقيلة وما شابه (وهي أمور لا تغيّر شيئاً في معادلة المساواة)، إنما تكمن في منح المرأة الحقّ بأن تكون ما ينبغي أن تكونَ المرأةُ: كائناً بشريّاً حرّاً شريكاً في صناعة الوجود والمجتمع.. وتكون أيضاً بالجوهر الذي يتمثّل بالمساواة العادلة، تلك التي تُعطي كلّ ذي حقّ حقّه، من دون أن تقفل الباب على اكتساب حقوق جديدة، أو بالعدالة في قلب المساواة، لأن العدالة وحدها تستطيع أن تمنح المساواة معنى ومضموناً.

> العدالة وحدها تستطيع أن تمنح المساواة معنى ومضموناً

وعلى هذا الأساس، لا تستطيع التقديمات الاجتماعيّة، التي يزعم الحاكمون أنهم يريدونها متساوية بين المحكومين، إلّا أن تنطوي على الحقّ والعدالة. فالتقديمات الاجتماعيّة حقّ لكلّ مواطن، ويُفترض أن تشكّل جزءاً لا يتجزّأ من حياته الاجتماعيّة. وذلك استناداً إلى ما جاء في الفقرة (ج) من مقدّمة الدستور اللبناني بالقول إن «لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل».

لكن الحاكمين، على مرّ الأجيال، يتغافلون عن هذا الحقّ، بذرائع لا تنطلي إلّا على مَن ليس في يده حيلة. وحينما يقاربونها، في إعداد الموازنات ودراستها أو في دراسة القضايا التي تتّصل مباشرة بشؤون الناس المالية كسلسلة الرتب والرواتب (للقطاع العام)... يقاربونها على نحو يُشعِر الناس بأنها منّةٌ يُحسِن بها أهلُ السلطة على رعاياهم. ومن هذا المنطلق يَعمدون، على قدر ما استطاعوا، إلى الفصل في التشريع بين الخاص والعام، بين الموظّف والعامل والأجير، بين المقتدر والفقير، بين مَن قُدّر له أن يتسلّم زمام الإدارة ومَن حمله نصيبه ليكون من الطبقة الكادحة. ولو سلّمنا جدلاً أن الرغبة صادقةٌ في جعل التقديمات الاجتماعيّة متساوية، فالمساواة لا تكون باقتطاع الحقّ ممّن يتمتّعون به ليتساوون بمن هم محرومون منه (وهو ما يفعله الحاكمون بالتخفيض التدريجيّ للمنح، وبالدمج التدريجيّ للصناديق)، بل تكون برفع المحرومين إلى المرتبة التي تترك في نفوسهم بعض الانطباع أنهم مواطنون يعيشون بكرامة.

أما توزيع هذه التقديمات، على الرغم من الخلل الذي يعتري شموليّة الحقّ في الحصول عليها، فلا بدّ من أن ينطوي على العدالة. المنح التعليميّة مثلاً حقّ أساسيّ من الحقوق الاجتماعيّة التي ينبغي على الدولة أن توفّرها لكلّ مواطن، كونها تنشأ في أساسها عن الحقّ في التعلّم والتقدّم العلميّ. وهي تتأمّن للمواطن المستحقّ بأشكالها المختلفة، المباشرة وغير المباشرة. فالمدرسة الرسميّة تُعدّ شكلاً مباشراً من أشكال هذه التقديمات. لكنها، للأسف، تعجز لوحدها، لأسباب عديدة يعرفها القاصي والداني (الموازنات الشحيحة، المباني المتهالكة على قلّتها، البيروقراطيّة الإدارية المكبّلة، إلخ.)، عن تأمين هذا الحقّ لجميع الناس. الأمر الذي يحتّم اللجوء إلى المؤسّسات التعليميّة الخاصّة التي تلعب دور الوسيط في تأمين الحقّ المذكور. تدفع الدولة لهذه المدارس كي توفّر العلم لمواطنيها، وهي المدارس التي تُعرف بالمدارس المجانيّة؛ أو تدفع للمواطن مباشرةً كي يتمكّن من تحصيل العلم حيث يسهل عليه ويتيسّر له. فلا عيب ولا استحياء من أن يتسجّل أولاد الرؤساء والوزراء والنوّاب والمدراء العامّين والقضاة وأساتذة الجامعة إلخ. في المدرسة الرسميّة. لكن هذا التسجيل مشروط بأمرين غير متوافرين راهناً: قدرة المدرسة الرسميّة على استيعاب جميع تلامذة الوطن، وقدرة هذه المدرسة على تأمين جميع مستلزمات التعليم.

وإذا كان الأمر يقتضي بالتالي اللجوء إلى الشكل اللامباشر في تأمين الحقّ في التعليم والتقدّم العلميّ لجميع المواطنين، فيجدر بالدولة أن تساهم مساهمةً حقيقيّةً في تأمين هذا الحقّ. فلا تتذرّع بحجج واهية، ولا تتستّر بأعذار واهمة، كي تتملّص من دورها، فتعمد تارةً إلى الاقتطاع من هذه المستحقّات، وتُبادر تارة أخرى إلى تخفيضها، أو إلى التمنّع عن تسديدها. وإذا كانت كلفة التعلّم في المؤسّسات التي يُستعان بها لتأمين الحقّ تتراوح بين ثلاثة ملايين ليرة لبنانيّة، في بعض المدارس المتواضعة الواقعة في المناطق النائية، وستّة ملايين ليرة لبنانيّة في معظم المدارس المنتشرة على الأراضي اللبنانيّة، فإن المعدّل الوسطي لكلفة التعلّم لا يقلّ بشكل من الأشكال عن الخمسة ملايين ليرة لبنانيّة. وعليه لا يحقّ للدولة، شرعاً وقانوناً وعُرفاً وعدالةً، ضرب هذا الحقّ، كما أزمعت في إقرار الموازنة الأخيرة، حينما وضعت في البند الخامس والتسعين نصّاً يفيد بوجوب التخفيض التدريجيّ للمنح التعليميّة وصولاً إلى إلغائها، بذريعةِ مخادعة، عنوانها توحيد الصناديق والتقديمات الاجتماعيّة.

وإذا أخذنا المسألة على حسن نواياها، وحسبنا أنه لا بدّ من توحيد الصناديق والتقديمات، فالحريّ بالدولة، كي تُثبت صدق نواياها تجاه حقّ تنصّ عليه جميع الشرائع الدوليّة المنادية بحقوق الإنسان، أن ترفع المقهورين والمحرومين والمحتاجين وكلّ من هو مجرّد من هذا الحقّ، إلى مصاف من يحظى به ويتوفّر له (بالشكل المقبول نسبيّاً). فتعزّز هذه التقديمات للجميع على حدّ سواء، بالعدل والمساواة، باعتبار أن النمو البشريّ والاقتصاديّ، والتطوّر العلمي والتكنولوجيّ، يزيدان المصاريف ويرفعان الأعباء والتكاليف. فالعجب العجيب أن الدنيا تسير إلى الأمام والدولة تتعمّد الرجوع إلى الوراء!

* أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانيّة

ردّ على نقد جائر: في بديهيات «علم الحرب»

منير شفيق *

في نقد ماجد الكيالي (على فايسبوك) لمقالة «الحرب على إيران حربٌ على فلسطين» الذي نشرته جريدة «الأخبار» في 2019/6/7، يأخذ عليّ القول أن ثمة مواجهة بين إيران والكيان الصهيوني في سورية. فهو يرفض ذلك كلياً، بل يعتبر أن إيران «قدمت أكبر خدمة تقدمها دولة لإسرائيل في تاريخها». ويضيف أنني لا أرى «أن حزب الله انصرف عن المقاومة منذ عام 2000» ثم يخرج عن موضوع المقالة لينقد ما ليس فيها ليفرغ في تهجّم شخصي أعتبره لا يعنيني في شيء، ولا أردّ عليه بمثله، لأن المهم هو التوقّف عند المقولتين الأساسيتين التي يقوم عليهما كل نقده في ما يتعلق بالمقالة، وهما: هل ثمة مواجهة بين إيران والكيان الصهيوني في سورية؟ وهل انصرف حزب الله عن المقاومة منذ عام 2000؟

والسؤال: كيف يمكن أن يصل عقل ما إلى حدّ إنكار كل ما تقوله وتفعله السياسة الإسرائيلية في مواجهة إيران في سورية، ولا سيما ما قامت، وتقوم به طائراتها وصواريخها في استهداف ما تسمّيه «صواريخ إيرانية» تُزرع في سورية. وهذه ليست واقعة واحدة مرّت مرور الكرام، وإنما أحداث مستمرّة ومنذ أشهر، ووقائع دامغة لا يمكن إنكارها. وقد وصلت في إحدى الجولات، وبإعلان صهيوني رسمي، إلى القول إن الغارة الصهيونية ضربت موقعاً للصواريخ في جنوب مطار حماه، أدى إلى إحداث هزة أرضية بقوة 2,7 درجة على مقياس ريختر. ثم يأتي ذلك العقل وينكر أن ثمة مواجهة عسكرية بين الكيان الصهيوني وإيران.

حقاً كيف يمكن أن يُناقش؟ بل كيف يمكن أن يصل الأمر إلى حدّ إنكار كلّ هذه الوقائع التي لا يشكّك أحد في وقوعها؟ ثم يتجاهل كل ما يُصرّح به ويُعلنه نتنياهو حتّى في خطاباته الرسمية في الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة؟

هذا بالتأكيد يدخل في العجب العجاب.

في الحقيقة ثمة عدد من المحللين السياسيين، يفترض أنهم ذوو وزن، سبقوا ماجد الكيالي في عام 2009 باتهام حزب الله وحماس بأنهما أصبحا يحميان الحدود مع الكيان الصهيوني وانتهت مقاومتهما، وذلك، بسبب ما انتهت إليه حربا تموز/يوليو 2006 في لبنان و2009/2008 في قطاع غزة من وقف لإطلاق النار.

> لا يمكن اعتبار سيادة هدنة وتوقف الاشتباك بالنيران، مهما طال أمدهما، انصرافاً عن الحرب أو المقاومة

هذا رأي من لا معرفة له بحقيقة بديهية في «علم الحرب». وفي التاريخ المعاصر على الأقل، وهي أن الحرب بين عدوَّين لا تقتصر على الاشتباك بالنيران والمعارك كما هو الحال في الحرب الحامية، وإنما تمتدّ، وبالقوة نفسها، عندما ينتقلان إلى الهدنة، وأحياناً حتى إلى شبه صلح، تجعل كلّاً منهما يستعد للحرب القادمة. أي يأخذ بتطوير قدراته العسكرية سواء أكان بزيادة التسلح كماً ونوعاً، أم بالتدريب وإعداد القوات، أم بالتحصين أو حفر الخنادق والأنفاق. وهذا من الحرب ومن حالات الحرب.

ولهذا لا يمكن اعتبار سيادة هدنة وتوقف الاشتباك بالنيران، مهما طال أمدهما، انصرافاً عن الحرب أو المقاومة. بل قد يكون ذلك انتقالاً بالمقاومة كما هو الحال مع حزب الله وحماس (وحركة الجهاد في قطاع غزة) إلى مستوى أعلى من المقاومة السابقة التي اتّسمت بحرب «عصابات» أو ما يسمى تكتيك «اضرب واهرب»، وانتقلت إلى الإعداد لحرب مواقع ومواجهة أرقى مستوى.

ولهذا من الحماقة أو الغفلة بالنسبة إلى أية قيادة حين ترى، عدوها يتسلح ويطوّر سلاحه ويزيد من قواته ويرفع من مستوى تدريبها، ويُحصّن جبهته، بأنها أصبحت آمنة، أو يمكن أن تطمئن إلى سلم أو أمن في مستقبل آت. وهو ما أقلق قيادة الجيش الصهيوني، وأقلق نتنياهو أشد القلق، وما زال يقلقهم وهم يرون عدوهم (حزب الله أو حماس والجهاد) يتسلّح ويطوّر سلاحه وعديده وقدراته العسكرية. وهذا ما حدث فعلاً، ولا يشكّ فيه إلّا ماجد الكيالي ومن يفكر على طريقته، فيعتبرونه «انصرافاً عن المقاومة». ويا لهذا «الانصراف عن المقاومة» حين أصبحت عشرات الآلاف من الصواريخ، بل أكثر، وفقاً لتقديرات العدو الصهيوني، موجّهة إلى أهم مرافقه وبناه التحتية. ولم يعد بالإمكان أو أصبح شديد الخطر من الدخول في اشتباك صفري على الأرض. فكيف يكون ما قبل 2000 مقاومة، ولا يكون مقاومة ما حدث كل ساعة ويوم في فترات الهدنة أو التهدئة من إعداد عسكري مقاوم. بل على مستوى أعلى من المقاومة.

وبالمناسبة ما حدث من سباق تسلّح، وغيره من أشكال الإعداد للحرب والسعي لامتلاك التفوّق العسكري، ما بين المعسكرين اللذين قادهما الاتحاد السوفياتي وأميركا كان حرباً أسموها «باردة» بالرغم من دوام الهدنة (عدم الاشتباك بالنيران) حوالى 45 عاماً. من هنا يتبيّن مستوى الحكم (الاتهام) الذي يوجّه إلى حزب الله بالانصراف عن المقاومة عندما غاب الاشتباك بالنيران. وحلّ محله الاشتباك الأخطر. وهو سباق التسلح والإعداد لحرب أكبر وأطول وأخطر، وبموازين قوى عسكرية مختلفة.

وأخيراً يا ليت دونالد ترامب ونتنياهو يقتنعان بالنقطتين السابقتين أقام عليهما ماجد الكيالي نظرته للمواجهة بين إيران والكيان الصهيوني، أو بين حزب الله والمقاومة فينامان على فراش من حرير، بأن حزب الله انصرف عن المقاومة، وإيران وصواريخها ليسا في مواجهة الكيان الصهيوني. فعندئذ يهدأ التوتر في الخليج وتبتعد مخاطر الحرب، لأن أميركا لا تحارب من أجل السعودية أو الإمارات وإنما من أجل الكيان الصهيوني ومن أجله فقط حتى قبل مصالحها المباشرة.

* كاتب ومفكر فلسطيني

على الغلاف

لم تكشف واشنطن بعد عن كيفية تعاملها مع عملية خليج عمان، واكتفت بالتحشيد الأمني والسياسي، متوعّدة بكشف المزيد من الأدلّة واتخاذ إجراءات. في الأثناء، زادت واشنطن من اتهاماتها لطهران عبر دعوى ضلوع الأخيرة في محاولة استهداف إحدى طائراتها، وهو ما التزمت إيران الصمت حيالها، في وقت أعلنت فيه استعدادها لخطوات إضافية اليوم تخفيفاً للالتزام بالاتفاق النووي

تصعيد للاتهامات وحشد للحلفاء واستنفار أمني

واشنطن ترفع مستوى التهويل

تنكبّ واشنطن على ملء مرافعتها ضد طهران، وتدسيم لائحة الاتهامات، وإعدة بإجراءات «دبلوماسية وغير دبلوماسية» لم تكشف عنها. آخر هذه الاتهامات الإعلان رسمياً عن محاولة إيرانية لإسقاط طائرة أميركية بلا طيار

> **ابن سلمان: المملكة لا تريد حرباً في المنطقة**

أثناء الهجوم الأخير على ناقلتَي النفط في خليج عمان، اتهام تكمن خطورته في أنها المرّة الأولى، منذ تصاعد حدة الخلاف بين طهران وواشنطن، التي تعمد فيها الأخيرة إلى اتهام الإيرانيين بالإقدام على مهاجمة قواتها بصورة مباشرة، وهي التي سبق وأعلنت أنها سترّد على أي استهداف إيراني لمصالحها في المنطقة. في الوقت نفسه، تسعى الولايات المتحدة في استقطاب الحلفاء والأصدقاء للانضمام إلى التحرّك التصعيدي الذي يضعونه في إطار الرد على عملية خليج عمان. عملية جدّد الإيرانيون نفيهم للمسؤولية عنها، فيما كانت الحكومة الإيرانية تستدعي السفير البريطاني لدى طهران تنديداً باتهامات لندن بضلوع الحرس الثوري في الهجمات. في المقابل، حسم وزير الخارجية الأميركية، مايك بومبيو، المسؤولية الإيرانية وراء العملية، بدعوى أن «أجهزة المخابرات لديها الكثير من البيانات والكثير من الأدلة»، واعداً بأن «العالم سيرى الكثير منها».

تحيل هذه التطورات المراقبين إلى طبيعة الرد الأميركي المتوقّع. وإذ تبدو واشنطن حريصة على ضبط تحرّكها في الإقليم، بقي الاتهام باستهداف الطائرة الأميركية مبهم الوجهة مع عدم إعلان الالتزام بالرد. وفي هذا الإطار، أعلنت القيادة المركزية الأميركية أن طهران حاولت إسقاط طائرة مسيّرة أميركية من نوع MQ 9» فوق خليج عمان، بواسطة منظومة إيرانية محدّثة من طراز «SA 7»، وذلك في مسعى لعرقلة عمليات الاستطلاع والمراقبة لهجوم الخميس الماضي على ناقة «كوكوكا كاريدغس»، إحدى السفينتين المستهدفتين، إلا أن الصاروخ، وفق الرواية الأميركية، حاد عن الهدف. كما اتهم البنتاغون إيران بمساعدة حركة «أنصار الله» اليمنية في إسقاط طائرة من الطراز نفسه.

على الأرض، تشهد منطقة الخليج استنفاراً واسعاً، انضمّت فيه بريطانيا إلى الولايات المتحدة والسعودية دوناً عن باقي الدول الأوروبية وأعضاء «الناتو»، عبر إرسال 100 من مشاة «البحرية الملكية» من الوحدة «42 كوماندوز» إلى المنطقة، وفق ما كشفت عنه صحيفة «التايمز» البريطانية، وذلك بحجة حماية سفنها الحربية والتجارية. في الأثناء، كانت طائرات سعودية وأميركية من نوع «ف 15 سي»، تساندها طائرات أخرى للتزويد بالوقود جواً، تجري تحليقاً في تشكيل مشترك فوق منطقة الخليج، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء السعودية عن مصدر سعودي. وهو مسعى ظهر كمحاولة لإعادة التوازن من خلال رسالة «ردع وجهوزية» للضفة الأخرى من الخليج، لا تبتعد عن سياق الابتزاز الأميركي للرياض والذي من المتوقّع أن يتصاعد على ضوء التوتر مع مشروع تسيير سفن حربية لحماية السفن التجارية.

على هذه الخلفية، خرج ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، أمس، في مقابلة مع صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية، بدا فيها ملتزماً السقف الأميركي للمواجهة. ودعا ابن سلمان المجتمع الدولي إلى اتخاذ «موقف حازم» من هجمات إيران، وأكد أن «المملكة لا تريد حرباً في المنطقة، ولكننا لن نتردد في التعامل مع أي تهديد لشعبنا وسيادتنا ومصالحنا الحيوية»، مجدداً تأييده إعادة فرض العقوبات الأميركية على إيران. وفي المواقف الأميركية، كرر بومبيو أن واشنطن لا تريد الحرب، لكنها ستواصل «اتخاذ إجراءات تمنع إيران من الانخراط في هذا النوع من السلوك». وشدد على أن بلاده ستتخذ «كل الإجراءات الضرورية الدبلوماسية وغير الدبلوماسية» لضمان المرور الآمن عبر ممرات الشحن الحيوي، من دون أن يوضح ما هي الخطوات الأميركية المرتقبة.

على المقلب الإيراني، يستمرّ التصعيد السياسي بوجه الحملة الأميركية. وكشفت وسائل إعلام إيرانية، أمس، أن منظمة الطاقة الذرية ستعلن اليوم خطوات تمهيدية لتقليص الالتزام بالاتفاق النووي في موقع آراك للمياه الثقيلة. إلا أن هذه الخطوات الضاغطة باتجاه إجبار الأوروبيين على البقاء في الاتفاق النووي، تترافق واستمرار العملية التفاوضية بين الطرفين. وفي هذا الإطار، علّقت الأمينة العامة لخدمة العمل الخارجي في الاتحاد الأوروبي، هيلغا شميد، التي ساعدت في مفاوضات الاتفاق في 2015، على زيارتها لطهران الأسبوع الماضي، مشيرة إلى أنها ناقشت جهود الاتحاد «للعمل على مواصلة التجارة المشروعة مع إيران بما في ذلك تفعيل قناة التبادل المالي، إنستكس».

(الأخبار)

بومبيو: سنواصل اتخاذ إجراءات تمنع إيران من الانخراط في هذا النوع من السلوك (أ ف ب)

الصمود يعيد تشكيل الاقتصاد الإيراني:

ورشة مقاومة العقوبات

على هامش الاشتباك الأمني والسياسي، وفي ظلّ الموقف الإيراني الواضح برفض التفاوض وفق الشروط الأميركية الحالية، يفرض الاستحقاق الاقتصادي نفسه في طهران، لدى الأخيرة، ومنذ عام، مواجهة استثنائية واسعة تحتّمها ضراوة العقوبات التي لا يتوقّف مسلسلها. قوامها تفعيل أدوات للتحدّي، بموازاة إحداث تغييرات جوهرية في البنية الاقتصادية الداخلية

زكريا أبو سليسل

على رغم استمرار التوسع الأميركي في العقوبات المفروضة على إيران، فإن الأخيرة لا تزال تصرّ في مواقفها العلنية على «الصمود» وعدم الرضوخ للضغوط الأميركية، مؤكدةً على لسان رئيسها، حسن روحاني، أثناء استقباله وزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، أنها «لم ولن تواجه طريقاً مسدوداً بسبب العقوبات المفروضة عليها». هذا الاطمئنان الإيراني الذي بدا في تصريح روحاني، يرتكز، بحسب المحلل السياسي الإيراني عباس خامه يار، إلى «المؤهلات والمقومات الكثيرة الموجودة في جعبة طهران، والتي تمكّنها من التمسك بشروط التفاوض الخاصة بها». وهي مقوّمات تظهر، وفقاً للمهتمّ بالاقتصاد الإيراني تامر بدوي، في «سعي طهران إلى تنويع اقتصادها بعيداً عن النفط»، الأمر الذي أكده خامه يار أيضاً، عندما بيّن لـ«الأخبار» أن «الموازنة الإيرانية السنوية قلّصت اعتمادها على النفط ليصل إلى نسبة 25 % من إيرادات الموازنة»، مضيفاً أن «الصادرات غير النفطية المنتجة في المصانع الاستراتيجية الإيرانية أصبحت تأخذ منحى تصاعدياً خلال الأشهر الماضية مقارنة بنظيراتها في العام الماضي، ما جعلها تأخذ حيزاً كبيراً في موازنة البلاد السنوية». لكن بدوي، من جهته، يرهن في حديثه إلى «الأخبار» نجاح تلك السياسة الاقتصادية بـ«القدرة على ضخ رؤوس الأموال»، إلى جانب «تعزيز الاندماج مع دول الجوار وفقاً لما تعمل عليه إيران حالياً مع كل من العراق وتركيا». ويلفت إلى أن «هذا الخيار الاقتصادي هو الأقل كلفة على طهران، خصوصاً أن هناك صعوبات جمّة تعتري طريق تهريب النفط، فضلاً عن عمليات الفساد الناشئة من هذا الطريق، والتي تؤثر سلباً على الاقتصاد الإيراني».

إلى جانب الرهان على ما بات معروفاً من خطط لبيع النفط في السوق الرمادية، وإشراك القطاع الخاص في هذا الملف لكسر الهدف الذي وضعته واشنطن، أي تصفير الصادرات النفطية، يبرز «صندوق التنمية الوطنية الإيرانية» كإحدى أوراق المقاومة الاقتصادية المرشّحة للاستمرار طيلة فترة العقوبات غير المعروف أمدها. أسّست إيران هذا الصندوق قبل 10 سنوات، وخصّصت له ما يقارب 34% من عوائد الصادرات النفطية في البلاد، معلنةً أنه سيكون ذخراً ورصيداً للأجيال الإيرانية المقبلة، كما أن صرف الأموال منه لا يتم إلا عبر المرشد الأعلى، وفقاً للتصويت الذي أقرّ به البرلمان الإيراني إنشاءه. واستناداً إلى بعض التقديرات، فإن الصندوق يحتوي حالياً على أكثر من 100 مليار دولار أميركي. وقد كانت آخر عملية سحب للأموال منه قبل 4 أشهر، حينما أوعز المرشد علي خامنئي بصرف 1,5 مليار دولار من أموال صندوق التنمية على تعزيز البنية الدفاعية للبلاد، لكنه في الوقت ذاته رفض لجوء الحكومة إلى الصندوق في عملية تعويضها

> **أسّس قبل 10 سنوات «صندوق التنمية» وخصّصت له 34 % من عوائد النفط**

خسائر السيول التي اجتاحت بعض المحافظات الإيرانية أواخر شهر آذار الماضي، داعياً الرئيس روحاني بداية إلى «محاولة توفير تكلفة الأضرار من الأرصدة والموارد الأخرى»، واعداً بأنه «في حال تعذّرت القدرة على التغطية من المصادر الأخرى فإنه سيوافق على هذا الطلب». مع اشتداد العقوبات الأميركية على إيران، عادت الأنظار الحكومية مجدداً إلى صندوق التنمية الوطني، وفي هذا الإطار يقول عباس خامه يار إن «الضغوط الأميركية المتزايدة على إيران، لربما تضطرها إلى الاستفادة من الصندوق». وفي حال تم ذلك، فإن تامر بدوي يُرجّح أن «يساعد السحب في التغلّب على بعض صعوبات التمويل الناشئة في بعض القطاعات الإيرانية».

بين أوراق الصمود في وجه الإجراءات الأميركية، تحضر «حالة الاكتفاء الذاتي التي تعيشها البلاد في ما خص المواد الغذائية الأساسية»، وفقاً لما يقوله عباس خامه يار، الذي يذكّر بأن «إيران تُصدّر الكثير من المواد الغذائية الأساسية لأنها تنتج تلك المواد بنسبة تفوق الاستهلاك المحلي». وفي هذا الصدد، تنقل صحيفة «أفتاب اقتصادي» الإيرانية عن عضو اللجنة الزراعية في البرلمان الإيراني، علي إبراهيمي، تأكيده أن «إيران تستطيع إنتاج ثلاثة ملايين طن من لحم الدجاج، بينما يحتاج السوق الداخلي إلى مليونين فقط»، وبناءً على ذلك، يرى بعض البرلمانيين الإيرانيين، وفقاً للصحيفة ذاتها، أن «هذه القدرة الإيرانية على إنتاج لحوم الدجاج بالتوازي مع رفع الجمرك لصادرات الدواجن»، من الممكن أن يجعلا هذا القطاع واحداً من البدائل الموازنة لتراجع صادرات النفط. وفي الإطار نفسه، تعطي صحيفة «طهران تايمز» مثالاً آخر على قدرة اختراق الأوضاع السلبية وكسر الحظر، متمثلاً في استعداد 160 شركة أجنبية للانضمام إلى المعرض الدولي للزراعة والغذاء الذي تقيمه طهران في الـ18 من الشهر الجاري.

وبحسب عباس خامه يار، فإن الثروة البشرية والأيدي العاملة التي تمتلكها إيران قادرة على تحقيق نقلات اقتصادية نوعية من هذا القبيل، وهو يشير، فضلاً عن أرقام هذه الثروة وثقافة البلاد، إلى «التجربة الكبيرة التي خاضتها الجمهورية الإسلامية في الماضي والحاضر»، والتي برأيه تستطيع أن «تمنح إيران قدرة غير متناهية على الصمود، بمثل تلك القدرة التي أظهرتها في مواجهة الضغوط السياسية والعسكرية والثقافية كافة التي مورست عليها طوال أربعين عاماً من عمر الثورة»:

اليمن

الأميركيون يفارقون الإنكار: «أنصار الله» أسقطوا طائراتنا

بعدما فارق السعوديون والإماراتيون سياسة الإنكار والمكابرة، لحقَ بهم الأميركيون، مقرّين بإسقاط طائرة تابعة لهم في اليمن. ولئن كان هذا الإعلان يندرج في إطار تصعيد اللهجة ضد إيران، فهو يؤشر إلى حجم التطور الذي بلغته القدرات اليمنية، وإمكانية ترجمتها سياسياً في مقبل الأيام

يستمر اليمنيون في تثبيت دعائم معادلتهم الجديدة في مواجهة العدوان المستمرّ على بلادهم منذ 4 سنوات. معادلةٌ تقوم على استهداف أوسع دائرة ممكنة من المرافق الحيوية في السعودية والإمارات، بهدف حمل «التحالف» على الاستجابة لمطالب وقف الغارات الجوية وتخفيف الحصار الخانق المفروض على اليمن، وهو ما يبدو أن قنوات الاتصال الخلفية بدأت التباحث به، وفق ما أنبأت به التصريحات الأخيرة الصادرة عن «أنصار الله». وللمرة الثالثة في أيام قليلة، استهدفت طائرات مسيّرة تتبع القوات الجوية اليمنية التابعة لصنعاء، ليل السبت ــ الأحد، مطار أبها في جنوب السعودية، كما هاجمت المسيّرات اليمنية مطار جيزان، لتُخرج بذلك المطارين عن الخدمة، وفق ما أكده المتحدث باسم قوات صنعاء، يحيى سريع.

وجاءت هذه التطورات في ظلّ إعلان الجيش الأميركي، رسمياً، أمس، تمكّن «أنصار الله» من إسقاط طائرة تجسّس تابعة له قبل قرابة عشرة أيام في اليمن. وقال الجيش الأميركي، في بيان، إن مقاتلي الحركة «أسقطوا في الآونة الأخيرة - وبمساعدة إيران - طائرة مسيّرة تابعة للحكومة الأميركية». وبيّن اللفتنانت كولونيل إيرل براون، وهو متحدث باسم القيادة المركزية الأميركية، أن الارتفاع الذي أُسقطت منه الطائرة المسيّرة «إم كيو-9» في السادس من حزيران/ يونيو «مثّل تحسّناً في قدرات الحوثيين عن السابق»، مستنتجاً من ذلك «حصول الحوثيين على دعم من إيران». كما أشار المسؤول العسكري الأميركي إلى «واقعة منفصلة»، بحسب زعمه، حاول فيها الإيرانيون «استهداف طائرة أميركية مسيّرة فوق بحر عمان» الأسبوع الماضي، من دون أن يفلحوا في ذلك. وتعدّ هذه هي المرة الأولى التي يقرّ فيها الأميركيون بمشاركتهم المباشرة في العدوان، ويعلنون تعرّض طائرات تابعة لهم للاستهداف من قِبَل القوات اليمنية. وفي هذا الإطار، رأى المتحدث باسم «أنصار الله»، رئيس وفدها التفاوضي محمد عبد السلام، أن «إقرار الجيش الأميركي بتبعية طائرة الاستطلاع التي تم إسقاطها في الساحل الغربي له، إثبات عملي على أن العدوان يحمل أجندة أميركية صهيونية، والبقية مجرد أدوات فشلوا أمام صمود اليمن، فاضطر الأميركي إلى الانخراط بنفسه، وهو متورّط في مختلف الجرائم المرتكبة للعام الخامس بحق شعبنا اليمني».

> **تحدثت «أنصار الله» عن «مساعٍ ووساطات دولية كبيرة» لوقف هجمات المسيّرات**

للمرة الثالثة استهدفت طائرات مسيّرة مطار أبها وأخرجته عن الخدمة (أ ف ب)

وفي مقابل إعلان «أنصار الله» استهداف مطاري أبها وجيزان، تحدثت قناة «العربية» عن تمكن القوات السعودية من اعتراض صاروخ باليستي استهدف مدينة أبها الواقعة في جنوب غرب المملكة، في حين شنّت طائرات «التحالف» غارات عنيفة على مواقع ومناطق مختلفة في العاصمة صنعاء فجر أمس. وكانت قناة «المسيرة» التابعة لـ«أنصار الله» ذكرت أن الهجوم الذي شاركت فيه عدة طائرات مسيرة «استهدف غرف التحكم في مطار جيزان ومحطة الوقود في مطار أبها»، فيما أكد المتحدث باسم القوات اليمنية أن «عمليات سلاح الجو المسيّر أصابت أهدافها بدقة عالية (...) ما أدى إلى خروج المطارين عن الخدمة»، مضيفاً بالقول: «نُعِد النظام السعودي بأيام أشدّ إيلاماً طالما استمر العدوان والحصار على بلدنا».

من جهته، دعا وزير الإعلام في حكومة صنعاء، ضيف الله الشامي، الدول المشاركة في العدوان إلى إعادة حساباتها «لأنها ستكون ضمن مرمى الأهداف التي حدّدتها القوات اليمنية للمرحلة المقبلة»، مؤكداً أن «كل الاحتمالات العسكرية مفتوحة، فالأهداف أمامنا، وقدراتنا تزداد، والأسلحة التي يمتلكها الجيش واللجان الشعبية تتميز بالمدى البعيد والدقة والقدرة». وشدد، في حديث تلفزيوني، على «(أننا) اليوم في إطار معادلة وموازنة لا يمكن أن يتوقف فيها ضرب المطارات داخل الأراضي السعودية والإماراتية، إلا بتوقف ضرب الطائرات في اليمن، ورفع الحصار عن مطار صنعاء». وكان الشامي تحدث، في تغريدة لافتة، عن «مساعٍ ووساطات دولية كبيرة» لتحقيق هذين المطلبين.

(الأخبار)

استقالة خالد اليماني: عَرَض الملك من التبعية

معاذ منصر

لا يزال الغموض يلفّ مصير وزير الخارجية في حكومة الرئيس اليمني المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، خالد اليماني، في ظلّ امتناع حكومته عن تأكيد خبر استقالته الذي تم تسريبه إلى وسائل إعلام سعودية قبل أيام. تأخير يبدو متعمّداً بهدف البحث عن خليفة لليماني، الذي شغل منصبه في 23 أيار/ مايو من العام الماضي، خَلَفاً لعبد الملك المخلافي.

بحسب مصادر سياسية وأخرى ديبلوماسية داخل «الشرعية»، فإن استقالة اليماني باتت مؤكدة، لكن ثمة اختلاف حول أسبابها. تتفق المصادر على أن الاستقالة إنما هي خطوة استباقية لإقالة كانت متوقعة، إلا أنها تختلف في تقدير خلفياتها. تذهب المصادر السياسية إلى أن اليماني عُدّ مسؤولاً عن اتفاقات استوكهولم التي تنظر إليها «الشرعية» على أنها «انتصار سياسي لأنصار الله»، وهو ما يبدو مثيراً للاستهجان، إذ إن اليماني إنما كان مفاوضاً باسم «الشرعية» ومن ورائها السعودية، وعليه فإن الأخيرتين هما من تتحمّلان مسؤولية تفاهمات السويد. كذلك، تتحدث المصادر عن أن «اليماني لم يتخذ موقفاً واضحاً وصارماً من المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث»، بعدما حمّل الأخير بشكل مبطّن حكومة هادي المسؤولية عن تأخير تنفيذ اتفاق الحديدة، بقوله في إحاطته الأخيرة أمام مجلس الأمن الدولي إن «الانسحاب تم من قِبَل طرف واحد فقط، هو جماعة أنصار الله».

في الاتجاه نفسه، تذهب المصادر الديبلوماسية إلى القول إن اليماني «كان عادة، وبعد تبنّيه مواقف التحالف، يتبنّى مواقف مغايرة لاحقاً»، الأمر الذي خلق حالة من الاستياء لدى الآخير، سرعان ما استشعرها الوزير، وقرر على إثرها الاستقالة قبل أن تتمّ إقالته «بطريقة غير لائقة»، خصوصاً أنه «في منصب دبلوماسي لا قرار له فيه، ولا سلطة». وفي هذا الإطار، تلفت المصادر إلى أن «اليماني لم يُمنَح أيّ صلاحيات في مهمته، والتحالف هو من يتحكّم فيه ويستخدمه ويوجّه له التعليمات، حتى في تصريحاته والمواقف التي يراد لها أن تُتّخذ». ولكن، حتى في نطاق تلك التوجيهات، كان الرجل يلمس مفارقات كثيرة من قبيل أن «التحالف الذي يطلب إليه اتخاذ مواقف معادية للمبعوث الأممي، يقوم هو بإعلان مواقف مناقضة، من قبيل تأييد استمرار غريفيث في مهمته».

تتابع المصادر، في سياق حديثها إلى «الأخبار»، أن اليماني شعر «بأن هذا الاستخدام سيقوده نحو إحراق مستقبله وعلاقاته التي لطالما بناها طوال الفترات الماضية مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وأثناء عمله كمندوب دائم لليمن لدى مجلس الأمن»، مضيفة أن «قرار الاستقالة كان طوق النجاة للحفاظ على موقعه ومكانته لدى الأوروبيين والأميركيين»، معتبرة «تقديمه طلب لجوء لدى الولايات المتحدة الأميركية مؤشراً واضحاً على حقيقة الخطوة التي اتخذها، وأنه لا يريد أن يصطدم بالأمم المتحدة، حتى لا تتأثر حظوظه المستقبلية لدى المنظمة الدولية سلباً، خصوصاً أنه يعرف أن منصبه الحالي مؤقت وليس دائماً، بل يرى أنه لن يخدمه مستقبلاً».

وإذ تخلص المصادر إلى القول إن «اليماني، مثله مثل الذين سبقوه سواء في هذا المنصب أم مناصب أخرى، فشلوا في مهمتهم أو بالأحرى أُفشلوا من قِبَل سلطة هي في الواقع فاشلة ولا قرار لها»، يسود الترقب الموقف الرسمي لحكومة هادي في هذا الشأن، في ظلّ تأكيد معلومات أن البحث جارٍ حالياً عن بديل للرجل، ولكن لا مؤشرات واضحة إلى هويته.

فلسطين

أسبوع جديد حتى الجمعة لينتهي إغلاق بحر غزة أمام الصيادين، وتدخل الأموال القطرية، ويبدأ البحث في ملف مهم من التفاهمات هو حل أزمة الكهرباء. كل ذلك وضعته «حماس» على الطاولة أمام الوسيط الأممي، في وقت تزداد فيه التوصيات الإسرائيلية الداخلية بـ«تجنّب المواجهة»

غزة تنتظر تحقّق الوعود الأموال القطرية اليوم و«الكهرباء» على الطريق

غرينبلات: «صفقة القرن» إلى ما بعد انتخابات إسرائيل

أكد مبعوث الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، أن الانتخابات الإسرائيلية الجديدة، وعدم تأليف حكومة في الكيان العبري، أجّلا إعلان الشق السياسي من «صفقة القرن». وقال غرينبلات: «... كنا سنعلن خطة السلام في الصيف. لم نقرر بعد كم من الوقت سيتأجل الإعلان، لكنني أعتقد أن من المنطق الانتظار حتى تكون هناك حكومة جديدة في إسرائيل». جاء ذلك في وقت أعلن فيه القائم بأعمال وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، مشاركة تل أبيب في «ورشة البحرين الاقتصادية» المقرر انعقادها أواخر الشهر الجاري.

في المقابل، وفي الوقت الذي أعلنت فيه «حماس» والفصائل في غزة اعتبار الـ26 من الشهر الجاري إضراباً شاملاً، ألغت «فتح» الإضراب ودعت إلى تصعيد المواجهة مع الاحتلال ما بين الـ24 والـ26 من حزيران/ يونيو «في الوطن والشتات»، جراء خشيتها من أن يؤدي الإضراب إلى مواجهات واسعة في الضفة. مع ذلك، حثّ عضو المكتب السياسي لـ«حماس»، خليل الحية، على تفعيل المقاومة الشعبية في الضفة عند نقاط الاحتكاك مع العدو الحواجز والطرق الاستيطانية.

على خط موازٍ، وفيما تبدأ في الأردن اليوم اجتماعات «اللجنة الاستشارية لوكالة الغوث الدولية (الأونروا)» بمشاركة ما يقارب 25 دولة من الأعضاء الدائمين في اللجنة الاستشارية، وممثلين عن الدول العربية المضيفة للاجئين، والدول المانحة لـ«الأونروا»، و«المجموعة الأوروبية»، وجامعة الدول العربية، وذلك لبحث الأزمة المالية للوكالة، كشفت قناة «ريشت كان» العبرية أن السلطة الفلسطينية رفضت اقتراحاً من جهات عدة لقبول أموال الضرائب الخاصة بها منقوصة، مقابل أن تقدّم دولة عربية منحة أو قرضاً لها، ناقلة عن مسؤول في رام الله قوله إن الحل الوحيد هو أن تنقل إسرائيل الأموال كاملة.

(الأخبار)

غزة ـ هاني إبراهيم

بعد تعهدات الوسطاء، وطمأنة حملها المبعوث الدولي لـ«عملية السلام» في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، في زيارة لقطاع غزّة الجمعة الماضي، شهد اليومان الماضيان هدوءاً على غير المتوقع. تعهدات الوسطاء بنت على «رغبة إسرائيلية في استمرار الهدوء» مقابل إدخال أموال المنحة التي سيحضرها المندوب القطري، محمد العمادي، المتوقع وصوله اليوم (الإثنين)، بالتوازي مع مباحثات فنية بين شركة الكهرباء في القطاع وفريق فني قطري سيصل مع العمادي.

التعهدات وصفها مصدر في حركة «حماس»، تحدث إلى «الأخبار»، بأنها «جدية»، وكان ملادينوف قد نقلها إلى رئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية، خلال لقاء مباشر لأكثر من ساعة في منزل هنية في غزة. يقول المصدر إن «حماس» تعهدت بمنع التصعيد بدءاً من الجمعة حتى نهاية الأسبوع الجاري، شريطة تنفيذ التعهدات بصورة عاجلة وإدخال الأموال للعائلات الفقيرة. في المقابل، حمل ميلادينوف، بعدما التقى مستويات أمنية وسياسية مكلفة من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، جملة من الرسائل، من ضمنها الرغبة في استمرار الهدوء، وأنه لا معارضة لإدخال الأموال، وأيضاً إجراء «تفاهمات فنية» لإمداد غزة بالكهرباء. هذه التفاهمات أطرافها، القطريون، وملادينوف، وشركة الكهرباء في غزة، والعدو، لكن إسرائيل أبلغت ملادينوف موافقتها على مشروع الكهرباء شرط أن يموّله القطريون.

وعلمت «الأخبار» أن الوفد القطري الفني سيبدأ المشاورات الفنية مع جهات الاختصاص داخل غزة، ثم سينطلق لإجراء مباحثات مشتركة مع ملادينوف والإسرائيليين نهاية الأسبوع، كي يتم الاتفاق على مخطط زمني لإنشاء المشروع الذي يتوقع أن يدخل الخدمة خلال ثلاثة أشهر. وبينما وصل، مساء أمس، نائب العمادي، خالد الحردان، إلى غزة، عبر حاجز «بيت حانون ـ إيرز»، يتوقع أن يصل العمادي غداً ومعه الأموال، في حين أن الحردان سيركز على إتمام التجهيزات الفنية لصرف الأموال والتدقيق في الأسماء المستحقة.

وعلى رغم رفض «حماس» استمرار إغلاق العدو بحر غزة أمام الصيادين منذ الخميس الماضي، وما أعقبه من تجديد الإغلاق مساء أمس كما أعلنت لجان الصيادين في القطاع، قررت الحركة الانتظار تلبية لطلب ملادينوف التمهل قليلاً، وبناءً على وعده بأن البحر سيفتح خلال أيام، بعد أن يكون الإحراج الكبير الذي يتعرض له نتنياهو بسبب البالونات الحارقة التي زادت وتيرتها الأسبوع الماضي قد انتهى. لكن المبعوث الأممي حذّر أيضاً من أن استمرار البالونات قد يؤدي إلى تفجر الأوضاع، وتراجع إسرائيل عن جميع بنود التفاهمات.

على المقلب الإسرائيلي، دعا مسؤولون في الأمن نتنياهو إلى تهدئة الوضع الأمني المتوتر في غزة، وتطبيق التفاهمات من أجل إزالة احتمال «صدام عسكري». لكن موقف «والا» العبري استبعد أن تؤدي هذه الدعوات، التي جاءت بعد إطلاق قذيفة صاروخية من القطاع وغارات إسرائيلية، وإثر استمرار «مسيرات العودة»، إلى عقد مداولات جدية حول هذا الموضوع، على رغم انعقاد «المجلس الوزاري المصغر» (الكابينيت). كذلك، اتهم المحلل العسكري في «والا»، أمير بوحبوط، الذي يستمدّ معلوماته من ضباط في الجيش، الحكومة بأنها تنأى بنفسها عن «غلاف غزة»، ولا تجري حواراً مباشراً مع السكان هناك. وقال: «(الحكومة) لا تعترف بالحقيقة... إلى حين يتم ذلك، سيبقى الجيش السفير والدرع الواقي السياسي الذي ينقل رسائل تهدئة إلى رؤساء البلدات والسلطات في غلاف غزة».

امهلت «حماس» العدو اياما إضافية حتى الجمعة من اجله تطبيق التفاهمات كافة (الاناضول)

توصيات كوخافي: رسالة ردع أم مقدمة للعدوان؟

علي حيدر

من الصعب الفصل بين التقارير التي تتحدث عن توجّه جيش العدو الإسرائيلي إلى تقديم توصية إلى المستوى السياسي بتبني سياسات أكثر عدوانية تجاه قطاع غزة، وبين مجموعة عوامل دافعة، تتصل بشخصية رئيس أركان الجيش، أفيف كوخافي، الذي يحاول بلورة خيارات جديدة، في ظلّ فشل الخيارات السابقة في ردع فصائل المقاومة الفلسطينية، وتفاقم الوضع في جنوب فلسطين المحتلة.

وبمعزل عما إذا كانت التوصية امتداداً طبيعياً للمسار التصاعدي بين غزة وكيان العدو، أم قفزة «نوعية» يسعى إلى تحقيقها كوخافي، فهي محاولة لإحداث تحول في المعادلة التي نجحت المقاومة في فرضها على العدو بعد سلسلة مواجهات ومحطات بين الطرفين. وفي هذا السياق، كشفت «القناة الـ 12» في التلفزيون الإسرائيلي أن جيش العدو يدرس «وقف الصواريخ التحذيرية التي تلقيها إسرائيل قبل تدمير المباني... وتفجير هذه المباني حتى لو سقط قتلى».

وتأتي هذه المداولات، التي تعود فيها الكلمة الفصل إلى المستوى السياسي، في أعقاب تولي كوخافي رئاسة الأركان، وتقديمه خطته الجديدة التي تقوم على «إبادة العدو» في أي مواجهة، وعدم تجنب قتل المدنيين، بل تنفيذ سياسة عدوانية أكثر فتكاً. وإذا ما تم تجاهل البعد المتصل بأن كل رئيس أركان يريد أن يترك بصمته الخاصة على الجيش، يبدو واضحاً أن هذه الاقتراحات تنطلق من تقويم للمرحلة السابقة التي فشلت فيها إسرائيل في تعزيز قوة ردعها مع فصائل المقاومة، وهو ما أدى إلى تفاقم الوضع الأمني والنفسي في المستوطنات الجنوبية.

هذا الواقع يفرض نفسه على المستوى السياسي، الذي يشهد حالة من التجاذب حول كيفية التعامل معه. وعليه، تُطرح مجموعة من الخيارات بين مَن يدعو إلى ضرورة استنفاد المساعي للتوصل إلى تسوية ما مع القطاع، وبين دعاة الحسم العسكري والضربات الواسعة من أجل استعادة قوة الردع. واقع إشكالي تناوله أيضاً الجنرال عاموس غلبوع، وهو رئيس سابق لوحدة الأبحاث في «الاستخبارات العسكرية» (أمان)، مُشبّهاً إياه بحرب الاستنزاف التي خاضتها إسرائيل مع الجبهة المصرية قبل 50 عاماً، مع فارق أنه في السابق كان الاستنزاف مُوجّهاً ضد جنود الجيش على ضفاف السويس وبعيداً عن المدنيين. أما اليوم، فإنه يشمل الجبهة الداخلية الإسرائيلية من الجنوب حتى منطقة وسط إسرائيل وتل أبيب. وللاستدلال، تحدث غلبوع عن المسار التصاعدي في إطلاق الصواريخ من القطاع منذ ما بعد عدوان «الجرف الصامد» عام 2014. إذ تدرّج إطلاقها من 15 صاروخاً في 2015 إلى ما لا يقلّ عن 1119 صاروخاً في 2018. وحتى الآن، أُطلق 784 صاروخاً خلال العام الجاري.

هذا التطور يفرض نفسه على المؤسسة العسكرية، التي يفترض أن تقدم اقتراحات للدفع باتجاه واقع أكثر أمناً. لكن المشكلة أن الأوضاع مع القطاع «قابلة للاشتعال أكثر من أيّ وقت مضى». وهو ما يعني أن اتباع هذه الاستراتيجية في العدوان قد يؤدي إلى نتائج معاكسة لما تطمح إليه قيادة الجيش، الأمر الذي برز في كلام ضابط رفيع وصفته القناة الإسرائيلية بأنه «خدم سنوات طويلة في غزّة»، قال إن المسألة تتعلق بخيط رفيع «يمكن في أي لحظة أن يفجّر الوضع بصورة كبيرة».

على أي حال، يبقى السؤال الأساسي هو: هل المستوى السياسي على استعداد للدخول في مواجهة واسعة مع غزة على أبواب انتخابات؟ وخاصة أن أي مواجهة بهذا المستوى ستؤدي إلى إصابات كبيرة، واستهداف العمق الإسرائيلي، وبالتالي حشر القيادة السياسية التي ستجد نفسها في النهاية أمام محطة مفصلية: إما الذهاب نحو خيار دراماتيكي أكثر عدوانية عبر محاولة اقتحام القطاع، ودون ذلك الكثير من المحاذير التي تتصل بالخسائر المحتملة والظروف السياسية الإقليمية التي تفرض على إسرائيل التفرغ لمواجهة تداعياتها، وإما تكرار صيغة التهدئة السابقة، ما سيؤدي من جديد إلى تكرار الشعور بالخيبة، في انتظار الجولة المقبلة.

> يحاول كل رئيس أركان أن يترك بصمة شخصية في تاريخ الجيش

(أ ف ب)

سوريا

قوات تركيا تحت النار مجدداً لا «هدنة» في «جيب إدلب»

مرّت أيام «الهدنة» الأولى بشكل غير مسبوق على منطقة «خفض التصعيد» في إدلب ومحيطها فقد تعرّضت نقطتا مراقبة تركيتان لهجومين متتاليين، وسط قصف متبادل على جانبي خطوط التماس، ومعارك موضعية متقطعة

خلال ثلاثة أيام فقط، استُهدفت نقاط المراقبة التركية في «جيب إدلب» مرّتين، بقذائف صاروخية، في ظلّ «هدنة» مفترضة أعلن عنها الجانب الروسي، وتنصّلت منها أنقرة والفصائل العاملة تحت لوائها. الاستهداف الأول للنقطة العاشرة في جبل شحشبو، تلاه تهديد ووعيد تركي بالردّ، ولكن ذلك لم يمنع تكرار القصف على نقطة مراقبة أخرى، بالطريقة نفسها. وقالت وزارة الدفاع التركية، أمس، إن «نقطة المراقبة التاسعة»، الواقعة في محيط بلدة مورك في ريف حماة الشمالي، تعرّضت لقصف بقذائف هاون، من منطقة تسيطر عليها القوات الحكومية السورية، نافية وقوع خسائر في صفوف قواتها. ووفق البيان، فإن المنطقة التي تم تنفيذ القصف منها، هي تل بزام المتاخم لخطوط التماس، والواقع وسط مثلث مورك ـ صوران ـ معان. وأكدت الوزارة التركية أن قواتها «ردّت فوراً بالأسلحة الثقيلة»، وقدّمت احتجاجاً إلى الجانب الروسي على هذا «الهجوم المتعمّد».

وكما في المرة السابقة، خرج وزير الخارجية التركية، مولود جاويش أوغلو، ليقول إن بلاده «لن تتسامح مع مضايقة النظام السوري لجنودها»، وإنها «ستوقفهم (القوات الحكومية السورية) عند حدّهم». وأكد جاويش أوغلو أن «العدوان الأخير يتعارض مع اتفاق إدلب... والجانبان الإيراني والروسي مسؤولان عن لجم النظام، باعتبارهما ضامنين». اللافت هذه المرّة، كان غياب بيان من وزارة الدفاع الروسية ينفي (أو يؤكد) الرواية التركية، على غرار ما جرى بعد الحادثة السابقة، فيما لم يخرج أي تعليق رسمي من جانب دمشق في هذا الشأن، وفق المتوقع. كذلك تكشف معلومات ميدانية أن القصف طاول النقطة بعد أقل من 24 ساعة على وصول تعزيزات تركية جديدة إليها، ضمن خطّة تركية شملت كل نقاط المراقبة في جيب إدلب، وتسارع تنفيذها منذ بدء جولة المعارك الأخيرة.

> خرق التهدئة يعكس الجو السلبي الذي يشوب العلاقة الروسية ـ التركية في شأن إدلب

التطور اللافت، أي تكرار استهداف القوات التركية، ترافق مع انفلات التصعيد بشكل ينعى الهدنة المفترضة. فلا القذائف التي تطلقها الفصائل المسلّحة توقفت، وكان آخرها تلك التي استهدفت بلدتَي الوضيحي و الحاضر في ريف حلب الجنوبي بعشرات القذائف ليل أمس، ما أسفر عن استشهاد عشرة وإصابة آخرين بجروح. ولا استهداف الجيش المدفعي والجوي لمواقع داخل «جيب إدلب» تقلّص. كما لم تغب الاشتباكات على خطوط التماس عن أجواء هذه «الهدنة»؛ إذ شهد أول من أمس معركة عنيفة على محور تل ملح والجبين في ريف حماة الشمالي، إثر هجوم للجيش على نقاط الفصائل في البلدتَين. وعلى رغم دخول وحدات الجيش إلى النقطتين خلال موجة الهجوم الأولى، إلا أنها لم تتمكن من التثبيت هناك، ما اضطرها إلى الانسحاب خلال وقت قصير، لتعود خريطة السيطرة إلى ما كانت عليه قبل انطلاق المعركة.

خرق التهدئة من جهة، واستهداف النقاط التركية من جهة أخرى، يعكسان الجو السلبي الذي يشوب العلاقة الروسية ـ التركية في شأن إدلب، برغم التواصل المستمر بين الطرفين. ولا يمكن عزل ما يجري على الأرض عن التصريحات التي خرجت من موسكو أخيراً، وتحديداً على لسان الرئيس فلاديمير بوتين، والتي تؤكد استمرار دعم الجانب السوري في حربه ضد الإرهاب، بما يشمل إنهاء التنظيمات الإرهابية في إدلب ومحيطها. كذلك، بدا الافتراق واضحاً في المواقف، عبر تقاذف الطرفين المسؤولية عن إيقاف التصعيد، وتطبيق «اتفاق سوتشي». ولا يمكن إغفال تحييد الأضواء عن «المسار السياسي» المتمثل بملف «اللجنة الدستورية» خلال الفترة الماضية، لكونه يرتبط بشكل عضويّ بعلاقة موسكو ـ أنقرة في شأن إدلب، وهو ما سيكون حاضراً بقوّة على طاولة محادثات «أستانا» المقبلة.

(الأخبار)

اللافت هذه المرّة كان غياب بيان من وزارة الدفاع الروسية ينفي (أو يؤكد) الرواية التركية (أ ف ب)

تقرير

ليبرمان يناكف نتنياهو لحكومة طوارئ تحجّم «الحريديم»

يواصل رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، مفاجآته السياسية التي تلتقي جميعها على هدفين: الأول معلن، والثاني مضمر. الأول هو تحجيم نفوذ «الحريديم» في الحكومة، والثاني تصفية حياة بنيامين نتنياهو السياسية، ما قد يؤدي بالأخير إلى السجن. فبعدما نجح ليبرمان في منع تأليف حكومة تمنح «الحريديم» مطالبهم، وتسبّب في انتخابات مبكرة هي أقرب إلى إعادة الانتخابات السابقة، ألقى قنبلته السياسية الجديدة بالدعوة إلى تأليف حكومة طوارئ ليبرالية، تهدف فعلياً إلى إلقاء «الحريديم» خارج الحكومة أو إبقائهم صاغرين.

أهمية ما أعلنه ليبرمان أنه بعدما نجح «الحريديم» في تكريس أنفسهم كقوة حاسمة لا يمكن لنتنياهو أن يؤلف حكومة يمينية من دونهم، تأتي دعوته إلى تأليف حكومة تضمّ «الليكود» وكتلة «أزرق أبيض»، برئاسة الحزب الذي نال العدد الأكبر من المقاعد، لتلغي الحاجة إليهم، لكنها تضعف نتنياهو ومعسكره وتقوّض برامجه السياسية، مع الإشارة إلى أنه كان بالإمكان أن تتألف هذه الحكومة بالاستناد إلى أغلبية 70 مقعداً من أصل 120 من دون مشاركة أيّ من الأحزاب الأخرى بعد انتخابات نيسان/ أبريل الماضي، وهذا كان سيُهمّش الأحزاب «الحريدية»، ويسمح بفرض القانون الذي يلزمهم بالتجنيد من دون أي قدرة لهم على المواجهة.

> أصدر «الليكود» بياناً رأى فيه أن ليبرمان «ظهر على حقيقته»

وزير الأمن السابق ذهب إلى مدى أبعد، عندما أوضح أن «دورنا هو إجبار الليكود وأزرق أبيض على تأليف حكومة طوارئ وطنية ليبرالية من دون الحريديين، ومن دون إيتمار بن غفير (تحالف أحزاب اليمين)»، وهو بذلك يعلن حقيقة نيته في أنه سيضغط على «الليكود» من أجل الائتلاف مع «أزرق أبيض». ويمثّل موقف ليبرمان تحولاً عن موقفه السابق، على صعيد تأليف الحكومة وهوية رئيسها. مع ذلك، مفاعيل هذا الموقف مرهونة بنتائج الانتخابات اللاحقة. فإذا ما تمكن تحالف نتنياهو مع الأحزاب اليمينية و«الحريدية» من نيل 61 عضو كنيست من دون ليبرمان، فلن ينجح في تحقيق طموح تأليف حكومة طوارئ تُلقي «الحريديم» خارجاً. أما في حال لم ينل هذا التحالف الأغلبية المطلوبة لتأليف الحكومة، فستصبح السيناريوات مفتوحة، ويصير تأليف حكومة من هذا النوع معقولاً.

في المقابل، أصدر «الليكود» بياناً رأى فيه أن ليبرمان «ظهر على حقيقته» بعدما قال بوضوح إنه جاهز للذهاب مع (يائير) لابيد، و(بيني) غانتس لفرض «تأليف حكومة يسار». وكشف «الليكود»، بهذا البيان، عن خطته لمواجهة دعوة ليبرمان، وذلك عبر تحريض الجمهور اليميني على عدم التصويت لـ«إسرائيل بيتنا»، لكونه سيصبّ في النهاية في مصلحة المعسكر الخصم لتحالف نتنياهو. لكن ليبرمان استطاع أن يكرّس نفسه كمَن يحمل راية مكافحة نفوذ «الحريديم» وفسادهم، وأظهر مصداقيته عندما حشر نتنياهو واضطره إلى انتخابات مبكرة جديدة. وهو بهذا يخاطب فئات الجمهور العلماني الذي يتذمر من القطاع «الحريدي». ووفق معلقين، ما فعله ليبرمان أيضاً هو خطوة تالية على طريق التصفية السياسية لنتنياهو.

أما «أزرق أبيض»، فسارعت إلى الرد على ليبرمان بالقول: «لو أنه انتهى إلى هذه الخلاصة قبل أن يصوّت وحزبه لحلّ الكنيست، ما كانت هناك انتخابات مرة أخرى». وحول الموقف من المشاركة في حكومة وحدة، رأت الكتلة أن «الصحيح والمُلحّ هو تأليف هذه الحكومة بقيادتها»، مؤكدة أن التحالف مع «الليكود» سيكون في مرحلة «ما بعد نتنياهو فقط».

(الأخبار)

السودان

تصفير المفاوضات والدعوة إلى انتخابات

«العسكر» نحو فرض المرحلة الانتقالية

يسعى المجلس العسكري إلى إنهاء الوساطة الإثيوبية بإلغاء جميع الاتفاقات السابقة في جولات المفاوضات الثلاث الماضية، ملمّحاً إلى الدعوة إلى انتخابات مبكرة بـ«تفويض شعبي» اختصره «حميدتي» بتجمع شعبي أول من أمس، متجاهلاً مسيرات الحراك الشعبي، فيما تحتفظ قوى «الحرية والتغيير» بخيارات عديدة، تبدأ بعودة التظاهرات ولا تنتهي بعودة العصيان

يستغلّ «المجلس العسكري» بطء مسار الوساطة الأفريقية المدعومة دولياً، والتي يقودها رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، للعودة إلى طاولة المفاوضات مع قوى «الحرية والتغيير»، لتدعيم سلطته ووقف

> **يبدو «العسكري» غير جاد في تحقيق أيّ من شروط قادة الحراك**

تبعات مجزرة فضّ الاعتصام أمام مقر وزارة الدفاع، والتي راح ضحيتها، والحملة التي تلتها حتى الآن، 128 قتيلاً، بحسب ما أعلنت «لجنة أطباء السودان» أمس. ويبدو أن العسكر، في الوقت بدل الضائع، يسلك عدة اتجاهات تصبّ جميعها في فرض مرحلة انتقالية من قِبَله، وبالتالي إنهاء التفاوض ومسار الوساطة. وقد عبّر عن ذلك نائب رئيس المجلس، محمد حمدان دقلو، الملقب بـ«حميدتي»، في خطابين أمس وأول من أمس، يتلخصان في ما يلي:

أولاً، إلغاء الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان في الجولة الثانية من المفاوضات بقوله إن «مشكلتنا في التفاوض هي تشكيل مجلس تشريعي غير منتخَب يريد استبعاد المنظومة العسكرية»، بعدما كان الاتفاق قد حدّد هيكلية المجلس بـ300 عضو، 67% بينهم يختارهم تحالف قوى «الحرية والتغيير»، على أن تذهب بقية المقاعد إلى ممثلين لقوى سياسية خارج هذا التحالف. ويشي ذلك بأن الاتفاق على مدة المرحلة الانتقالية (ثلاث سنوات) بات في مهبّ الريح أيضاً، وبالتالي نيةُ العسكر تصفير المفاوضات المعلقة على ملفَي «المجلس السيادي» الذي يمثّل رأس الدولة، ومجلس الوزراء، في حين أكد قيادي في قوى «الحرية والتغيير» أنهم لن يتراجعوا عن الاتفاقات السابقة «شاء من شاء وأبى من أبى».

ثانياً، التلميح بالعودة إلى فكرة الانتخابات المبكرة التي سبق أن تحدث عنها «حميدتي» نهاية الشهر الماضي، محدداً إياها بفترة لا تتجاوز تسعة أشهر، حين أكد أنه لن يسلّم السلطة «إلا لحكومة منتخبة من الشعب»، إذ أعلن، أمس، أن «المجلس يسعى إلى إجراء انتخابات نزيهة»، وأنه «موافق على حكومة تكنوقراط»، بحجة أن البلد «لا يتحمّل فراغاً»، وأن «الشعب عانى من الفساد والضائقة المعيشية». وهو ما جدد تأكيده عضو المجلس، ياسر العطا، بالقول إن المجلس عازمٌ على «تشكيل حكومة بغض النظر عن شكل الاتفاق».

ثالثاً، يسعى «العسكري» إلى سحب بساط المشروعية الشعبية من قوى «الحرية والتغيير»، باعتباره أن «لا تفويض بالسلطة لأحد سوى من الشعب»، وهو أمر ادّعى «حميدتي» أن المجلس حقّقه، في خطاب خلال تجمع شعبي في منطقة قري شمالي الخرطوم، أول من أمس، بالقول إن «هذا الحشد الجماهيري بمثابة تفويض شعبي»، معتبراً أنه «ليس من حق أي جهة أن تحكم السودان إلا بموجب تفويض». وفي هذا الإطار، اعتبر قيادي في قوى «الحرية والتغيير» أن الحديث عن «التفويض الشعبي» تلميح إلى إمكانية تأليف حكومة من دون مشاركة التحالف، مشيراً إلى أن ذلك «سيثير خطوات تصعيدية من قِبَل الحراك»، من سبيل «إضراب عام» و«مظاهرات جديدة ووقفات احتجاجية»، وهو ما بدأ بالفعل أمس، بتظاهرات ليلية في العاصمة تطالب بسلطة مدنية، تُظلمت في أحياء الصحافة غرب الخرطوم، وود نوباوي في أم درمان، وشارك فيها المئات.

رابعاً، يسعى «العسكري» إلى إدخال قوى سياسية جديدة إلى المشهد لضرب «الثنائية» القائمة بينه وبين قادة الحراك، من ضمنها تلك التي كانت مشاركة في النظام السابق، إذ دعا ما وصفه بـ«الأحزاب العريقة» إلى «أن تَظْهَر وتتحمّل مسؤوليتها»، قائلاً إن «رسالتنا هي جمع الشمل ومواجهة الجهوية والعنصرية». وهي خطوة سبق أن حاول العسكر الإقدام عليها في الجولة الأولى من المفاوضات، حين أعلن تسلمه أكثر من مئة رؤية للمرحلة الانتقالية من قوى سياسية غير «الحرية والتغيير»، لكن الأخيرة أنهت مساعيه بمسيرة مليونية اعترف بعدها بتمثيلها الحراك من خلال اتفاق على نسبة تمثيل أعلى للتحالف المعارض في «المجلس التشريعي» (البرلمان المؤقت).

خامساً، طي صفحة مجزرة فض الاعتصام التي رفض المجلس تحمّل وزرها، تارة من خلال تقديم «ضباط برتب مختلفة» أكباش فداء، بعدما اتهمتهم لجنة التحقيق العسكرية (مؤلفة من قبل المجلس ولا تحظى بثقة قادة الحراك ولا المجتمع الدولي) بأنهم «دخلوا مقرّ الاعتصام من دون تعليمات»، وتارة أخرى من خلال الزعم أن «فضّ الاعتصام فخٌّ نُصب لقوات الدعم السريع» كما قال «حميدتي» أمس، في حين سعى المجلس إلى توريط جهاز القضاء بالجريمة، من خلال الادعاء أنه حصل على مشورة قانونية من رئيس القضاء والنائب العام. وهو ما نفاه الأخيران في بيانَيْن أول من أمس، أوضحا فيه أن المجلس دعا رئيس الجهاز، يحيى الطيب أبو شورة، إلى اجتماع أبلغه فيه أنه بصدد إخلاء منطقة كولومبيا لدواع أمنية، فردّ أبو شورة بأن السلطة القضائية غير مختصة بإجراءات كهذه. وبذلك، يتملص العسكر من مطلب تدويل التحقيق،

تصفير المفاوضات، والتلميح إلى انتخابات، يشيان بأن «العسكري» غير جاد في تحقيق أيّ من شروط قادة الحراك لاستئناف المفاوضات في إطار الوساطة الإثيوبية، معتمداً في ذلك على دعم محور السعودية ـ الإمارات ـ مصر، مالياً وسياسياً، وهو ما أكده أمس ولي العهد محمد بن سلمان، في مقابلة مع صحيفة «الشرق الأوسط»، قائلاً «سنستمر في موقفنا الداعم لأشقائنا السودانيين في مختلف المجالات».

(الأخبار)

يسعى العسكر إلى سحب بساط المشروعية الشعبية من «الحرية والتغيير» (الأناضول)

استطلاع

الجزائر: لا حوار جدّياً في الأفق

لينا كنوش

يبدو أن الوضع السياسي في الجزائر يتجه نحو حائط مسدود، بسبب طبيعة الانتفاضة الشعبية ضد النظام، وحجم المشكلات التي تنتظرها. لعدة أسابيع، اقتصر نشاط المعسكر الثوري على التعبير غير المنظم عن الغضب الشعبي، والمطالبة برحيل النظام وجميع رموزه. أحزاب المعارضة بمجملها ترفض الحوار الذي دعا إليه رئيس الدولة الانتقالي، وتطالب بمرحلة انتقالية بإشراف شخصيات منها لإعادة بناء مؤسسات الدولة. قيادة الجيش، من جهتها، رفضت هذا الاقتراح نتيجة لزعزعة الاستقرار التي ستنجم عن وضعه موضع التنفيذ. لكن الجمعيات والنقابات القريبة من المعارضة التي اجتمعت في 11 حزيران /يونيو، في إطار ما أُطلق عليه «تجمع ديناميات المجتمع المدني»، أعلنت عن خارطة طريق مشتركة حددت فيها معالم «المرحلة الانتقالية». وتنصّ الوثيقة المذكورة على تأليف هيئة رئاسية تحظى بالإجماع لإدارة فترة انتقالية تراوح بين 6 أشهر وسنة، واختيار حكومة كفاءات لتصريف الأعمال، والشروع في حوار وطني شامل، والتسريع في عملية الانتقال الديمقراطي السلمي. تعتبر الخبيرة السياسية والأستاذة الجامعية في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجزائر، لويزا آيت دريس حمدوش، أن قوى المجتمع المدني تلعب الدور الرئيس في الحراك، وتحظى بصورة أفضل من الأحزاب السياسية، لأنها «غير متورطة في صراعات مباشرة على السلطة»، مشددة على «أهمية (بروز) مبادرة تعددية تضمّ مختلف التيارات الأيديولوجية الوازنة». من جهته، يرى أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة الجزائر، نور الدين بكيس، أن «الفضاءات السياسية والنقابية والمدنية هجينة، وقد اشتغل النظام منذ عشرات السنين على تدجينها، ولم يسلم منها إلا القليل»، مضيفاً أن «المهم بالنسبة إلى النظام ليس أن يمثل البديل المطلوب لدى المجتمع، بل أن يعطل البدائل الممكنة كي يبقي دائماً نفسه في موضع القوة، وقد نجح (في ذلك) إلى حدّ كبير، و أبسط دليل أن الأحزاب والنقابات والجمعيات لم تستطع الاستثمار في خروج أكثر من 16 مليون جزائري للاحتجاج في الشوارع، مع أنه كان من المعقول أن يستند الحراك إلى الأطر الموجودة لو كانت تتمتع بالمصداقية، إلا أن الأحداث أثبتت أن الفضاءات هجينة، والنظام نجح في تمييع الأحزاب والنقابات والجمعيات». وعليه، يخلص بكيس إلا أنه «لا يمكن لتلك الأطر حالياً أن تتحول إلى مفاوض قوي، لأنها لا تملك أوراق ضغط على النظام، وهو يعلم ذلك جيداً».

«هذا الواقع يجعل الحديث عن أزمة تفاوض وأزمة ثقة بين هذه الأطراف والمؤسسة العسكرية غير متماشٍ مع حقيقة الأشياء»، يتابع بكيس، موضحاً أن «الأطراف الفاعلين اليوم في الأزمة الجزائرية هم المؤسسة العسكرية، والحراك في الشارع بكل مكوناته، والدولة العميقة التي كان الجيش يتحكم فيها في الجزائر على مرّ عقود من الزمن، ونجد فيها تجمعاً للأحزاب والشخصيات السياسية والعامة»، مبيناً أن «جزءاً من النقابات والجمعيات كان مُسيَّراً من قِبَل رجل الاستخبارات القوي سابقاً، الجنرال توفيق، والجزء الآخر كان يدين بالولاء لمنظومة حكم بوتفليقة، أو فُلنقل الأطراف المتورطين معها، والذين يعتبرون سقوط هذه المنظومة قضاءً على مستقبلهم. ولا شك في أن تحرك الجهاز القضائي في إطار مكافحة الفساد شلّ القدرة المالية للدولة العميقة، ثم انتقل إلى مرحلة تحييد نفوذها السياسي». انطلاقاً ممّا تقدم، يرى بكيس أنه «طالما لم يعترف الحراك بالأطر الموجودة، واستمر في رفضه تفويضها الحديث باسمه، فإن الحوار يصبح عسيراً عليها، وهي لا تملك القدرة على طرح تصوراتها مهما كانت عملية ومناسبة»، مستنتجاً «أننا لسنا في مرحلة حوار جدي، بل هناك تسيير للزمن السياسي من قِبَل المؤسسة العسكرية التي تعمل على تحييد وإضعاف أجنحة السلطة والقوى القادرة على تهديد القيادة العسكرية، طالما أن الحراك لا يضغط كحركة ثورية بل كحركة أشبه بالحركات الإصلاحية، لأنه يخرج يوم الجمعة ليعبّر عن مطالب، ثم يعود إلى البيت وينتظر أسبوعاً كاملاً ليعيد الكرّة، وعادة بأقل زخم». ويزيد: «هذا النوع من الحراك لا يشكل تحدياً وجودياً لمؤسسة الجيش، ويمكن مسايرته بتنظيم خريطة طريق تحاول التماهي مع أكبر قدر ممكن مع مطالب الشارع، وفي الوقت نفسه تتيح إعادة ترتيب بيت النظام وفقاً لما استجدّ من تطورات. فالشعب الجزائري لم يعد يقبل بتسييره وفقاً للنمط السابق، والنظام اليوم ممثلاً بالمؤسسة العسكرية يبحث عن الخلطة السحرية المناسبة التي تراعي هذا التحول، ولم يستقرّ بعد على خريطة طريق واضحة، بل يحتاج إلى مزيد من الزمن السياسي»، مضيفاً أن المؤسسة العسكرية «تحاول محاورة الحراك من خلال الإجراءات التي تتخذها تدريجياً، وتحاول توزيعها وفقاً لتطور الأحداث، وفي كل مرة تتدخل حسب مقتضيات السياق لتحافظ على حدّ أدنى من التوازن يسمح لها بتفادي مرحلة الانفلات الأمني. من هنا، لسنا في مرحلة حوار جدي، بل نحن في مرحلة تحجيم تأثير مختلف الأطراف، بما في ذلك ما اصطُلح على تسميته المجتمع المدني في الجزائر، الذي لم يكن في الغالب إلا جهازاً تحت تصرف أجنحة السلطة يُستعمل في مشاريعها السياسية».

عوامل عديدة تزيد من حيرة المراقبين تجاه مبادرة المجتمع المدني. فالرغبة في التغيير السريع تصطدم بإشكالية اختيار القوى المستقلة، والتي تحظى بالإجماع بين فئات

> **الرغبة في التغيير السريع تصطدم بإشكالية اختيار القوى المستقلة القادرة على القيادة**

الشعب، القادرة على قيادته. وبحسب محند بيري، أستاذ الفلسفة ومساعد أحمد محصاص، أحد قادة الثورة الجزائرية، فإن ما يسمى المجتمع المدني هو واجهة التيار الهويّاتي البربري، ممثلاً بـ«جبهة القوى الاشتراكية» و«التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية». هؤلاء يطالبون بجمهورية جديدة تقصي جميع الأطراف الذين يُحسبون على «النظام السابق». يشير محند بيري إلى أن «الأطراف المستهدفين معروفون، وهم الأحزاب الوطنية، أي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، وقسم من الإسلاميين»، معتبراً أن هذا التيار يحاول استغلال الفراغ الحالي الناتج من الأزمة ليحتلّ موقعاً مركزياً على المستوى السياسي، لأن «الشعب غالباً ما يكون عاجزاً مقارنة بالأقليات المنظمة، والتي تمتلك أدوات تعبئة ودعاية سياسية مرعية من الخارج». يصعب حتى الآن استشراف آفاق التغيير الذي قد تفضي إليه الظروف الحالية. يذكر محند بيري أن أنصار المرحلة الانتقالية يأخذون على قيادة الجيش تدخلها في الشأن السياسي، خاصة بعد اعتقال الرموز السياسيين والماليين للنظام السابق والتغييرات المهمة في الجسم القضائي، فيما تردّ «أوساط قريبة من قيادة الجيش على هذه الانتقادات عبر التأكيد أن القضاء يعمل اليوم من دون التعرض لأي ضغوط، لأن اللوبيات التي كانت تتحكم فيه في السابق تمّ ضربها». وحول مسألة المرحلة الانتقالية، يعتقد محند بيري أن «مقاربة قيادة الجيش تهدف أولاً إلى استعادة هيبة الدولة التي يستحيل من دونها قيام ديمقراطية فعلية وقابلة للحياة. يعني هذا الأمر أيضاً، وكجزء من توفير الظروف الملائمة لانتخابات ديمقراطية حقيقية، شلّ قدرة قوى التبعية للمركز الرأسمالي الغرب، التي خصخصت عدداً من مؤسسات الدولة، على التأثير».

ليبيا

السرّاج يطرح مبادرة مشروطة: لـ«سلام»... بلا حفتر

على وقع المعارك في جنوب العاصمة، تقدّم أمس رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، فائز السراج، بمبادرة لحل الأزمة، اقترح فيها تنظيم حوار وطني مدعوم دولياً، لكن من دون أن يكون للمشير خليفة حفتر وحلفائه دور فيه

تشهد طرابلس تصعيداً ميدانياً تسعى حكومة الوفاق فيه إلى استعادة السيطرة على مطار طرابلس الدولي من قوات المشير خليفة حفتر، التي سيطرت عليه في الأيام الأولى للهجوم. وعلى رغم أن «الوفاق» لم تنجح حتى الآن في استرداد المطار، إلا أنها باتت صاحبة المبادرة عسكرياً، لتتحوّل قوات حفتر إلى الدفاع، بعكس ما كان سائداً في الأسابيع الأولى التي انتهت بتثبيت خطوط الجبهات في جنوب العاصمة.

في ظلّ ذلك، أعلن فائز السراج، خلال اجتماع مع مسؤوليه الأمنيين والعسكريين أول من أمس، عن مرحلة جديدة من «خطة مواجهة القوات المعتدية»، تتضمّن شقّاً سياسياً، إضافة إلى العسكري الذي يحوي استقدام مزيد من القوات إلى الجبهات، وشنّ هجمات جديدة معزّزة بما وصل من طائرات مسيّرة تركية.

وبعدما أعلم وزير خارجية «الوفاق»، محمد سيالة، نائب وزير الخارجية الروسية، ميخائيل بوغدانوف، بالشق السياسي الخميس الماضي، أعلن السراج رسمياً أمس تفاصيل المبادرة وبنودها، التي تقصي غريمه الأساسي حفتر، وحلفاءه في البرلمان وحكومة شرق البلاد. إذ قال إن الملتقى «لا مكان فيه لدعاة الاستبداد والدكتاتورية الذين تلطخت أيديهم بدماء الليبيين». على عكس هؤلاء، يهدف السراج إلى مشاركة من سماهم «القوى الوطنية»، وقد خصّ منهم مكوّنات شرق ليبيا، التي توجه إليها بالقول إن «الوقت حان لأن تقول الأغلبية الصامتة قولها: كفى تقتيلاً لشبابنا وكفانا مآتم للعزاء».

هناك في شرق ليبيا، يعمل السرّاج منذ انطلاق الهجوم على طرابلس، في 4 نيسان/ أبريل، على صياغة كيانٍ جديد يمكنه التحاور معه. في واقع الأمر، تصرّ «الوفاق»، منذ أكثر من شهرين، على أن حفتر «لم يعد محاوراً مقبولاً»، وهي تعمل بناءً على ذلك على إطلاق حوارات مع شخصيات منشقة عنه من شرق البلاد، ودعمها لتكون بديلاً منه في أي حلّ مستقبلي. وتأسيساً على ذلك، التقى السرّاج، عند زيارته تونس نهاية الشهر الماضي، بعدد من المثقفين والوجهاء القبليين من إقليم برقة، حيث أعرب عن مساندتهم في تأسيس «الهيئة البرقاوية».

تعمل هذه «الهيئة»، منذ ذلك الوقت، على استقطاب الغاضبين على حفتر في شرق البلاد، ويقود هذه الجهود أحد أبرز زعماء قبيلة «العواقير» والرئيس السابق لـ«المجلس الأعلى للمدن والقبائل»، عبد الحميد الكزة. وكان الكزة من الوجهاء المهمين خلال حكم القذافي، ثم انتقل إلى الإقامة في القاهرة، قبل أن يعود إلى ليبيا وينشق لاحقاً عن حفتر ويساند حكومة الوفاق. وتعتبر قبيلة «العواقير»، التي تتولى عائلته الزعامة داخلها، أكبر القبائل التي ساندت «عملية الكرامة» التي أطلقها حفتر عام 2014، وهي تنتشر في محيط مدينة بنغازي.

أمس، أصدرت «اللجنة التأسيسية للهيئة البرقاوية» بياناً عبّرت فيه عن دعمها الكامل واللامحدود لمبادرة السرّاج، مبرّرة ذلك بالحرص على «الصلح والمصالحة ونبذ العنف والجلوس إلى طاولة حوار تتسع للجميع بعيداً عن أصوات المدافع والبنادق، وبعيداً عن المشاريع الشخصية». كذلك، دعا البيان أهالي برقة «من مشائخ وأعيان ومثقفين وسياسيين ومجتمع مدني... للانخراط في المبادرة، لتكون الركيزة الأساسية للعبور إلى صناديق الانتخابات والاستفتاء على دستور توافقي».

> **يعمل السرّاج في الشرق على صياغة كيان جديد يمثل منطقة يمكنه التحاور معه**

بعيداً عن تعويلها على أهالي شرق البلاد الغاضبين على حفتر، أدرجت «الوفاق» في مبادرتها بنداً مهماً يستجيب لما يعتبره سكان إقليمي برقة وفزان مظالم تاريخية، على اعتبار أنهم لم يستفيدوا كما يجب من موارد النفط، الذي يتركز أغلبه في مناطقهم، حيث نصّ على «تفعيل الإدارة اللامركزية، والاستخدام الأمثل للموارد المالية».

فضلاً عن ذلك، تحتوي المبادرة، إشارة إيجابية تجاه أنصار نظام القذافي، حيث تنص على تأليف «هيئة مصالحة وطنية» تنبثق عن «الملتقى الوطني»، وتقوم بـ«تفعيل قانون العدالة الانتقالية وقانون العفو العام وجبر الضرر، باستثناء من ارتكب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية». ويحارب كثير من أنصار القذافي مع حفتر، نظراً إلى الإقصاء الذي تعرّضوا له على أيدي حكومات طرابلس، التي سنّت بعيد الثورة قانوناً، يُبعد كل من تولّى مناصب عليا زمن النظام السابق. لكن حكومة «الوفاق» نجحت في تحييد عدد من المدن المحسوبة على هؤلاء، وأهمّها بني الوليد وسرت التي بدأ أهاليها، أخيراً، بتلقّي تعويضات عن خسائرهم خلال الثورة أو خلال محاربة تنظيم «داعش» وسط البلاد. وتشمل المبادرة، أيضاً، تهميشاً لحلفاء حفتر، خصوصاً برلمان شرق البلاد، الذي يدعم رئيسه وجزء كبير من أعضائه الهجوم على طرابلس، من خلال إعطاء «الملتقى الوطني» صلاحية تشريعية لتحديد خريطة طريق، وتأليف لجنة قانونية مختصة لصياغة القوانين الخاصة بالانتخابات والاستفتاء على الدستور.

(الأخبار)

يعمل السرّاج منذ انطلاق الهجوم على صياغة كيان جديد يمكنه التحاور معه (أ ف ب)

العالم | تقرير

اعلنت ترامب ان نتائج الاستطلاع «مُفبركة» و«غير موجودة حتى» (أ ف ب)

ترامب يقيل أعضاءً في حملته: سرّبوا أرقاماً تُظهره بعد بايدن!

عشية الإطلاق الرسمي لحملته الانتخابية، ابعد الرئيس الأميركي دونالد ترامب ثلاثة من أعضاء فريق الاستطلاع التابع له، بسبب تسريب نتائج تُظهره وراء جو بايدن. يأتي ذلك في وقت يتزايد فيه عدد الديموقراطيين المطالبين بالقيام بإجراءات عزله، ما يزيد الضغوط على نانسي بيلوسي المعارضة للأمر

أفادت صحيفة «ذي واشنطن بوست»، أمس، بأن حملة الرئيس دونالد ترامب الانتخابية قطعت العلاقة مع ثلاثة من فريق الاستطلاع التابع له، بعد تسريب أرقام «قاتمة»، تظهره متراجعاً عن منافسه الديموقراطي نائب الرئيس السابق جو بايدن في عدد من الولايات، وذلك وفقاً لعدد من المسؤولين المطّلعين على المسألة.

جاء ذلك بعد أيام على نشر صحيفة «ذي نيويورك تايمز» استطلاعاً داخلياً، أجري في 17 ولاية، جاء فيه ترامب بعد بايدن في ويسكونسن، وبنسلفانيا، وفلوريدا، وميشيغان، حيث فاز الرئيس بفارق ضئيل على المرشحة الديموقراطية هيلاري كلينتون في انتخابات عام 2016. وقد وجد الاستطلاع، أيضاً، أن ترامب حلّ بعد بايدن في ولايات أخرى كانت أساسية لفوزه، مثل أيوا، ونورث كارولينا، وأوهايو، وجورجيا، بينما حافظ على هامش ضيّق من الفوز المحتمل في ولاية تكساس، التي تعتبر معقلاً للجمهوريين.

في العلن، قال ترامب إن هذه النتائج «مُفبركة» من قبل الإعلام، مشيراً إلى أنها «غير موجودة حتى». ولكن مدير حملته براد بارسكال أكد، لاحقاً، أن النتائج كانت بالفعل من استطلاع أجرته الحملة، في آذار الماضي. أما في

> يدعم حوالى نصف الديموقراطيين جلسات استماع بهدف عزل ترامب

المجالس الخاصة، فقد أعرب الرئيس عن غضبه لتسريب الأرقام، وفقاً لمسؤولين في حملته وفي البيت الأبيض.

استراتيجية ترامب المُعتمدة على «قتل الرسول» رداً على النتائج المسرّبة، تعكس رغبته في إظهار القوة كل الوقت، خصوصاً أن الكشف عن هذه الاستطلاعات قَلَبَ ما يمكن وصفه بعملية ترشّح لإعادة انتخابه، كانت سَلِسة، حتى الآن، بينما تلقي الضوء على التحديات القاسية التي يواجهها الرئيس، في إطار تأليف تحالف يمكّنه من تكرار فوزه عام 2016.

في غضون ذلك، أفادت صحيفة «وول ستريت جورنال» بأن حوالى نصف الديموقراطيين يدعمون إجراء جلسات استماع بهدف عزل ترامب. وأشار استطلاع جديد قامت به الصحيفة مع شبكة «أن بي سي» إلى أن الدعم بين الديموقراطيين يتزايد من أجل البدء بتحقيقات العزل ضد الرئيس ترامب، ما يمثّل تحدياً لرئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي، التي عارضت حتى الآن هذا الإجراء، معتبرة أنه مكلف سياسياً ويؤدي إلى الانقسام. وبحسب الاستطلاع، فإن نسبة الأميركيين التي تدعو إلى إجراء استماع للعزل قد قفزت عشر نقاط، إلى 27 في المئة من الشهر الماضي.

من جهة أخرى، أفاد الاستطلاع بأن الناخبين الديموقراطيين يعدّلون رؤيتهم لبعض المرشحين الأساسيين عن الحزب. ومقارنة بآذار الماضي، أشار المزيد منهم إلى أنهم يفضّلون السيناتور إليزابيث وورن، بينما أفاد عدد أقل بأنه يفضّل السيناتور بيرني سندرز أو نائب الرئيس السابق جو بايدن.

(الأخبار)

وفيات

بسم اللَّه الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
«يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي»
صدق الله العلي العظيم
انتقل إلى رحمة الله تعالى أمين سر المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى
عضو المجلس الاستشاري لحركة أمل

الأستاذ الحاج عبدالله موسى

يتقبّل المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى وحركة امل وذوو الفقيد الكبير التعازي في جمعية التخصص العلمي - بيروت
اليوم الإثنين الواقع في 17-6-2019
من الساعة الثالثة عصرا حتى السابعة
إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ
أنتقلت إلى رحمته تعالى المأسوف عليها

الحاجة أميرة حسين كنعان

زوجة الحاج عباس أسد الله شمص (أبو طلال)
عميد عشيرة آل شمص
أبناؤها: محمد، طلال، غيث
بناتها: مي، غادة، راغدة، بثينة
ووريت في الثرى في بلدة بوداي يوم الأحد 9 حزيران 2019
تقبل التعازي يوم الأربعاء الموافق في 19 حزيران 2019
وستتلى عن روحها الطاهرة آيات من الذكر الحكيم
في جمعية التخصص والتوجيه العلمي – الجناح من الساعة الثالثة ولغاية الساعة السابعة مساءً.
لها الرحمة ولكم الأجر والثواب
الآسفون: آل شمص، كنعان، نجيم وعموم أهالي بوداي العلاق وبعلبك الهرمل.

لإعلاناتكم الرسمية
والصيوبة والوفيات

الأخبار

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

إعلان دعوة

تدعو الهيئة الادارية للنادي الثقافي الرياضي الاجتماعي لبعا، أعضاء الهيئة العامة للمشاركة في العملية الانتخابية التي ستجري في دورتها الاولى في مقر النادي بتاريخ 2019/6/30 ابتداءً من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة الواحدة ظهراً. على الراغبين في الترشح تسديد اشتراكاتهم والتقدم بطلب الترشيح في مهلة اقصاها 2019/6/27. تنتهي مهلة تسديد الاشتراكات للناخبين بتاريخ 2019/6/30. موعد الدورة الثانية في 2019/7/7، الدورة الثالثة في 2019/7/14، في نفس الزمان والمكان.

اعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الاولى في الشمال

بالدعوى رقم 2019/118
بتاريخ 2019/3/8 تقدم المستدعي ميشال موريس موريس انطون بوكالة المحامي جورج ابي نادر باستدعاء امام هذه المحكمة يطلب فيه شطب اشارة استحضار دعوى مقدم امام القاضي المنفرد المدني في طرابلس برقم 1974/65 من المدعية خديجة خضر صباجي ضد المدعى عليهم ورثة المرحوم يوسف جبرائيل رحمة بموضوع تسجيل حصص في العقارات المدرجة ادناه، المسجلة باليومي رقم 563 تاريخ 1974/3/28، عن صحيفة العقارات رقم 693 و694 و990 من منطقة البترون العقارية، سنداً لاحكام المادة 512 أ.م.م. لذلك فلكل ذي مصلحة ولكل متضرر تقديم ملاحظاته الخطية على هذا الاستدعاء خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان تبليغ

صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
موجه للمنفذ بوجهها: بديعة راجي ابراهيم جيقوق المقيمة في بان قضاء بشري
بمقتضى المعاملة التنفيذية 2018/727 المنفذة بوجهك من: طوني وشربل وايلي التقشي بوكالة المحامي سليم طوق بموجب حكم محكمة البداية بالشمال 2008/241 تاريخ 2008/10/30 المتضمن اعلان قابلية العقارين 370 و371 بان للقسمة بينكم.
لذلك يقتضي حضوركم لقلم الدائرة بالذات او بالواسطة القانونية لاستلام الانذار التنفيذي ومرفقاته واتخاذ مقام لك ضمن نطاقها والجواب بمهلة 5 ايام من تاريخ التبليغ و20 يوماً من تاريخ النشر وبانقضائهما يعتبر كل تبليغ لك ضمن قلمها صحيحاً ويصار الى متابعة التنفيذ حتى اخر المراحل.
مأمور التنفيذ
عبد المنعم الرشيد

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية في جبل لبنان في المتن، الغرفة التاسعة، الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة سيلفر ابو شقرا، والقاضيين محمد فرحات واوجينا نصير، تقدم المستدعى جرجي انطون عويس بواسطة وكيله المحامي ايلي متى باستدعاء سجل بالرقم 2019/1673 بوجه المستدعى ضده نصر جرجس سعيد المجهول محل الاقامة، يطلب فيه ازالة الشيوع في العقار 13 مشان العقارية، على المستدعى ضده الحضور الى قلم المحكمة بالذات او بواسطة وكيل قانوني لتبلغ الاستدعاء وفي حال تخلفه عن الحضور يعتبر التبليغ حاصلاً وبعد كل تبليغ اليه بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحكم النهائي مهلة الملاحظات والاعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مهلة النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان بيع بالمعاملة 2018/1027

محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2019/7/1 الساعة 3:00 بعد الظهر سيارة المنفذ عليه محمد وليد خليل ماركة اينفنتي G35 موديل 2007 رقم 315998/و الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل. وكيله المحامي هادي دياب البالغ /6976$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /5183$ والمطروحة للمرة الثانية بسعر /2500$ او ما يعادلها بالعملة الوطنية وان رسوم الميكانيك قد بلغت 775,000/ل.ل. فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرآب المدور في بيروت الكرنتينا مصحوباً بالثمن نقداً او شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
قاسم اللقيس

إعلان عن مناقصة عمومية

في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاربعاء الواقع فيه 2019/07/10 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ"تأهيل شبكة المياه في منطقة القطين – قضاء كسروان" وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية وذلك في المكتب الرئيسي الكائن في شارع سامي الصلح - ملك الشدراوي - بيروت.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع والحصول على هذا الدفتر لقاء بدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الاول ـ من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار - الحازمية - قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /500,000/ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء ايصال يضم الى العرض.
تقدم العروض باليد الى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة اقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد اجراء المناقصة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الموعد.
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
المهندس جان جبران
التكليف 981

مناقصة عامة

رقم 1880/م ع إ/ م م/3
الساعة الحادية عشرة من نهار الاربعاء الواقع في 2019/6/26 تجري وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة العتاد في قاعة المناقصات الكائنة في مبنى عفيف معيقل - اول طريق الحدث مناقصة عامة لتلزيم: مادة كاز الطيران لصالح الجيش غب الطلب خلال العام 2019.
موضوع دفتر الشروط الخاص رقم 5/ م ع إ/ م ع/1 تاريخ 2019/3/28.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في المناقصة العامة هذه الاطلاع على دفتر الشروط الخاص في المديرية العامة للادارة - مصلحة العتاد في مبنى عفيف معيقل خلال اوقات الدوام الرسمي.
ترسل العروض بالبريد المضمون المغفل الى العنوان التالي:
وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة المالية - مكتب عقد النفقات - البرزة.
يجب ان تصل عروض المتعهدين قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم.
البرزة في 2019/6/13
اللواء الركن مالك شمص
المدير العام للادارة
التكليف 980

مناقصة عامة

رقم 1878/م ع إ/ م م/3
الساعة التاسعة من نهار الاربعاء الواقع في 2019/6/26 تجري وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة العتاد في قاعة المناقصات الكائنة في مبنى عفيف معيقل - اول طريق الحدث مناقصة عامة لتلزيم: مادة بنزين الطيران لصالح القوات الجوية لعام 2019.
موضوع دفتر الشروط الخاص رقم 3/ م ع إ/ م ع/1 تاريخ 2019/1/30.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في المناقصة العامة هذه الاطلاع على دفتر الشروط الخاص في المديرية العامة للادارة - مصلحة العتاد في مبنى عفيف معيقل خلال اوقات الدوام الرسمي.
ترسل العروض بالبريد المضمون المغفل الى العنوان التالي:
وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة المالية - مكتب عقد النفقات - البرزة.
يجب ان تصل عروض المتعهدين قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم.
البرزة في 2019/6/13
اللواء الركن مالك شمص
المدير العام للادارة
التكليف 979

مناقصة عامة

رقم 1874/م ع إ/ م م/3
الساعة التاسعة من نهار الثلاثاء الواقع في 2019/7/9 تجري وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة العتاد في قاعة المناقصات الكائنة في مبنى عفيف معيقل - اول طريق الحدث مناقصة عامة لتلزيم: قطع بدل لصالح القوات البحرية لعام 2019.
موضوع دفتر الشروط الخاص رقم 20/ م ع إ/ م ع/1 تاريخ 2019/5/28.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في المناقصة العامة هذه الاطلاع على دفتر الشروط الخاص في المديرية العامة للادارة - مصلحة العتاد في مبنى عفيف معيقل خلال اوقات الدوام الرسمي.
ترسل العروض بالبريد المضمون المغفل الى العنوان التالي:
وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة المالية - مكتب عقد النفقات - البرزة.
يجب ان تصل عروض المتعهدين قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم.
البرزة في 2019/6/13
اللواء الركن مالك شمص
المدير العام للادارة
التكليف 977

مناقصة عامة

رقم 1872/م ع إ/ م م/3
الساعة التاسعة من نهار الخميس الواقع في 2019/6/27 تجري وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة القوامة في قاعة المناقصات الكائنة في مبنى عفيف معيقل - اول طريق الحدث مناقصة عامة لتلزيم: مبيدات لصالح الطبابة العسكرية لعام 2019.
موضوع دفتر الشروط الخاص رقم 2/ م ع إ/ م ع/1 تاريخ 2019/4/5.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في المناقصة العامة هذه الاطلاع على دفتر الشروط الخاص في المديرية العامة للادارة - مصلحة القوامة في مبنى عفيف معيقل خلال اوقات الدوام الرسمي.
ترسل العروض بالبريد المضمون المغفل الى العنوان التالي:
وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة المالية - مكتب عقد النفقات - البرزة.
يجب ان تصل عروض المتعهدين قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم.
البرزة في 2019/6/13
اللواء الركن مالك شمص
المدير العام للادارة
التكليف 976

مناقصة عامة

رقم 1870/م ع إ/ م م/3
الساعة الثالثة عشرة من نهار الاربعاء الواقع في 2019/6/26 تجري وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة العتاد في قاعة المناقصات الكائنة في مبنى عفيف معيقل - اول طريق الحدث مناقصة عامة لتلزيم: خدمات الشحن البحري للعتاد المحقق غب الطلب من مرافئ الولايات المتحدة الاميركية الى لبنان وبالعكس لصالح الجيش خلال العام 2019.
موضوع دفتر الشروط الخاص رقم 8/ م ع إ/ م ع/1 تاريخ 2019/3/1.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في المناقصة العامة هذه الاطلاع على دفتر الشروط الخاص في المديرية العامة للادارة - مصلحة العتاد في مبنى عفيف معيقل خلال اوقات الدوام الرسمي.
ترسل العروض بالبريد المضمون المغفل الى العنوان التالي:
وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة المالية - مكتب عقد النفقات - البرزة.
يجب ان تصل عروض المتعهدين قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم.
البرزة في 2019/6/13
اللواء الركن مالك شمص
المدير العام للادارة
التكليف 975

اعلان تلزيم

تعلن المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، عن إجراء تلزيم بطريقة استدراج عروض على اساس تنزيل مئوي على أسعار الإدارة حده الاقصى 20% عشرون بالمئة فقط، لتنفيذ مشروع اشغال انشاء محقن للري في بلدة بشعلة – قضاء البترون. تجري عملية التلزيم في الساعة التاسعة من يوم الثلاثاء الواقع في 2019/7/16.
فعلى المتعهدين المصنفين وفقاً لاحكام المرسوم 3688 تاريخ 1966/1/25 في الدرجة الرابعة على الاقل لتنفيذ صفقات الاشغال المائية، الراغبين بالاشتراك بهذا التلزيم تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض - وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه في المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية - مصلحة الديوان - كورنيش النهر.
بيروت في 12 حزيران 2019
المدير العام
للموارد المائية والكهربائية
د. فادي جورج قمير
التكليف 968

إعلان عن مناقصة عمومية

اشعار شراء خاص
دعوة الى التأهيل المسبق
لبنان
مشروع امداد بيروت الكبرى بالمياه
تخفيض خسارة المياه وادارتها في الاشرفية
القرض رقم:LE – 7967
مرجع التأهيل المسبق رقم: 8 –BWW3
1 - لقد استلمت الجمهورية اللبنانية قرضاً من البنك الدولي للانشاء والتعمير (IBRD) لتسديد تكلفة مشروع امداد بيروت الكبرى بالمياه وهي تعتزم تطبيق جزء من العائدات المتأتية من هذا القرض للدفعات بموجب العقد لتخفيض خسارة المياه وادارتها في الاشرفية (8 –BWW3) .
2 – تنوي مؤسّسة مياه بيروت وجبل لبنان (BMLWE) التأهيل المسبق للمقاولين و/أو الشركات لتخفيض خسارة المياه وادارتها في الاشرفية. ومن المتوقّع بأن تتمّ الدعوات للمناقصة في تموز 2019، ومدّة العقد هي 30 شهراً بما في ذلك 12 شهراً من المحافظة على تخفيض خسارة المياه.
3 – يتم التأهيل المسبق عبر اجراءات تأهيل مسبق محدّدة في أنظمة الشراء في البنك الدولي لمقترضي تمويل المشروعات الاستثمارية "IPF"، تاريخ تموز 2016، المنقّحة في تشرين الأول 2017، والمفتوحة أمام جميع المناقصين من بلدان المنشأ المؤهّلة، حسبما تعرّف في المبادئ التوجيهيّة.
4 – النطاق. يشتمل العقد على ست فئات من العمل: (1) تركيب نظام قياس عن بعد ونظام مراقبة ("نظام قياس عن بعد")، (2) والتحقّق من الوصول المباشر للذاكرة DMA وتعديل التدفّق والضغط واعداد النماذج الهيدروليكية ("التحقّق من الوصول المباشر للذاكرة DMA")، (3) وانشطة تخفيض خسارة المياه وادارتها ("تخفيض خسارة المياه وادارتها" بدءاً بإنشاء الخط الأساس لخسارة المياه")، (4) وتركيب الانابيب وشبكات الخدمات والصمامات والعدادات وما الى هنالك ("أعمال التركيب")، (5) والتدريب ونقل التكنولوجيا ("التدريب")، و(6) المحافظة على مستوى تخفيض خسارة المياه لفترة سنة واحدة ("المحافظة على تخفيض خسارة المياه").
5 – يتمكّن مقدّمو الطلب المؤهلين المعنيين من الحصول على معلومات اضافية من مستند التأهيل المسبق ومعاينة مستند التأهيل المسبق في مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان (BMLWE) – مكاتب وحدة ادارة المشاريع PMU (955 أ، بناية طعمة، الطابق الأول – الضبية) من الساعة 8 صباحاً ولغاية الساعة 4 بعد الظهر. قد يتمّ شراء مجموعة كاملة من مستند التأهيل المسبق باللغة الانكليزية من قبل مقدّمي الطلب المعنيين (i) عند التقدّم بطلب خطّي على العنوان أدناه وعند تسديد رسم غير قابل للاسترداد وقدره 453,250 ل.ل. (أربعماية وثلاث وخمسون الفاً ومايتان وخمسون ليرة لبنانية) بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة أو 300 $.أ.ر (ثلاثماية دولار أميركي) بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة. ان طريقة السداد تكون إمّا نقداً أو بواسطة شيك أو بواسطة "حوالة مصرفية" على الحساب رقم 714291134 رقم الحساب المصرفي الدولي 1134 1429 0027 0001 0000 IBANLB26 0999 في المصرف المركزي اللبناني. ويمكن إمّا أن يؤخذ المستند من مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان BMLWE على العنوان أعلاه أو أن يرسل بواسطة البريد الى عنوان المناقص بتكلفة اضافية من 100 $ و.أ. بعد استلام نسخة عن ايصال "الحوالة المصرفية" بقيمة 400 $ و.أ. (بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة) مع المعلومات عن عنوان المناقص.
6 – تقدّم طلبات التأهيل المسبق في مظاريف مختومة تسلّم على العنوان ادناه في 8 تموز 2019 الساعة 12:00 ظهراً ويشار عليها بوضوح "طلب للتأهيل المسبق لتخفيض خسارة المياه وادارتها في الاشرفية – 8 –BWW3".
مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان (BMLWE)
مكتب التسجيل
السيّدة رندا ضاهر
بولفارد سامي الصلح، بناية شدراوي، الطابق الرابع، بدارو، بيروت، لبنان
هاتف: 997 389 1 (961) + رقم الفاكس: 165 387 1 (961) +
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
المهندس جان جبران
التكليف 966

إعلان

تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استقصاء اسعار لصيانة غرف التحكم واطارات فلاتر هواء المولد والشبك على المشعات وانابيب مياه التبريد على المجموعتين الاولى والثانية في معمل صور.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستقصاء العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة مجاناً من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر.
تسلم العروض باليد إلى امانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق "12" - المبنى المركزي (غرفة 1223).
علماً أن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2019/7/12 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
بيروت في 2019/6/11
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالانابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 961

إعلان

تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استدراج عروض لاجراء مزايدة لبيع عدد من المحولات غير الصالحة للاستعمال في مخزن البوشرية ومستودع الغاز ومحطتي صوفر والحازمية.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره / 000 20/ل.ل.
تسلم العروض باليد إلى امانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق "12" - المبنى المركزي (غرفة 1223).
علماً إن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2019/7/19 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
بيروت في 2019/6/11
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالانابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 962

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب جورج حنا شمعون لمورث موكله عثمان محمد بظان سند تمليك بدل ضائع بالعقار 164 حوش مصرايا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب خليل قاسم طه سندي تمليك بدل ضائع بحصة مورث موكله علي مهدي الهق وبحصة موكلته وجيهه طعان الحاج حسن بالعقار 3299 الهرمل
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب علي صالح سماحه لموكل موكله علي مجيد اسعد شمص سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 238 اللبوة
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب يحيى صادق الدبس لمورثه صادق حويشان الدبس سند تمليك بدل ضائع بالعقار 2850 قسم 2 بعلبك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان قضائي

بتاريخ 2019/6/11 قرر رئيس محكمة بداية صيدا القاضي محمد الحاج علي نشر خلاصة عن الاستدعاء المقدم من رينا طانيوس انطون والمسجل برقم 2019/1525 والذي يطلب فيه شطب اشارتي الدعويين عن العقارين رقم 524 و525 من منطقة القرية العقارية الاولى مسجلة برقم يومي 1668 تاريخ 1961/9/28 دعوى مقامة لدى القاضي البدائي المدني في صيدا من مريم حبيب بطرس صوما ضد حبيب بطرس صوما، والثانية مسجلة برقم يومي 2033 تاريخ 1964/11/21 دعوى مقامة لدى القاضي المنفرد في صيدا من مرتا حبيب صوما ضد مريم حبيب صوما وابنتها رينه طانيوس انطون.
فمن له مصلحة بالاعتراض ان يتقدم به خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
سلام الغوش

رحيله

فرانكو زيفّيريللي
منح الأوبرا للشعب... وشكسبير للشباب

لقد كان أحد نجوم الثقافة الألمع في غرب أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية. أخرج عدداً ضخماً من عروض الأوبرا العالميّة، واشتهر عالمياً بتقديم أعمال شكسبير على الشاشة الكبيرة

سعيد محمد

إذا كان ثمّة مخرج واحد يختصر في مهنته تاريخ الثقافة الغربية الرفيعة في النصف الثاني من القرن العشرين، فلن يكون سوى الإيطاليّ فرانكو زيفّيريللي (1923 – 2019) الذي توفي في روما قبل يومين عن 96 عاماً. لقد كان الراحل أحد نجوم الثقافة الألمع في غرب أوروبا ما بعد الحرب العالميّة الثانية. أخرج عدداً ضخماً من عروض الأوبرا العالميّة والمسرحيّات الفارهة، واشتهر عالمياً بتقديم أعمال شكسبير للسينما، لا سيّما فيلمه الأشهر «روميو وجولييت» الذي فاز بأوسكار عام 1960 وجعل منه ثرياً بعدما اعتاش فترة طويلة على عوائد بيع مجموعة لوحات لماتيس أهدته إياها سيدة الموضة العالميّة الفرنسيّة كوكو شانيل. كما قدّم في 1977 تحفته المسلسلة «يسوع الناصري» (بطولة روبرت باويل)، وفيلم «هاملت» (بطولة ميل غيبسون) في 1990. وبينهما في 1981 فيلمه المتهتك «حب لا ينتهي» (بطولة بروك شيلدز) الذي صدم جمهوره، مع أنّه ترك بصمات لا تمحى من ذاكرة شبان تلك المرحلة.

جاء زيفّيريللي إلى دنيا الإخراج بعد تجربة قصيرة في التمثيل الإذاعي، انتقل بعدها في 1948 للعمل كمساعد مخرج مع لوسيانو فيسكونتي، المُخرج الإيطالي اليساريّ ذي الخلفيّة الأرستقراطية. تجربة غيّرت حياة زيفّيريللي إلى الأبد رغم أنه لم يستطع يوماً أن يفهم خليط اليسار والثراء عند معلمه أو أن يصبح صديقاً شخصياً له. وقد عمل في أولى تجاربه الفيسكونتية تلك على مساعدة سلفادور دالي في تصميم فضاء مسرحيّة شكسبير «كما تشاء» التي قدّمها المعلّم فيسكونتي وقتها، بوصفه كان قد ترك دراسة الهندسة المعماريّة منذ وقت قريب ويتمتع بمهارة بصريّة فائقة. وقد بقيت هذه المهارة بالفعل مميزةً رافقته في كل أعماله التالية.

زيفّيريللي الذي ألهمه منذ صغره أولئك الممثلون الجوّالون في توسكانا، كما حضوره لأعمال أوبرالية منذ الثامنة من عمره، تحوّل شيئاً فشيئاً إلى المخرج الأهم في عالم الشكسبيريات، فقدم مبكراً في الخمسينيات ومع النجوم الكبار كريتشارد بورتون وإليزابيث تايلور اقتباسه السينمائي لمسرحيّة «ترويض الشرسة». لكنّ اختياره ممثلين مراهقين صغاراً للعب دوري روميو وجولييت، منح مسرحيّة الحبّ الكلاسيكيّة التي تحمل اسمهما، شعوراً حداثياً طازجاً تماهى مع المشاعر الشبابيّة الفائرة لجيل الستينيات، وأعطى كلاسيكيات المسرحيّ البريطانيّ الأشهر حياةً جديدةً عندهم.

كان معروفاً عن زيفّيريللي أنه كان مثلياً، رغم أنّ أنه لم يتاجر بمثليته علناً كفنانين ومخرجين كثيرين. لكنّه لم يتورع عن التغزّل بالممثلين اليافعين الذين عملوا معه. كتب لاحقاً بأنّه تعرض للاعتداء الجنسي من قبل قسّ أثناء ارتياده مدرسة كاثوليكيّة في فلورنسا بعدما توفيت أمه وهو في السادسة. لكن حياته مع ذلك لم تكن بائسة، وقد قدّم عنها ملامح في 1991 من خلال فيلمه «أن تحتسي الشاي مع موسوليني». فيلمٌ أشبه بالسيرة الذاتيّة عبّر فيه عن الأجواء الساحرة لمرافقة صبي يافع ثلّة من سيدات المجتمع الأوروبي والأميركي الأنيقات اللواتي جئن إلى فلورنسا الثلاثينيّات لمعاينة مناخ الثقافة الرفيعة فيها، ولم يلمّح فيه أبداً إلى اتجاهاته الجنسيّة. ولاحقاً تحوّل بيته المسرف في روما إلى ما يشبه نادياً اجتماعياً تلتقي فيه نخبة مشاهير أوروبا في حفلات باذخة تشبه أعماله.

رغم شهرته العالميّة وتاريخه المهنيّ الممتد عبر ستة عقود ومكانته الرفيعة في العالم الأنغلوفوني لا سيّما في بريطانيا - حيث قدّم عدداً من أهم عروض الأوبرا ونصّب فارساً للإمبراطوريّة في 2004 – إلا أنّه ظلّ شخصيّة مثار خلاف في بلاده إيطاليا. لعل مردّ ذلك لسانه السّليط وغروره، وتطوّعه لانتقاد الكبيرة والصغيرة في المجتمع. ولذلك تعرّض لنقد لاذع على فيلمه الأخير «كالاس إلى الأبد» (2002) لأنه – وفق النقاد الإيطاليين الذين بادلهم الكراهيّة دائماً - حشى السرديّة بنوع من الاحتفاء المرضي بالذات. خياراته السياسية انحازت دوماً نحو أقصى اليمين، وكان معادياً عالي الصوت ضد حق الإجهاض. ويقال إنه كان شخصياً نتاج علاقة «غير شرعيّة» وقد تعرّضت أمه لضغوط شديدة كي تتخلص من حملها به. وقد حاول الفوز بمنصب عمدة فلورنسا في أواخر الثمانينيات من دون طائل، لينتخب في 1994 عضواً في مجلس الشّيوخ الإيطالي ممثلاً جزيرة صقليّة عن حزب سيليفيو برلوسكوني «إيطاليا إلى الأمام» وبقي في منصبه لسبع سنوات.

> **ظلّ مثار خلاف في إيطاليا بسبب لسانه السّليط وغروره**

من فيلم «روميو وجولييت»

> **فرانكو زيفّيريللي مخرج سينمائي كبير. لكنه أيضاً صاحب بصمة مهمة في مجال الإخراج المسرحي أو السينمائي لأعمال أوبرالية أو لسير شخصيات موسيقية كبيرة في مجال الكلاسيك الغربي. فقد عمل على كلاسيكيات مؤلفين إيطاليين بشكل أساسي (فيردي، بوتشيني، ليونكافالّو...)، مثل «كافاليريا روستيكانا» و«باغلياتشي» و«لا بوهيم» و«توسكا» و«أوتيلّو» وغيرها، بالإضافة إلى «دون جيوفاني» لموزار وفيلم عن بدايات أسطورة قيادة الأوركسترا الإيطالي العتيق أرتورو توسكانيني. وآخر، في ختام مسيرته عن الديفا الأولى في عالم الأوبرا السوبرانو اليونانية الأصل ماريا كالاس (2002).**

نتفليكس

انتهت تجربة نتفليكس الأولى في اختراق سوق المسلسلات العربي من خلال الإنتاج المباشر، إلى فشل ذريع ثقافياً وتقنياً. ولم يزد مشروعها «جن» الذي أطلقته في 13 حزيران (يونيو) عن أن يكون مجرّد نسخة رديئة من مسلسلات المراهقين الأميركيّة القليلة الدسم وإن أُلبس لباساً أريد له أن يكون أردنياً. ومع ذلك، أثار العمل موجة جدلٍ حاد لم تنته، لا سيّما في الأردن بعدما نكأ جروحاً طبقية واجتماعية اضطرت إثرها السلطات إلى القيام بإجراءات دونكيشوتيّة سعياً للتأي بالنفس عن المشروع الذي كان قد حظي برعاية ملكيّة

العمل الذي سبّب أزمة وصدمة طبقية في الأردن
«جِنّ»: نسخة رديئة من مسلسلات المراهقين الأميركية

ضمن استراتيجيتها التوسعيّة خارج السوق الأميركية المشبعة، اختارت نتفليكس منذ فترة أن تقتحم فضاءات لغوية وثقافية عبر العالم بقيت طويلاً منعزلةً فنياً إلى حدّ كبير، تتلقى المنتجات الثقافيّة الأميركية بحكم الهيمنة، فتستهلكها كأعمال مستوردة، بينما ظلّت تزدرد بشراهة زائدة أعمالاً محليّة بلغات إقليميّة رغم بدائيتها أحياناً، بحكم أنها أقرب ثقافياً واجتماعياً لمزاجات المتلقين. استراتيجيّة هذا الاقتحام كانت ذكية تجارياً بمجملها واعتمدت على شراء أعمال محليّة ناجحة ومن ثم منحها نافذة عالميّة عبر توفيرها لـ 150 مليون مشترك (600 مليون مشاهد على الأقل) بلغات عدّة. هكذا بدأنا نشاهد مثلاً أعمالاً ألمانيّة وإسبانيّة وإسرائيليّة وهنديّة تتبناها نتفليكس ربما بعد موسم أول محلّي ناجح، فتحولها إلى سلسلة مواسم متلاحقة تتوفر لجمهور برج بابل الأميركي هذا لكلّ بلغته المحليّة وفي الوقت نفسه.

الأردن، بوصفه واحة استقرار أمني أقلّه مقارنة بمحيطه الإقليمي الملتهب، بذل جهوداً استثنائيّة قادتها العائلة الحاكمة الملكيّة بنفسها لاستقطاب شركات الإنتاج الأميركيّة إلى البلاد بما يدره ذلك من فوائد اقتصاديّة سواء مباشرة للعائلة أو لاقتصاد الأردني الذي يمشي بفضل تفاهم القوى الفاعلة في الشرق الأوسط على تعويمه لا أكثر ولا أقل. وبالفعل، فإن شركات كبرى بدأت تضع الأردن على خارطة نشاطاتها رغم المنافسة الشديدة من المغرب (يعيبها صعوبة فهم لهجتها المحلية في المشرق) ودبيّ (ليس لديها ما تقدمه سوى عمارات الزجاج والصّحراء الممتدة) ومصر (رغم رخص كلفة الإنتاج تبقى بيئة غير صديقة للأعمال) ولبنان (تركّز للكفاءات الفنيّة رغم سوء البنية التحتيّة وهشاشة الاستقرار الأمني). لعل قرار نتفليكس بتنفيذ «جن» في الأردن وتصوير فيلم The Rise of Skywalker (خاتمة سلسلة «حرب النجوم») وغيرها كان بمثابة نجاح شخصي للملك الأردني وجهوده في هذا المجال. ولذلك سخرت موارد المملكة وأجهزتها بما فيها القوات المسلحة للسهر على حسن تنفيذها من دون أدنى عائق. وقد تمّ تقديم «جن» للصحافة المحليّة والعالميّة قبل إطلاقه للعامة على نتفليكس بأيّام خلال احتفال رسمي رعته العائلة الحاكمة الأردنيّة (ممثلة بالأميرة ريم بنت علي) وترقبه جمهور أردني عريض لا يكاد يصدق أن بلاده ستصل إلى العالميّة، وإن على جناح شركة أميركيّة.

لكن للأسف، فـ «جن» فور عرضه (5 حلقات) أصاب كثيرين بخيبة أمل. حكاية المسلسل ونصّه باهتان، ويبدو كأنه أقرب إلى مسرحية مدرسية ينفذها طلاب أردنيون في مدرسة محليّة غربي عمان لقصة مقتبسة من أحد مسلسلات المراهقين الأميركيّة المعروفة بتفاهة أغلبها، مع أداء ضعيف لفريق العمل في مجمله، تقنياً وفنياً حتى لو غفرنا للممثلين المبتدئين هفواتهم وقلة خبرتهم. لكنّ ما أثار الجدل على مواقع التواصل الاجتماعي لم تكن رداءة المسلسل تحديداً بقدر ما تسبب فيه من حساسية اجتماعية بين طبقتي المجتمع الأردني. بحكم عقود من سياسات التفقير والإفقار وسيطرة الأجهزة الأمنية والانقسامات العرقيّة واحتضان الحركات الإسلاميّة، تحوّل هنا المجتمع إلى ما يشبه عالمين منفصلين يتعايشان من دون اختلاط حقيقي بينهما: عمان الغربيّة حيث العائلة الحاكمة والبرجوازية المحليّة والمستوردة من الدول المجاورة كما الأجانب في عالم متحرر مرفه يستوحي إلهامه في طرائق العيش من الغرب. يقابله بقيّة الأردن المسحوق سواء في شرقي العاصمة أو في مخيّمات الفلسطينيين أو في الأطراف حيث الفقر سيد الموقف بما يتبعه من ضغوط نفسيّة وتجهيل وصراعات على لقمة العيش تمنح المحافظة والبطريركيات الظلام الكافي لتعشعش وتتمدد. المسلسل بقدّم فانتازيا سطحية مسرح أحداثها بين العاصمة عمان وموقع البتراء النبطي التاريخي الهائل، وأبطالها فتيات وصبيان من مدرسة ثانوية أردنيّة. لكن جهل فريق العمل بأساسيات التحليل الطبقي دفعه ليقدّم هؤلاء الممثلون الشبان صورة حقيقيّة صادقة عن ثقافة وسلوكيّات وأجواء تحرر الطبقة البرجوازية المرفهة في مدارس النخبة في عمّان الغربيّة كما لغتها اليومية واهتماماتها وسذاجتها أيضاً. هذه الصورة صدمت الطرفين: غالبية الأردنيين من عالم ما بعد عمّان الغربيّة أصابهم نوع من الصدمة الثقافية لجرأة وبذاءة شبان وفتيات المقلب الآخر واعتبروا أنهم «لا يشبهون أخلاقيّات وسلوك الأردنيين والأردنيّات» أي لا يشبهونهم. في المقابل، صُدم شبان الغربيّة لما اعتبروه تحجر عقول وانغلاقاً فكرياً ومحافظة مفتعلة من غرمائهم خارج عمان الغربيّة تجاه سلوكيّات طالما رأوها نسقاً مقبولاً اعتادوا عليه. لقد وجدت المملكة أخيراً «بريكست» خاصاً بها (على نسق بريكست البريطاني الذي قسم الأمة) لتنشغل به من دون إعلانها حرباً طبقيّة مفتوحة.

ولأن الجدل احتدم بين الطرفين – ولا يزال - لا سيّما بعدما تحولت أدوات التواصل الاجتماعي إلى أداة قريبة وخطرة يسهل توظيفها لاتخاذ المواقف الجذريّة تجاه الآخرين وإغراقهم بالتهم، وكاد «جن» أن يطلق شرارة وعي طبقي (سلبي)، فقد سارعت السلطات الرسميّة إلى محاولة التنصل من المسؤولية والتأي بالنفس عن محتوى المسلسل عبر إطلاق أدواتها التقليديّة الدونكوشيتية الطابع: صدر قرار عاجل من المدّعي العام بمنع المسلسل من العرض، بينما هو على منصة عالمية يرعاها الأصدقاء الأميركيون ولا يمكن عملياً حجبها في وجود السفارة الأميركيّة النافذة في شؤون البلاد. وأطلق مفتي المملكة سلسلة شتائم بحقه من دون تحريمه، وصدرت بيانات تنصل وإدانة من الأجهزة ذاتها التي جعلت المسلسل ممكناً: سلطة إقليم البتراء وهيئة الإعلام الأردني والهيئة الملكيّة للأفلام. ويُعتقد أن مجلس النوّاب الموالي بكليته للسلطة، سيناقش قضيّته في جلسة علنيّة.

> **يخاطب «جنّ» شباب نخبة عمان الغربيّة**

فنياً، فإن «جن» كان، قبل إطلاقه، مليئاً بالوعود. من المفترض أن يكون صورة إيجابية عن الأردن والشرق الأوسط الجديد، ونقلة محسوبة لفتح فضاء المسلسلات العربية التقليدية الغارقة في وحول المشاكل الذاتية والاجتماعية أو كليشيهات القوالب التاريخيّة التي لم تعد ترضي الأجيال الجديدة، على أنماط الأعمال الغربيّة الجديدة (مسلسلات المراهقين والغرائبيات والتحقيقات الجنائيّة...)، ناهيك عن استناده إلى رمزية الجن التاريخيّة من التراث الثقافي العربي القديم، كما توظيف مدينة البتراء المذهلة لمواقع للتصوير. لكن «جنّ» خيّب كلّ وعوده وارتضى لنفسه بأن يكون مجرد نسخة شاحبة رديئة من ميلودراميات المراهقين الأميركيّة التي تقوم على افتراض أن الوصول لهذه الفئة من المشاهدين يتم على أساس تقديم ممثلين صغار السن يعيشون أجواء توتر جنسي لحظيّ في إطار قصص من غرائبيّات لا عقلانيّة (مصاصو دماء، وظواهر خارقة للطبيعة، وزوار فضائيون وما إلى ذلك) من دون السماح بتطور الشخصيات نحو التعقيد كي لا يفقد الجمهور المستهدف المتسم بالضحالة، وفق ما يراه منتجو هذا النوع الفنيّ، القدرة على الإمساك بخط السّرد.

استيراد هذا النموذج الأميركي المسطّح كما هو أفقد «جنّ» القدرة على مخاطبة الشباب الأردني، طبعاً خارج مدارس نخبة عمان الغربيّة حيث تفوق رسوم بعضها السنويّة تكاليف الدراسة في «جامعة هارفرد». شباب يعاني من قائمة طويلة من التحديات الوجوديّة والاقتصادية والإنسانيّة، بل الوطنيّة الناتجة عن البنية الشديدة الطبقيّة للمجتمع، وليست لديه الرفاهيّة اللازمة للاكتفاء بأزمة التوتر الجنسي وتفتح الشهوات فقط. ورغم بداية جيّدة نوعاً ما للحلقة الأولى، لم تساعد القصّة المهلهلة على تقديم ما يشغل الجمهور لاحقاً عن القبل المخطوفة، والإيحاءات الغرامية والتعابير الشوارعيّة الطابع، لا سيما على ألسنة الفتيات. تاه السرد متردّداً مملاً خلف علاقات الجنسين المفتعلة، قبل أن ينتهي كل شيء فجأة من دون تقديم حلول درامية مقنعة. بالطبع، هذا كلّه لا يُلام عليه الممثلون الشبان الأردنيون عديمو الخبرة بقدر ما يسجّل تجربة فاشلة لطاقم العمل من المكتب الإقليمي لـ «نتفليكس الشرق الأوسط»، إلى منتجي العمل الأخوين إلان وراجيف داساني، مروراً بالمخرج اللبناني مير جان أبي شعيا، والمتعاونين المحليين على كتابة السيناريو. وحتى لو افترضنا أن العمل سيشاهد من قبل جمهور معولم ليس لديه معرفة بأزقة الشأن المحلي الأردني، فإن خلطة الخدع البصرية الهزيلة والشخصيات المُصدَقة وأداء الممثلين الضعيف. وبالذّات الشخصيات الثلاث المحوريّة سلمى ملحس (دور ميرا ميرا) وسلطان الخيل (ياسين)، وحمزة أبوعقاب (كيراس). مع السيناريو المفكك والمرتبك جعلته عملاً استهلاكياً استشراقيّاً من النوع الذي يستعمل لمرّة واحدة ثم يلقى في سلّة المهملات. وقد فشل العمل فشلاً ذريعاً في الإفادة من سلاحيه الأهم: أساطير ميثولوجيا الجن العربيّة القديمة حيث قدمت مسطحة غير مفهومة ودائماً وفق النموذج الهوليوودي الذي أكل الدّهر عليه وشرب، أو موقع البتراء الاستثنائي الذي اكتفى طاقم العمل باستعمال الصور السياحيّة التقليديّة له من دون الغوص في إمكاناته البصريّة الهائلة.

مع ذلك، فلا بدّ من الإشادة بثلاث جزئيّات تتعلق بـ «جنّ». أولها تلك المحاولة الجنينية لتقديم نموذج جندري مختلف عن المرأة الأردنية والعربية تتولى فيه دور المبادرة والاستقلالية، لا سيما في دور ميرا (إنهاء وإطلاق العلاقات، ندّية المبادرة الجنسيّة، التفرد على البطريركيات التقليدية...) لكن تلك المحاولة أجهضت ولم تزّ النّور نتيجة ضعف القصّة وتكلّس الشخصية كما افتعال البذاءة اللغوية، بغض النظر عن السياق الدراميّ للقصّة. وثانيها حماسة الممثلين الأردنيين الشبان لتقديم عمل عالميّ. التي قضى عليها فريق العمل. لكنّها وأعدة بإمكان إطلاق ممارسة سينمائيّة وفنيّة أردنيّة حقيقية خارج قمقم مسلسلات البداوة المخصصة للتصدير نحو سوق الخليج ودراما التهريج، مساحة التنفيس الفنيّ المحدودة للمحتجزين في تجربة الكيان الأردني. وثالثها: اقتصار عدد حلقات «جنّ» على خمس. رغم خطورة أن يكون هناك لدى «نتفليكس الشرق الأوسط» تفكير بموسم تالٍ. إذ لا يمكن تخيّل العواقب الممكنة لو أن هذا السيناريو ذاته قدّم في 10 أو 13 حلقة كما هو المعتاد.

بالطبع، هناك أعمال أخرى في جعبة الشركة الأميركيّة، سيطلق بعضها قريباً، وتستهدف استكمال بناء رأس جسر في سوق الاستهلاك العربي، وستفرض نفسها. مهما كانت رديئة فنياً أو ثقافياً. على أذواق المتلقين التوّاقين للخروج من أسر ظاهرة مسلسلات الدراما التقليديّة العربيّة القاتمة. ولذلك، فـ «جن» بهذا المقياس أساء ميكراً لحلم تحويل الأردن إلى قاعدة انطلاق فني غربي نحو العالم العربي ولطموح الشّبان الأردنيين بالوصول إلى العالميّة، وسيدفع المنتجين الأميركيين الأثرياء الراغبين بالانتفاع من مواقع التصوير الأردنيّة إلى اقتصار أدوار الممثلين المحليين على أدوار الكومبارس أو المخلوقات العجيبة التي ترتدي أقنعة تماماً كما يحدث في وادي رم الساحر (جنوب الأردن) على يد جيه جيه أبرامز وفريق فيلم «سكايوولكر».

سعيد...

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 17 حزيران 2019 العدد 3783

صورة وخبر

على هيئة قارب شراعي، ترسو استراحة ملكية على الشط الشرقي لنيل القاهرة، استطاعت بمقتنياتها وتحفها الأثرية أن تجذب صنّاع الفن السابع على مدار عقود. إنّها استراحة «ركن فاروق» في حلوان (جنوبي العاصمة المصرية) التي تعود إلى ملك مصر فاروق الأول. وبعد سنوات من تحول مصر إلى جمهورية، قرّرت السلطات تحويل الاستراحة إلى متحف، جمعت فيه مقتنيات للملك من قصور واستراحات محافظات مصرية أخرى من بينها قصرا عابدين في القاهرة ورأس التين في الإسكندرية (أحمد السيد ـ الأناضول).

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

شهوة

«إلى فهد يكن...»

كم هو جميلٌ و مُغْبِط
أنْ أكونَ لا أزالُ (كما لو أنني أُقِيمُ في أحلامِ نفسي)
فكرةً غامضةً في بالِ والديْ وأحلامِ والدتي
(اللَّذَين لم يَحضرا إلى الحياةِ بعد)
لأَنتظرَ، على أقلّ مِن مَهلي (مُستهدياً بخرائطِ غريزتي لا أكثر)
الموعدَ الأمثلَ ليومِ ميلاديَ السعيد
في ضاحيةِ المستقبل.

2018/7/10

المَلِك

ليس أمامَ ملكٍ خائف، أيِّ ملكٍ خائف،
غير أنْ يأتمنَ حُرّاسَهُ على حياتِه..
حرّاسَهُ «الأوفياءَ» الذين:
قلبُهُ تحتَ رحمتِهم
وروحُهُ مُعَلَّقةٌ بنِصالِ خناجرِهم.

2018/7/18

حركة مقاطعة «إسرائيل» رؤية إنسانية وإيمانية

تدعو حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» إلى محاضرة يلقيها الأكاديمي اللبناني خريستو المر (الصورة) بعد غدٍ الأربعاء في «المركز الصحي الاجتماعي» التابع لبلدية الغبيري تحت عنوان «حركة مقاطعة «إسرائيل»: رؤية إنسانية وإيمانية». سيتناول المر التحدّيات التي تواجه الـ BDS، معرّجاً على المواقف الانهزامية التي تحاربها في بلادنا، إلى جانب دور الكنيسة في الخارج في مقاطعة العدو مقارنةً بدورها في الداخل، كما يتحدّث عن مآلات الـ BDS، مخصّصاً مساحة لشهادة شخصية عن تأسيس مجموعة «أساتذة من أجل فلسطين» في كندا.

الأربعاء 19 حزيران (يونيو) الحالي ـ الساعة السادسة والنصف مساءً ـ «المركز الصحي الاجتماعي» التابع لبلدية الغبيري.

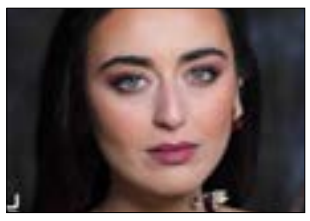

فايا يونان تروي «حكايا القلب»

في 26 حزيران (يونيو) الحالي، تطلق فايا يونان (الصورة) رسمياً ألبومها الثاني «حكايا القلب» ضمن حفلة تحييها (الفرقة الموسيقية بقيادة ريان الهبر) في «ميوزكهول». بعد حوالى ثلاث سنوات من إصدار «بيناتنا في بحر»، تكشف المغنية السورية الشابة عن مشروعها الجديد المؤلّف من ثماني أغنيات منوّعة تعاونت فيها مع أسماء عدّة، وأطلقت غالبيتها بشكل منفصل على السوشال ميديا خلال الأشهر القليلة الماضية. من بينها: «صدى موالنا»، و«غنّ»، و«يا قاتلي»، و«يمكن نسي»، و«فليتك تحلو»... وفي 30 حزيران، تنتقل فايا إلى عمّان للقاء الجمهور الأردني للغاية نفسها.

الأربعاء 26 حزيران ـ 20:30 ـ «ميوزكهول» (واجهة بيروت البحرية). للاستعلام: 01/361236

متحف «نابو»: رسومٌ تركت أثراً في الفن اللبناني

أوّل من أمس السبت، افتتح في متحف «نابو» معرض «رسومٌ تركت أثراً ـ مختارات من الفن اللبناني» (تنسيق فني ياسمين نشابة طعان) المستمر لغاية 12 أيلول (سبتمبر) 2019. يضم المعرض رسومات لفنانين لبنانيين، ويتيح فرصة النظر في الفرق غير الواضح عموماً بين الرسم كرسم «تحضيري» وكعمل فني «جاهز». يهدف المعرض إلى إيضاح الطرق العديدة التي تعتبر فيها الرسومات «شهادات واضحة عن الممارسات الفنية، وبقايا سير ذاتية ووثائق تاريخية شاهدة عى أوقات إنتاجها». فهو يرسم مساراً للفنان، في نجاحه وأحياناً في فشله، حتى «إيجاد الاستقلالية والمصلحة الفنيتين في تاريخ الفن، بدءاً من عهد متصرفية جبل لبنان إبّان الإمبراطورية العثمانية، مروراً بالانتداب الفرنسي والاستقلال وإنشاء أولى مؤسسات الفنون الجميلة في لبنان وانتشار ثقافة المعارض الفنية في بيروت في الستينيات، والحرب الأهلية وما بعدها...». ينتمي الفنانون المعروضة أعمالهم إلى مدارس مختلفة، ويراوحون من روّاد الحداثة الفنية وصولاً إلى المعاصرين. نذكر منهم: داوود القرم، وخليل الصليبي، وصليبا الدويهي، وسلوى روضة شقير، وإتيل عدنان، وعمر الأنسي، ولور غريّب، وحسين ماضي، وجميل ملاعب، ومحمد الرواس...

مدخل منزل عمر الانسي (حوالى عام 1940 ـ زيت على قماش ـ 42 × 34 سنتم)

«رسومٌ تركت أثراً»: لغاية 12 أيلول ـ من الأربعاء إلى الأحد ـ من الساعة 10:00 حتى 19:00 ـ
متحف «نابو» (الهري ـ قضاء البترون/ شمال لبنان).
الدخول مجاني. للاستعلام: 06/541341 أو 06/541941 أو info@nabumuseum.com

وردة و«البرج» قصة فلسطينية

يدعو «مركز المعلومات العربي للفنون الشعبية» (الجنى) في 26 حزيران (يونيو) الحالي إلى حضور فيلم الأنيمايشن «البرج» (2018 ـ 74 د ـ إخراج النرويجي ماتس غرورد) في «دار النمر للفن والثقافة». سبقت للشريط المشاركة في مهرجانات عربية ودولية، وهو يتناول قصة الطفلة «وردة» التي تعيش في مخيم برج البراجنة للاجئين الفلسطينيين في لبنان وترتبط بجدّها الذي يوشك على مفارقة الحياة لكنّه يحرص على تسليمها مفتاح منزله الذي تركه قسراً وهو طفل مع أسرته بعد نكبة الـ1948. هكذا، تبدأ «وردة» في التعرّف إلى تاريخ عائلتها وتاريخ الشعب الفلسطيني عبر ثلاثة أجيال من اللاجئين.

س:19:00 مساء الأربعاء 26 حزيران ـ «دار النمر» (كليمنصو ـ بيروت). للاستعلام: 01/367013

رأس المال

في العدد

02
توفيق كسبار
السلطة بين الكلام والواقع

02
أمين صالح
إعفاء اليوروبوندز من الضريبة

04
فيفيان عقيقي
تنامي أزمة القروض المتعثّرة

07
رولى الصغير
الحاجة إلى اقتصاد سياسي نسوي

08
غسان ديبة
عصر الآلة الثاني في المنطقة العربية

0,4% من المدينين يستحوذون على 57% من الديون

يستأثر 1.443 مقترضاً، أو 0.2% فقط من مجمل المقترضين، بنصف قيمة القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاصّ (الشركات والأسر والأفراد)، أي نحو 34.3 مليار دولار. هذا التركّز الشديد في القروض يعكس التركّز المقابل في الودائع. ويكشف أن كبار المودعين الذين يحصدون الحصّة الأكبر من مدفوعات الفائدة المموّلة بمعظمها من المال العام، هم أنفسهم كبار المقترضين الذين يستفيدون من دعم الفوائد على القروض، المموّل بدوره من المال العام!

ترتبط القروض المصرفية بسمعة سيّئة، فلا أحد يرغب أن يكون مديوناً إلّا إذا كان هذا الدَّيْن يدُرّ عليه دخلاً أعلى من الفائدة التي سيسدِّدها للبنك، بمعنى أن يكون الدَّيْن قابلاً للتوظيف بفائدة أو ربح أعلى من الفائدة المدفوعة عليه. ولكن هذه الوظيفة «المُربحة» للدَّيْن ليست مُصمّمة إلّا لعدد ضئيل جدّاً من المقترضين، هم أصحاب الرساميل الذين يستحوذون أصلاً على الحصّة الأكبر من الدخل والودائع والملكية والثروة والنفوذ، في حين أن العدد الأكبر من المقترضين هم في الواقع أسر وأفراد وروّاد أعمال وأصحاب مشاريع صغيرة ومتوسِّطة، اضطروا للاستدانة من المصارف بفائدة مرتفعة وفي مقابل رهون ثمينة، سواء لتمويل الاستهلاك أو السكن أو التعليم أو شراء سيّارة أو الاستثمار في نشاط اقتصادي غالباً ما يكون محفوفاً بمخاطر كبيرة وكثيرة.

وفق الإحصاءات التي نشرها مصرف لبنان للفصل الرابع من عام 2018، يوجد 626 ألفاً و839 قرضاً ممنوحاً من المصارف إلى زبائنها، تبلغ قيمتها نحو 69,5 مليار دولار. ما يجدر الانتباه إليه أن ربع هذه القروض تقريباً، بما فيها القروض السكنية، هي قروض مدعومة من المال العام، سواء عبر الموازنة العامّة مباشرة أو عبر مصرف لبنان، أي أن جميع المقيمين في لبنان يُجبَرون على تسديد جزء من كلفة الفائدة على هذه القروض. وكذلك يجدر الانتباه إلى أن 10% من مجمل القروض للقطاع الخاص هي هالكة أو مشكوك بتحصيلها، أي أن المستفيدين منها لم يستمرّوا في تسديد أصل القرض والفوائد، والمفارقة اللافتة أن ذلك لا يشمل القروض الصغيرة، التي لا تزال تسجِّل مستويات عالية جدّاً من الالتزام بالتسديد.

هذان العنصران، الدعم والتوقّف عن السداد، يمثِّلان المدخل المناسب لعرض الإحصاءات المُتعلّقة بتوزّع القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص وفقاً لشرائح المقترضين، وبالتالي محاولة فهم خارطة المستفيدين من القروض ودعم فوائدها.

تقسّم هذه الإحصاءات المقترضين إلى 8 شرائح وفقاً لقيمة القرض. يتبيّن أن 15,4% من مجمل المقترضين (96 ألف و227 قرضاً) يقعون في شريحة المقترضين الذين لا تتجاوز قيمة قرض كلّ منهم الـ5 ملايين ليرة لبنانية. تبلغ حصّة هؤلاء 0,2% من مجمل قيمة القروض، ويبلغ المعدّل الوسطي للقرض نحو 1,393 دولاراً. ويشكّل المقترضون الذين تتراوح قيمة قروضهم بين 5 ملايين و25 مليون ليرة الشريحة الثانية، وتضمّ نحو نصف المقترضين (47,4%)، ولا تتجاوز حصّة هؤلاء من مجمل قيمة القروض 3,5%، بمعدّل وسطي للقرض يبلغ 8,292 دولار.

هاتان الشريحتان الأولى والثانية تمثِّلان معاً نحو 62,8% من عدد المقترضين (393 ألف و328 قرضاً)، إلّا أن حصّتيهما مجموعتين لا تشكِّلان سوى 3,7% من مجمل القروض (2,467 مليار دولار)، أي أن المعدّل الوسطي للقرض الواحد يبلغ 6 آلاف و272 دولاراً فقط لا غير، وهي بأكثريتها الساحقة قروض شخصية استهلاكية، لا تنال أيّ دعم، بل تُعدّ كلفة الفائدة عليها هي الأعلى.

تضمّ الشريحة الثالثة المقترضين الذين تتراوح قيمة قروضهم بين 25 مليون و100 مليون ليرة، ويشكّل هؤلاء نحو 20,6% من مجمل المقترضين، وتبلغ حصّتهم نحو 5,9% من مجمل قيمة القروض، بمعدّل وسطي يبلغ 31,6 ألف دولار لكلّ قرض. وتضمّ الشريحة الرابعة نحو 14,1% من المقترضين، الذين تتراوح قروضهم بين 100 مليون و500 مليون ليرة، وتبلغ حصّتهم نحو 16,6% من مجمل القروض، بمعدّل وسطي للقرض يبلغ 130 ألف دولار. تضمّ الشريحتين الثالثة والرابعة نحو 217 ألف و648 مقترضاً (34,7% من مجمل المقترضين) وتبلغ قيمة قروضهم 15,6 مليار دولار، بمعدّل وسطي للقرض يبلغ 71 ألفاً و822 دولاراً. وهي بمعظمها قروض شخصية استهلاكية وسكنية، بالإضافة إلى عدد قليل من القروض الاستثمارية.

أمّا الشريحة الخامسة فتضمّ 1,2% من المقترضين، الذين تتراوح قروضهم بين 500 مليون ومليار ليرة، وتبلغ حصّتهم 4,9% من مجمل القروض، بمعدّل 652,6 ألف دولار لكلّ قرض.

إن مجموع هذه الشرائح الخمس (شرائح القروض التي تتراوح بين ليرة واحدة ومليار ليرة) يمثّل نحو 98,7% من مجمل المقترضين، إلّا أن حصّتهم لا تمثّل سوى 31,1% من مجمل القروض.

في المقابل، يستأثر 1,3% من المقترضين (8 آلاف و389 مقترضاً) بنحو 68,9% من القروض (47,9 مليار دولار). إذ تضمّ شريحة القروض بين المليار و5 مليارات ليرة نحو 0,93% من مجمل المقترضين، يستحوذون على 11,8% من مجمل التسليفات، بمعدّل وسطي يبلغ 1,4 مليون دولار لكلّ قرض. وتضمّ شريحة القروض بين 5 مليارات و 10 مليارات ليرة نحو 0,18% من مجمل المقترضين، يستحوذون على 11,9% من مجمل قيمة القروض بمعدّل وسطي للقرض يبلغ 4,6 مليون دولار، بالإضافة إلى الشريحة الثامنة الأخيرة التي تضمّ 0,2% من المقترضين الذين تتجاوز قروضهم 10 مليارات ليرة، وهؤلاء هم بيت القصيد، إذ يستحوذون وحدهم على 49,4% من مجمل القروض، بمعدّل وسطي يبلغ 23,8 مليون دولار للقرض.

السلطة اللبنانية بين عالم الكلام وعالم الواقع

توفيق كسبار
اقتصادي. خبير سابق في صندوق النقد الدولي

غريب أمر السلطة اللبنانية. فمنذ مؤتمر «باريس 1» في عام 2001 وهي تتعهّد السياسات الإصلاحية التي لم يتبعها سوى المزيد من الديون والمزيد من الكلام عن الإصلاح. الموازنة من أهم الأعمال السياسية التي تقوم بها أي حكومة وأي مجلس نيابي. وبدل ترداد الكلام الفارغ عن الإصلاح والحاجة إلى «رؤية اقتصادية»، فإن مشروع الموازنة بحدّ ذاته وبأرقامه يظهر بوضوح تلك «الرؤية» أو بالأحرى طبيعة السياسة الاقتصادية الفعلية للسلطة وموقفها الفعلي من الإصلاح.

هل تعتقدون فعلاً أن هذه السلطة العاجزة أمام مشكلة نفايات، تحوّلت أزمة نفايات مستمرّة منذ سنوات، باستطاعتها إنجاز إصلاحات لدرء انهيار نقدي ومالي تزداد مخاطره يوماً بعد يوم؟ المسألة ليست مسألة قدرة بل إرادة، إذ لكلّ أزمة حلول. ومشروع موازنة عام 2019، كما السياسة النقدية لمصرف لبنان، يوفّران بالأرقام برهاناً قاطعاً عن عدم اهتمام السلطة اللبنانية بأي إصلاح، مالياً كان أو نقدياً.

السلطة غير جدّية مالياً

على الرغم من كلّ الكلام عن الإصلاحات في مشروع موازنة 2019، فإنه يمكن تلخيصها بارتفاع في نسب الضرائب والرسوم، وازدياد في إجمالي النفقات، وليس بالتقشّف، على الرغم من التخفيض في كلفة الفوائد بأكثر من 700 مليون دولار من خلال تمويل مصرفي مدعوم بنسبة فائدة 1% فقط. هذا جوهر مشروع الموازنة الموضوعي مهما كانت التفاصيل. والمشكلة الإصلاحية هنا تكمن في أن هذه السلطة لا تعالج أياً من المجالات التي تشكّل مصادر لصفقاتها ومحاصصاتها السياسية. لو تمّ ذلك، لكان بإمكان السلطة توفير إيرادات إضافية مقدارها عدّة مليارات من الدولارات، من دون أي زيادة في الضرائب أو الرسوم. وهذه المجالات عديدة وتقريباً في كلّ ثنايا الدولة، تستدعي بالأخص ضبط التهريب والتهرّب في: الجمارك، الضريبة على القيمة المضافة، النفط والكهرباء، الاتصالات، مرفأ بيروت، المقالع والكسّارات، الأملاك البحرية والنهرية والإيجارات ...

أمّا العجز المُقدّر رسمياً في مشروع موازنة عام 2019 بـ7,6% من الناتج المحلّي (أو نحو 4,5 مليارات دولار) فلا علاقة له بالواقع. فهو ناقص، حتّى مع اعتماد كلّ الإيرادات والنفقات المُدرجة في مشروع الموازنة كما هي. والسبب هو عدم إدراج نفقات يجري صرفها كلّ سنة، إنّما لا تُلحظ عادة في مشروع الموازنات. فإذا اعتمدنا في تقديراتنا لهذه النفقات المبالغ نفسها المُسجّلة في عام 2018، نجد أنه يجب إضافة المبالغ التالية في مشروع الموازنة: صافي عمليات الخزينة (عجز 600 مليون دولار)، ونفقات استثمارية بتمويل خارجي (200 مليون)، وتحويلات إضافية إلى مؤسّسة كهرباء لبنان (100 مليون على الأقل) لتصل الإضافات إلى 900 مليون دولار، والعجز في مشروع الموازنة إلى نحو 5,4 مليارات دولار أي 9,1% من الناتج المحلّي.

أمّا العجز المتوقّع فعلياً في عام 2019 فهو أمر آخر، لأن تطبيق الموازنة كما هي مُقترحة سوف يسري في أحسن الأحوال على النصف الثاني من السنة فقط، فيما يتوقّع أن ينتج النصف الأوّل عجزاً قريباً من نصف العجز المُحقّق في عام 2018 (نحو 6,2 مليارات دولار). كلّ هذا يعني أن العجز الفعلي المتوقّع في 2019 سيكون 5,8 مليارات دولار تقريباً، أو نسبة 9,7% من الناتج المحلّي. هذا مع العلم بأن وزارة المال ضخّمت تقديراتها لنسب النموّ وحجم الناتج المحلّي للعامين 2018 و2019 ليَصِل تقديرها للناتج إلى أقل بقليل من 60 مليار دولار لعام 2019. إلّا أن تقديرات أكثر واقعية تقول بنحو 58 مليار دولار نظراً إلى أن إدارة الإحصاء المركزي وصلت إلى نسبة نموّ حقيقي مقدارها 0,6% فقط في عام 2017، ونظراً إلى عدم تحسّن، إن لم نقل تردّي النشاط الاقتصادي في ما بعد، ما يعني أن تقديراً أكثر واقعية للعجز المالي لعام 2019 هو 10% من الناتج.

> العجز الفعلي المتوقّع في 2019 سيكون 5,8 مليارات دولار تقريباً، أو نسبة 9,7% من الناتج المحلّي

سياسة مصرف لبنان تحمل مخاطر نقدية ومصرفية كبيرة

يقول المفكّر نعوم تشومسكي: «إذا تُعيد سرد المقولات التي يردّدها الجميع، أو تقول شيئاً حقيقياً فيبدو كأنه شيء آتٍ من المريخ». هذا قول ينطبق على السياسة النقدية لمصرف لبنان. فنحن لا نزال نرى أن ما يُسمّى «هندسات مالية» يقوم بها مصرف لبنان تحمل مخاطر تتراكم منذ سنوات على الوضع النقدي والمالي. وهذه باعتقادنا أكبر من مخاطر العجز في الموازنات والدَّيْن الحكومي المتنامي.

إن العنصر الأساس في تلك «الهندسات المالية» يكمن في اقتراض مصرف لبنان للدولار من المصارف بشكل متزايد منذ سنوات وبنسب فوائد تُعتبر مرتفعة بأي معيار. وعلى الرغم من أن مصرف لبنان لا ينشر أية أرقام عن حجم وكلفة عمليّاته بالدولار مع المصارف، إلّا أن معلومات عديدة في القطاع المصرفي ومؤشّرات رسمية تعطي تقديرات معقولة جدّاً. فمصرف لبنان يقترض الدولار من المصارف بمعدّل كلفة 7% سنوياً. ويُضاف إليها، بمثابة «إكرامية» للمصارف، قروض موازية لها بالليرة بفائدة 2% سنوياً. في حين تعيد المصارف فوراً إيداع تلك المبالغ بالليرة لدى مصرف لبنان بمعدّل فائدة يتعدّى 10% سنوياً. أي أن المردود الفعلي لودائع المصارف بالدولار لدى مصرف لبنان يناهز 15% سنوياً!

لا عجب أن ترتفع نسب الفائدة بشكل قوي في الأسواق المالية في لبنان، في حين أنها تهبط باستمرار في الأسواق العالمية. فمردّ هذا الارتفاع يعود أساساً وأوّلاً إلى سياسة مصرف لبنان النقدية التي أوردنا أعلاه. وهذه سياسة مُكلفة جدّاً، لمصرف لبنان ولكلّ الاقتصاد اللبناني. ففوق تقديراتنا، إن مجمل ديون مصرف لبنان بالدولار لمصلحة المصارف المحلّية تتعدّى 80 مليار دولار، وكلفتها الصافية بالدولار هي 4,5 مليارات دولار سنوياً تقريباً. أمّا الكلفة على الوضع المصرفي والاقتصاد ككلّ فهي أهمّ بكثير.

فمن أهمّ الأهداف التي أعلنها مصرف لبنان «للهندسات المالية» تعزيز احتياطاته بالعملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات ودعم النشاط الاقتصادي. أمّا في الواقع، فلم يتحقّق أي من هذه الأهداف، إذ إن احتياطي مصرف لبنان في تراجع مستمرّ على الرغم من ازدياد اقتراضه بالدولار، وعجز ميزان المدفوعات في ارتفاع مستمرّ. أمّا في المجال المصرفي، فمجمل قروض المصارف للقطاع الخاص، أي للنشاط الاقتصادي عموماً في لبنان، انخفض بأكثر مما يوازي 10 مليارات دولار منذ آخر عام 2017 لغاية آخر نيسان 2019، والسبب يعود إلى السياسة النقدية التي دفعت المصارف إلى الانسحاب تدريجاً من تمويل النشاط الاقتصادي المحلّي وإلى حصر علاقاتها المُربحة جدّاً بمصرف لبنان. وبالفعل، فقد أصبح مجمل قروض المصارف لمصرف لبنان يوازي 55% من مجمل ميزانياتها، ونرى أن هذا الارتباط القوي والاستثنائي لوضع المصارف بمصرف لبنان يشكّل التطوّر الأكثر مدعاة للقلق.

إنه لأمر مستغرب، ومحزن، فعلاً، أنه إزاء هذا الوضع النقدي والمصرفي الخطير لا نجد أحداً من السلطات التنفيذية، أو التشريعية، أو الرقابية أو بالأخصّ في جلّ وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة، يجرؤ على طرح حتى تساؤل حول هذا الواقع الخطير المُتعلّق بمصرف لبنان والمصارف. أو ربّما أن الأمر ليس مستغرباً.

المسألة المُلحّة حالياً ليست في تأمين الحصول على أموال قروض «سيدر»، فهذه مسألة ثانوية بالنسبة إلى المسألة الأساس التي تقتضي الحدّ من مخاطر الانهيار النقدي من خلال إقناع الأسواق المالية في الداخل والخارج بأن السلطات اللبنانية جادّة فعلاً في ضبط سياستها المالية وسياستها النقدية أيضاً. إلّا أن كلّ المؤشّرات لغاية الآن تدلّ بوضوح على عدم جدّية السلطات اللبنانية في أي مجال إصلاحي.

انجل بوليغان ـ المكسيك

إعفاء اليورو بوندز من الضريبة خسارة 208 ملايين دولار من الأموال العامّة

أمين صالح
مدير المؤسّسة اللبنانية للخدمة الضريبية

في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة إلى تخفيض عجز الموازنة، بعد أن أدركت تأخّرة خطورة انزلاق الوضع المالي إلى عنق الزجاجة، وذلك عن طريق التقشّف بخفض النفقات وزيادة الإيرادات، فعمدت إلى خفض الإنفاق الاستثماري واستحداث وزيادة ضرائب جديدة، ومنها الضريبة التصاعدية على معاشات المتقاعدين العسكريين والمدنيين، واقتطاع نسبة معيّنة من معاشات المتقاعدين العسكريين كمساهمة في نفقات الطبابة والاستشفاء، وتخفيض مساهمة الدولة في موازنة الجامعة اللبنانية وصندوق تعاضد أساتذتها، وكذلك بالنسبة إلى القضاء. في المقابل، عمدت الحكومة إلى إعفاء فئات واسعة من المكلّفين بالضرائب والرسوم من غرامات التحقّق والتحصيل المفروضة عليهم بنتيجة مخالفتهم القوانين والأنظمة الضريبية، وصلت إلى حدّ الإعفاء من 85% و100% من الغرامات و50% من الضرائب في بعض الحالات. وهي تستعدّ لإحالة قانون حول التسوية الضريبية لجميع المكلّفين إلى مجلس النواب.

في ظلّ هذه المَعمَعة من النقاشات حول موازنة العام 2019، وما يرافقها من احتجاجات نتيجة استشعار فئات شعبية ومهنية واسعة بسعي الحكومة إلى زيادة العبء الضريبي عليها، وتحت شعار زيادة معدّل الضريبة على الفوائد من 7% إلى 10%، تلجأ الحكومة إلى إعفاء سندات الدَّيْن بالعملة الأجنبية من هذه الضريبة، من دون أي مُبرّر مالي أو اقتصادي. وإليكم التفاصيل :

بموجب المادة 51 من قانون موازنة العام 2003 (القانون رقم 497 تاريخ 2003/01/30)، تمّ تعديل الضريبة على دخل رؤوس الأموال المنقولة (ما يُسمّى ضريبة الباب الثالث)، وتمّ فرض هذه الضريبة بمعدّل 5% على فوائد وعائدات وإيرادات الحسابات الدّائنة المفتوحة لدى المصارف وحسابات التوفير والودائع وسندات الخزينة اللبنانية. وإذا كانت هذه الفوائد والعائدات داخلة ضمن أرباح مؤسّسات مصرفية أو مالية أو تجارية بموجب المادتين 8 و70 من قانون ضريبة الدخل، فإنها تبقى خاضعة لضريبة الـ5% وتنزَل قيمة الضريبة المسدّدة عنها من الضريبة على أرباح ممارسة المهنة.

> تسعى الحكومة إلى إمرار تعديل في مشروع قانون موازنة 2019 يعفي سندات الخزينة بالعملات الأجنبية من الضريبة

وبذلك يكون المشترع، حتى إصدار القانون 2017/64، قد تجنّب الازدواج الضريبي، إذ إن المؤسّسات (بما فيها المصارف) التي تحقّق فوائد وعائدات وإيرادات من رؤوس الأموال المنقولة (بما فيها سندات الخزينة)، تخضع لضريبة في الوقت نفسه أرباحاً من ممارسة نشاطها الاقتصادي، تخضع لضريبة واحدة فقط هي الضريبة على الأرباح التجارية أو الصناعية أو المهنية، وتكون ضريبة الـ5% بمثابة دفعات شهرية على حساب الضريبة الأولى.

أمّا بموجب القانون الرقم 64 تاريخ 2017/10/20، فقد رفع معدّل الضريبة من 5% إلى 7%، واعتبرت قيمة هذه الضريبة المسدّدة عبئاً ينزَل من إيرادات المؤسّسات التي تحقّق فوائد وعائدات وإيرادات من رؤوس الأموال المنقولة الموظّفة. وأخضع الربح الناتج عن مقابلة الإيرادات الكاملة، بما فيها الفوائد وأعباء التشغيل، للضريبة على الأرباح بمعدّل 17%، ويكون المشترع قد أخضع فوائد وعائدات وأرباح رؤوس الأموال المنقولة (بما فيها إيرادات وفوائد سندات الخزينة) لضريبتين في السنة المالية نفسها، لكن هذا الإخضاع هو إخضاع جزئي وليس إخضاعاً كاملاً، إن قسماً من هذه الفوائد سيغطّي قسماً من أعباء تشغيل المؤسّسة، ولن يعتبر أرباحاً خاضعة لضريبة الباب الأوّل، والقسم الآخر هو الذي يخضع للازدواج الضريبي.

لقد كان واضحاً ومؤكّداً، وبصراحة النصّ القانوني الحرفي الوارد في قانون موازنة العام 2003 أو في القانون الرقم 2017/64، أن «فوائد وإيرادات سندات الخزينة اللبنانية» كافّة خاضعة للضريبة، من دون أي تمييز بين العملات التي تصدر بها هذه السندات. وتاكيداً لذلك، فقد ورد في البند (5) من المادة 51 من قانون موازنة العام 2003 النصّ الحرفي التالي: «خلافاً لأي نصّ آخر تخضع لأحكام قانون ضريبة الدخل (المرسوم الاشتراعي رقم 59/144 وتعديلاته) ولضريبة الباب الثالث منه وبمعدّل خمسة بالمئة (5%)... 5- فوائد وإيرادات سندات الخزينة اللبنانية». وورد النصّ الحرفي نفسه في المادة 17 من القانون الرقم 2017/64 (ولم يتعدّل إلّا معدّل الضريبة).

وبصراحة هذين النصّين المذكورين أعلاه، فإن فوائد وإيرادات سندات الخزينة، سواء كانت بالعملة المحلّية (الليرة اللبنانية) أو بالعملة الأجنبية (الدولار أو اليورو)، خاضعة جميعها لضريبة الباب الثالث وبمعدّل 7%.

لقد جرى في السابق الالتفاف في تطبيق هذه النصوص الصريحة، إذ صدر في العام 2004 القرار 665/1 عن وزير المال، آنذاك، الذي ينطوي على إعفاء غير قانوني لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية من موجب تادية الضريبة، واعتبر القرار أن الكلفة الإجمالية للفائدة التي تسدّدها الدولة على هذه السندات تتضمّن سعر الفائدة بالإضافة إلى قيمة الضريبة، بمعنى أن المكتتبين في هذه السندات سيتقاضون علاوة على الفائدة قيمة الضريبة الواجبة عليهم.

بدلاً من فرض الالتزام بموجب تادية هذه الضريبة، تسعى الحكومة الحالية إلى تمرير تعديل في مشروع قانون موازنة العام 2019، يهدف إلى «قوننة» هذا الالتفاف، إذ نصّت المادة الثلاثون من مشروع القانون حرفياً على ما يلي: «خلافاً لأي نصّ آخر، تخضع لأحكام قانون ضريبة الدخل (المرسوم الاشتراعي رقم 59/144 وتعديلاته) ولضريبة الباب الثالث منه بمعدل عشرة بالمئة (10%): ... 5- فوائد وإيرادات سندات الخزينة بالعملة اللبنانية»، أي تمّ استبدال عبارة «سندات الخزينة اللبنانية» الواردة في النصّين السابقين بعبارة «سندات الخزينة بالعملة اللبنانية»، وهذا التعديل يعني صراحة أن سندات الخزينة بالعملة اللبنانية هي وحدها تخضع للضريبة بمعدّل 10%، أمّا سندات الخزينة بالعملة الأجنبية اصبحت مُعفاة من هذه الضريبة اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشر قانون موازنة العام 2019 ولمدّة ثلاث سنوات.

وفقاً لفذلكة موازنة العام 2019 حول وضعية الدَّيْن العام (صفحة 14)، بلغ إجمالي الدَّيْن العام في نهاية شهر آذار لعام 2019 حوالى 129 ألف و982 مليار ليرة لبنانية، أي ما يعادل نحو 86,22 مليار دولار أميركي، ويتوزّع اجمالي الدَّيْن العام ما بين دَيْن بالعملة المحلّية (سندات خزينة بالليرة) ودَيْن بالعملة الأجنبية (معظمه سندات خزينة بالدولار). وقد بلغ الدَّيْن العام بالعملة المحلّية نحو 79 ألف و63 مليار ليرة، أي ما يعادل 52,45 مليار دولار أميركي ونسبته 60,83%. وبلغ الدَّيْن العام بالعملة الأجنبية نحو 50 ألف و917 مليار ليرة لبنانية، أي ما يعادل نحو 33,78 مليار دولار أميركي ونسبته 39,17%.

ووفقاً للاعتمادات المُقدّرة الملحوظة في الباب 26 للنفقات المشتركة - عمليات الدَّيْن العام، فإن الفوائد على سندات خزينة بالعملة المحلّية بلغت 5 آلاف و46 مليار ليرة في حين بلغت الفوائد على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية 3 آلاف و127 مليار ليرة. وبناءً عليه، وتطبيقاً للنصّ المُقترح في المادة 30 من مشروع موازنة العام 2019، فإن الخزينة ستحسر إيرادات من ضريبة الـ10% بقيمة 312,7 مليار ليرة، أي ما يعادل 208 ملايين دولار أميركي.

والسؤال المشروع: هل هذا الإعفاء معلوم ومقصود من قبل من أعدّ مشروع الموازنة ومن وافق عليها؟ ومع من تمّ الاتفاق عليه، فهل في الإعفاء صفقة ما؟ أم أن هذا الإعفاء تمّ تمريره من طرف ما بحيلة لغوية مُحترفة، حيث تمّ دَسّ كلمة «بالعملة» بين كلمتي «الخزينة» و«اللبنانية»، فأصبح النصّ «فوائد وإيرادات سندات الخزينة بالعملة اللبنانية» بدلاً من النصّ النافذ حالياً «فوائد وإيرادات سندات الخزينة اللبنانية».

اقتصاد السوء

في رحاب «الشعبوية»

محمد زبيب

على الطريق، حيث تنتشر اللوحات الإعلانية بكثافة وبشاعة وتسلّط، سنصادف حملتين متزامنتين. الأولى أطلقتها وزارة العمل للإعلان عمّا تسمّيه «خطّة لمكافحة العمالة الأجنبية غير الشرعية على الأراضي اللبنانية». والحملة الثانية أطلقتها نقابة المستشفيات في لبنان للمطالبة بمستحقّاتها المُتراكمة على الدولة والمؤسّسات الضامنة والمُقدّرة بأكثر من مليار دولار.

تجري الحملة الأولى تحت شعار «ما بحَرَك شغلك غير ابن بلدك»، على غرار المثل الشائع «ما بحكّ جلدك غير ظفرك». في حين ترفع الحملة الثانية شعار «حالتنا حرجة»، وتحذّر من «التقشّف» وتدقّ ناقوس الخطر الذي يهدّد بإفلاس المؤسّسات إذا بقيت الدولة متوقّفة عن الدفع. على الرغم من أن هاتين الحملتين غير مترابطتين، بمعنى أنهما تصدران عن جهتين مختلفتين، لكلّ منهما مآربها الخاصّة، إلّا أن تزامنهما يأتي تعبيراً عن تطوّر جديد في «الأزمة» التي يواجهها المجتمع اللبناني، يعبّر عنه مضمون كلّ حملة ووسائلها. فنحن اليوم تحت تأثير خطاب «شعبوي» شديد الوطأة، يخبرنا أن «حالتنا حرجة»، ولكن السبب لا يكمن في بنية النموذج الاقتصادي ونظامه السياسي ـ الاجتماعي ولا في السياسات والمؤسّسات وآليات إعادة التوزيع ولا في طبيعة رأس المال المتدفّق من الخارج، بل يكمن في وجود عدد كبير من «اللاجئين/ العمّال الأجانب»، الذين ينافسوننا على «الكعكة» الصغيرة ويرتّبون علينا كلفة باهظة تجعل الدولة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، ومنها على سبيل المثال تسديد مستحقّات المستشفيات وصندوق الضمان الاجتماعي والاستملاكات والمتعهّدين والموردّين وغيرهم، فضلاً عن عجزها عن الالتزام بتأمين البنية التحتية والخدمات الأساسية والحمايات الاجتماعية ودعم النشاطات الاقتصادية.

ليس صدفة أبداً أن تنطلق هاتان الحملتان بعد إقرار مشروع قانون الموازنة في مجلس الوزراء وانتقال المساومات إلى مجلس النواب. إذ يمكن بسهولة ملاحظة أن حملَتَيْ وزارة العمل ونقابة المستشفيات هما بمثابة حلقتين من حلقات عديدة ظهرت كتعبير عن فشل القوى السياسية في السلطة في التوفيق بين المصالح التي تمثّلها، ولا سيّما بين المصالح المالية والمصالح الاجتماعية، وكذلك تعبيراً عن الفشل في التوافق على برنامج مشترك لإدارة الأزمة، يقوم على تقليص القطاع العام وتخفيض الإنفاق العام، ولا سيّما الأجور ومعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة والمنافع الاجتماعية وشبكات الزبائنية، كثمن لإنقاذ المصارف وضمان سلامة النظام المصرفي واستقراره وأرباحه. فبرنامج التقشّف الذي تمّ طرحه في اجتماع «باريس 4»، وفشل مجلس الوزراء في ترجمته في مشروع الموازنة، جرى تقديمه منذ البداية كشرط إلزامي للحصول على المزيد من التدفّقات المالية الخارجية، ولا سيّما بصورة قروض وودائع وتحويلات من غير المقيمين، باعتبارها المصل الذي يعيش عليه هذا النموذج من الاقتصاد الهشّ، الذي يشكو منه الجميع ويخشون انهياره بين لحظة وأخرى، ولكنّه المصل الذي سمح حتّى الآن بمواصلة تشغيل آليات إعادة التوزيع الضخمة، القائمة على زيادة المديونية العامّة والخاصّة لزيادة الودائع وتمويل الاستيراد والاستهلاك، وهذا يعني أن الحفاظ على هذا النموذج التمويلي يفرض علينا القبول بزيادة مطردة في الحصّة المقتطعة من الدخل المُتاح في الاقتصاد المحلّي، من فئات الدخل الأدنى (أي «الشعب» في الخطاب الشعبوي الرائج) إلى فئات الدخل الأعلى (أي النخب الاقتصادية والسياسية التي تعاني من الأنانية وقلّة الكفاءة والوطنية والحسّ السليم وفق الخطاب نفسه).

بمعنى ما، وربّما من دون سابق تصوّر وتصميم، تتزامن هاتان الحملتان للمساهمة في بثّ رسالة ضمنية توجّه تفكيرنا إلى الربط بين مسبّب للأزمة هو «اللاجئين»، ونتيجة للأزمة هي «العجز المالي». وبالتالي يطرح علينا «الخطاب الشعبوي» حلّاً سهلاً وبسيطاً: بما أن «التقشّف» سيئ ولكن لا بدّ منه، علينا أن نتجنّد جميعنا للاقتصاص من اللاجئين، كوسيلة للتخفيف من وطأة هذا «التقشّف» الإجباري. إذ ليس هناك أسهل وأبسط من تجنيد «الشعب» ضدّ «المتطفّل الأجنبي»، الذي يعكّر صفو عيشه وأمنه ويقضم من قدرته الشرائية وأجوره ويحرمه من فرص العمل والرفاهية.

لذلك، وبلغة حاسمة وجازمة، تمنح خطّة وزارة العمل «مهلة شهر واحد للعمّال الأجانب المخالفين من أجل تسوية أوضاعهم وفق القوانين والأنظمة»، وإلّا ستتحرّك «الوزارات والبلديات والقضاء وأجهزة الأمن والتفتيش» لكافحتهم وقمع مخالفاتهم وتدفيعهم رسوماً وغرامات مضاعفة نصّ عليها مشروع قانون موازنة عام 2019. في حين تُهدّد نقابة المستشفيات بانهيار النظام الصحّي والتوقّف عن العمل، لأن الدولة هي الزبون الأكبر والأهمّ والأكثر سخاءً لدى المستشفيات الخاصّة، فإذا لم تدفع ستقع الكارثة. وهكذا، ينتقل الخطاب الشعبوي إلى مستوى جديد من «التجييش» عبر تحميل «اللاجئين»، ليس مسؤولية الأزمة الراهنة فقط وتدهور مستوى المعيشة، بل مسؤولية ما سيترتّب في المستقبل القريب على صعيد أزمة ميزان المدفوعات المتنامية، أي أزمة سعر صرف الليرة الثابت الناجمة عن استنزاف الاحتياطات بالعملات الصعبة المستمرّ منذ عام 2011، في ظلّ خروج مستمرّ ومتواصل للرساميل والتحويلات من لبنان بكمّيات أكبر بكثير من الكمّيات الداخلة إليه.

هل هي مسؤولية اللاجئين حقّاً؟ سيكون من السذاجة إنكار أي تأثير سلبي لتدفّق اللاجئين السوريين إلى لبنان بأعداد كبيرة، ولكن سيكون من السذاجة أكثر اعتبار أنّهم مسؤولون عن أزمة تمويل النموذج الاقتصادي في لبنان، المُدمن تاريخياً على التدفّقات الخارجية كمصدر رئيس للعملات الصعبة، التي يحتاج إلى كمّية كبيرة منها كلّ سنة لتسديد فاتورة استيراد السلع والخدمات من الخارج وتسديد الفوائد على سندات الدَّيْن بالعملات الأجنبية وودائع غير المقيمين وتغطية تحويلات المستثمرين والمضاربين والعمّال المهاجرين من لبنان إلى الخارج. فإذا كان هناك شبه إجماع بين السياسيين والاقتصاديين والمصرفيين تحديداً، على أن استنزاف صافي الموجودات الأجنبية هو مصدر الخطر الأكبر على سعر صرف الليرة، وهو الذي يهدّد قدرة الدولة والاقتصاد على مواصلة الوفاء، بالالتزامات تجاه الخارج والداخل، ويعرقل نموذج دعم تمويل الاستهلاك كمحرّك شبه وحيد لنموّ الاقتصاد وتكبير «الكعكة» وتأمين الإيرادات للخزينة العامّة كي تسدّد الفوائد للدائنين والمودعين وتنفق على «الشعب»... إذا كان هذا هو التشخيص، فكيف يكون «اللاجئون» هم السبب؟ هناك من يكفي ومعطيات تفيد بأن الأوضاع (ربّما) ستكون أسوأ لولا أن اللاجئين السوريين لم يساهموا في السنوات الثماني الماضية في تعويض قسم مهمّ من الطلب الاستهلاكي في الأسواق المحلّية، نتيجة انخفاض دراماتيكي في الطلب الخارجي على السياحة والخدمات والمضاربات العقارية والمالية. لقد رافق تدفّق اللاجئين السوريين تدفّق موازٍ للمساعدات الخارجية التي لولاها لكان العجز في ميزان المدفوعات أعلى بكثير مما سجّله حتّى الآن، ولا يهمّ هنا الحديث عن مصير هذه المساعدات طالما أنّها في النهاية تمرّ عبر شرايين المصارف، وطالما أن النموذج الاقتصادي لا يعير أصلاً أي أهمّية لعملية إعادة التوزيع العادلة.

طبعاً، تمثّل مثل هذه الوقائع والمعطيات تهديداً للخطاب الشعبوي الرائج، بما هو خطاب تعبوي «ضدّ المعاناة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية»، يسعى إلى توحيد «الشعب»، كبنية اجتماعية متراصّة لا يخترقها أي انقسام طبقي، هدفها الأسمى هو تحقيق «المصلحة الوطنية». للأسف، يجمع هذا الخطاب في لبنان، كما في كلّ مكان في العالم اليوم، تيّارات يمينية ويسارية وتتبنّاه منظّمات نقابية عمّالية وأحزاب طائفية، ويشترك الجميع في الدعوة إلى تنفيذ سياسة اقتصادية واجتماعية، تخفي المشروع الحقيقي الرامي إلى التملّص من مسؤوليّة الأزمة البنيوية المُتراكمة وفشل النظام السياسي في التعامل معها وتوزيع خسائرها.

تشهد قروض القطاع الخاصّ «المُتعثّرة» نموّاً مطرداً وبلغت في نهاية الفصل الأوّل من هذا العام نحو 14.4٪ من مجمل القروض المصرفية للشركات والأسر والأفراد. معظم هذه القروض باتت «هالكة»، أو «غير مُنتجة» بلغة المصارف، إذ تفيد إحصاءات مصرف لبنان أن 10٪ من مجمل القروض مُصنّفة في فئتَي القروض المشكوك بتحصيلها والرديئة، أي أن المقترضين توقّفوا منذ فترة طويلة عن تسديد قروضهم وفوائدها. وتبيّن هذه الإحصاءات أن التعثّر في تسديد القروض يتركّز تحديداً في قطاعات البناء والصناعة والتجارة والخدمات، التي تبلغ حصصها من مجمل القروض المُتعثّرة نحو 78.3٪. يثير هذا المؤشّر قلقاً واسعاً في مصرف لبنان وإدارات المصارف، وكذلك بين الاقتصاديين، فهو يدلّ على عمق الأزمة في الاقتصاد وتعطّل محرّكاته التقليدية من جهة، ويدلّ من جهة أخرى على ارتفاع درجة المخاطر في النظام المصرفي، الذي بات مكشوفاً على مخاطر التوقّف عن السداد في القطاعين العام والخاص معاً

القروض المُتعثّرة الوجه الآخر لأزمة المصارف

فيفيان عقيقي

عندما تُقرض المصارف الأموال، فهي تقوم بذلك على أمل أن يسدِّد المقترضون مستحقّاتهم وفقاً للجدولة المُبرمجة، ما يتيح للمصارف استعادة أصل القرض، وإنّما مُقسّطاً، لقاء هامش من الربح يُعبَّر عنه بمعدّل الفائدة. إلّا أن هذا لا يحدث دائماً. ففي بعض الأحيان يتخلّف المقترضون عن سداد ديونهم لأسباب مختلفة، عندها بدلاً من أن تكون القروض مُنتجة للأرباح، تصبح قروضاً مُتعثّرة وسبباً مباشراً للخسائر، ما يشكّل مشكلة حقيقية للمصارف، التي عدا عن أنها تخسر الأموال وتُضطر للتعويض عنها من رأس مالها الخاصّ، أيضاً تقلّ السيولة المتوافرة في محافظها لمنح المزيد من القروض.

> القروض المُتعثّرة في لبنان باتت أعلى بـ 3 مرّات من المعدّل المُسجّل في الولايات المتّحدة إبّان أزمة الرهون العقارية في عام 2009

تجاوز الخطوط الحمراء

في لبنان، وصلت القروض «المُتعثّرة» إلى معدّلات تخطّت «الخطوط الحمراء»، وباتت مؤشّراً واضحاً إلى «هشاشة القطاع المصرفي على عكس ما يتمّ الترويج له عن متانة هذا القطاع»، وهو ما يعكس بدوره «ضعفاً في بنية القطاع الخاصّ نابع من أزمة بنيوية في النموذج الاقتصادي السائد».

وفقاً للإحصاءات المُتاحة حتّى نهاية الفصل الأوّل من عام 2019، بلغت نسبة القروض المُتعثّرة نحو 14,5% من مجمل قيمة القروض المصرفية للقطاع الخاص (شركات وأسر وأفراد)، أي أكثر بـ3 مرّات من نسبة القروض المُتعثّرة في الولايات المتّحدة الأميركية إبّان الأزمة المالية العالمية في عام 2009، والتي بلغت 4,9% وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي. أكثر من ذلك، تُبيّن الإحصاءات نفسها أن 10,08% من مجمل القروض المصرفية في نهاية الفترة نفسها، كانت مُصنّفة قروضاً مشكوكاً بتحصيلها أو رديئة، أي انعدمت أيّ إمكانية لتسديدها، وقد بلغت قيمة هذه القروض الهالكة نحو 6,8 مليار دولار، أي ما يشكّل 11,5% من الناتج المحلّي الإجمالي (وفقاً لتقديرات وزارة المال للناتج في هذا العام)، والأخطر من ذلك، أن قيمتها باتت تشكّل ثلث رساميل المصارف (31%).

يقول الوزير السابق، والاقتصادي شربل نحّاس إن هذا المؤشّر يدلّ على عمق الأزمة بحيث يضعنا الوضع القائم أمام سيناريوهات «أحلاها مرّ» قد يتمّ اتّخاذها، كأن يقوم مصرف لبنان بدعم هذه المصارف لمنع اهتزازها باعتبارها «العمود الفقري» للنموذج الاقتصادي القائم، أي تنفيذ المزيد من الهندسات المالية، وبالتالي اتّخاذ خيارات على حساب الخزينة العامّة التي تمرّ بوضع حرج وقد يزداد حرجاً، وصولاً إلى التأثير على سعر صرف العملة. أمّا الأخطر من ذلك أن خيارات كهذه ستأتي على حساب دافعي الضرائب والناس ومن ضمنهم «المُتعثّرين» أنفسهم، الذين ستزيد أعدادهم ونسب تعثّرهم.

هشاشة ثلاثية الأبعاد

تُعدُّ معدّلات التعثّر في تسديد القروض المصرفية مرتفعة جدّاً وبكل المقاييس، وفقاً للمُستشار السابق في «البنك الدولي» سمير ضاهر، الذي يشير إلى أنها «تجاوزت الخطوط الحمراء، وباتت تشكّل دليلاً واضحاً على هشاشة القطاع المصرفي من جهة، والأزمة التي يعاني منها القطاع الخاصّ وتعثّر الاقتصاد من جهة ثانية».

عملياً، هذا ما تبيّنه الإحصاءات المُتاحة وكيفية توزّعها على القطاعات. فعند تحليل نسبة التعثّر داخل كلّ قطاع يظهر أن نسبة التعثّر في القطاعات الاقتصادية تتراوح بين 12% و15%، باستثناء قروض الأفراد حيث تصل نسبة التعثّر فيها إلى 3,7%. وهو ما يشكّل وفقاً لضاهر، «دليلاً على تعثّر موجود في كلّ القطاعات، ومؤشّراً على تردّي الحالة الاقتصادية المُتراجعة للبلاد والتي تؤثّر على كلّ القطاعات من دون استثناء». مشيراً إلى أن «الأفراد يشكّلون الخطر الأقل بالمقارنة مع القطاعات الأخرى كون نسبة التعثّر في هذه القروض والتي تشكّل نحو ثلث القروض المصرفية لا تتجاوز 3,7% من قروض الأفراد، و11% من مجمل القروض المُتعثّرة، وهو ما يعود إلى التزام الأفراد بتسديد مستحقّات ديونهم التي بغالبيتها مرتبطة برهونات عقارية (كالمساكن) وعينيّة (كالسيّارات) أو ضمانة الراتب».

لكن على الرغم من تقارب نسب التعثّر بين القطاعات، إلّا أن الخطر الأكبر، وفقاً لضاهر، يأتي «من قطاعي البناء والتجارة والخدمات، كونهما يستحوذان على النسبة الأكبر من قيمة القروض المُتعثّرة (نحو الثلثين)، في حين أن حصّتهما من القروض المصرفية تصل إلى 50%». ويعود ذلك، إلى الأزمة التي تعاني منها السوق العقارية منذ بضع سنوات نتيجة تراجع المبيعات بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع تحويلات المهاجرين، وهي أزمة اشتدّت بعد توقّف القروض السكنية منذ أواخر عام 2017. فضلاً عن تراجع الطلب الاستهلاكي بسبب ارتفاع الأسعار محلّياً والقدرة الشرائية بالتوازي مع الركود الاقتصادي بما يؤثّر على قطاع الخدمات.

حيال هذا الواقع، يشير كبير الاقتصاديين في «مجموعة بنك بيبلوس» نسيب غُبريل إلى أن «مصرف لبنان طلب من المصارف تفهّم الوضع المالي للمؤسّسات والشركات والأفراد، وعمّم عليها ضرورة معالجة الأزمة بمرونة ولكن من دون تراخي، وهو ما يُترجم راهناً بمفاوضات تجريها المصارف مع المتعثّرين، وتؤدّي إلى إعادة جدولة هذه القروض لكي تتفادى المصارف أيّ خسارة في موجوداتها ورساميلها، وأيضاً لتتفادى إعلان إفلاس مؤسّسات أو توقيف مشاريعها أو تأجيلها، بالإضافة إلى الحؤول دون إحالة ملفات التعثّر إلى المحاكم واضطرار المصارف إلى تنفيذ الرهونات التي بغالبيتها رهونات عقارية، لا سيّما أنها لا تريد إعادة تجربة المحافظ العقارية التي حملتها إبّان الأزمة العقارية في أواخر تسعينيات القرن الماضي بعد أن تخلّصت منها مؤخراً».

ما هي المخاطر؟

هناك إجماع بين مختلف الاقتصاديين على خطورة هذا الوضع، فما هي المخاطر التي قد تترتّب عن تنامي القروض المُتعثّرة؟ يقول سمير الضاهر إن «القروض المُتعثّرة هي اقتطاع من رأس مال المصارف، كونها عبارة عن أموال أقرضتها المصارف ولم يتمّ تسديدها. وهي تؤدّي إلى إعادة جدولة الدَيون أو تنفيذ الضمانات الموضوعة عليها لاسترداد الدَّيْن أو جزء منه في حال التأكّد من عدم قدرة المُقترض على السداد، وصولاً إلى اقتطاع جزء من رساميلها ومؤونتها لإطفاء الخسائر. وفي حال ارتفعت نسبتها، أكثر وأكثر، فإنها تصل إلى استنزاف الرساميل المصرفية وإيقاف عملية توزيع الأرباح على المساهمين، وصولاً إلى تهديد حقوق المودعين عبر الاقتطاع من ودائعهم وبالتالي إفلاس المصارف».

فيما يشير الباحث في «جامعة هارفرد» دان قرزي إلى أن «آلية العمل المُتّبعة في المصارف اللبنانية تحكمها ليونة في التعاطي مع القروض المُتعثّرة، على عكس ما تفرضه القواعد المحاسبية، وهو ما يؤدّي إلى إخفاء جزء من التعثّر الحاصل لما لذلك من مصلحة مزدوجة للمصارف التي تخفّف من قيمة المؤونات المفترض أن تقتطعها من أرباحها كضمانة تجاه القروض المُتعثّرة، وللعميل الذي يستفيد من إعادة جدولة ديونه المتعثّرة». لكن بالنسبة إلى قرزي «لا تعدّ هذه الإجراءات سوى محاولة لتأجيل توزيع الخسائر الحاصلة في القطاع المصرفي، في إطار رهان مستقبلي على إيرادات النفط المُنتظرة وإعادة إعمار سوريا لتحسين الوضع، إلّا أن تأجيل توزيع الخسائر هو كمن يؤخّر العلاج لمريض بالسرطان بما يؤدّي إلى انتشاره في كلّ الجسم، أي أن تأجيل توزيع الخسائر سيؤدّي حكماً إلى زيادة هذه الخسائر، من خلال زيادة قيمة القروض غير المُنتجة عبر تراكم الفوائد عليها من جهة وانخفاض قيمة ضماناتها من جهة أخرى».

ما العمل؟ يقول الضاهر: «في الحالة اللبنانية يفترض النظر إلى الوضع الكلّي للمصارف، خصوصاً أن ثلثي ودائعها مُنكشفة بعميل واحد هو الدولة، بما يزيد من المخاطر المترتبة على القطاع المصرفي، فالدولة اللبنانية تمرّ بوضع حرج، في حين أن معظم الودائع موظّفة إمّا في سندات الخزينة وإمّا لدى مصرف لبنان. أمّا الثلث الباقي الذي يتمّ توظيفه لتمويل القطاع الخاص، فعلى الرغم من تنوّع الإقراض فيه بين القطاعات المختلفة ووجود ضمانات على هذه القروض، إلّا أن التعثّر الحاصل يزيد من هشاشة القطاع المصرفي ويعبّر عن أزمة القطاع الخاص، ويؤدّي إلى مفاقمة الوضع الاقتصادي سوءاً، كون التعثّر تجاه المصارف هو حكماً تعثّر تجاه باقي الفاعلين الاقتصاديين الذين قد يدخلون تباعاً في دوّامة التعثّر المُفرغة».

يقول دان قرزي: «عادة في حالات التعثّر يتمّ تخفيض الأرباح والمكافآت الموزّعة على المساهمين والمدراء لزيادة المؤونات، أو شطب القروض المتعثّرة وتنفيذ الرهونات عليها. لكن في الحالة اللبنانية، إن تنفيذ هذه القواعد المحاسبية والإجراءات القانونية سيؤدّي إلى خفض قيمة أصول المصارف، كون معظم الرهونات عقارية، وبالتالي إن بيعها في ظلّ الوضع الحالي للسوق سيحقّق عائدات أقل من القيمة التي سُجّلت بها، من دون ضمان إطفاء كلّ قيمة الدَّيْن ربّما. إلّا أن ذلك، سيؤدّي حكماً إلى انكماش الاقتصاد أسوة بما حصل في اليابان مطلع تسعينيات القرن الماضي، حين عمدت المصارف اليابانية إلى إخفاء التعثّر مستفيدة من غضّ الرقابة الطرف عنها. لكنّها في الواقع كانت بنوك أموات - أحياء (Zombie Banks)، أضرّت بالاقتصاد وحرمته من واردات كان يمكن توظيفها في قطاعات أخرى أكثر إنتاجية، وهو ما يرجّح حصوله في لبنان، ليؤدّي إلى زيادة البطالة وبالتالي الهجرة، وإدخال الاقتصاد في حلقة من الركود قد لا يخرج منها بسهولة».

> 14.4٪ من القروض دون العادي ومشكوك بتحصيلها ورديئة

تبلغ قيمة القروض المتعثّرة (المصنّفة ضمن فئات المخاطر الأعلى الثلاث: دون العادي ومشكوك بتحصيلها ورديئة) 9,75 مليار دولار، وهي تمثّل 14,43% من مجمل القروض المصرفية. وقد ارتفعت نسبتها من 12,5% في نهاية 2017 إلى 13,8% في نهاية 2018، وتواصل ارتفاعها في ظلّ ركود الاقتصاد اللبناني واستفحال أزمة ميزان المدفوعات.

يعتبر المصرفيون أن المؤشّر الأدق على القروض المتعثّرة يفترض أن لا يحتسب القروض المصنّفة «دون العادي»، لأنها لم تصبح هالكة كلّياً بعد، وأن يقتصر على احتساب القروض في الفئتين الأخيرتين. ووفق هذا المؤشّر، بلغت قيمة القروض المشكوك بتحصيلها والقروض الرديئة في آذار/ مارس الماضي نحو 6,8 مليار دولار، وهي تمثّل 10,08% من مجمل القروض للقطاع الخاص.

يعكس التوزّع القطاعي لهذه القروض الهالكة الأزمة التي تمرّ بها القطاعات الاقتصادية:

- التجارة والخدمات: تبلغ قيمة هذا القطاع 22,965 مليار دولار، ويستأثر بـ33,99% من مجمل قروض القطاع الخاص. تبلغ القروض المشكوك بتحصيلها والرديئة في هذا القطاع 2,8 مليار دولار، أي 41,10% من مجمل القروض المُتعثّرة، و12,19% من مجمل قروض القطاع.

- البناء: على الرغم من أن قروض هذا القطاع تبلغ 10,699 مليار دولار، وتمثّل 15,83% من مجمل قروض القطاع الخاص. إلّا أن الديون الهالكة فيه تبلغ 1,514 مليار دولار، أي 22,22% من مجمل القروض المُتعثّرة، و14,15% من مجمل القروض في قطاع البناء.

- الصناعة: تحلّ القروض الهالكة في الصناعة في المرتبة الثالثة، إذ تبلغ 1,021 مليار دولار، أو ما نسبته 14,99% من مجمل القروض المشكوك بتحصيلها والرديئة. وتمثّل هذه القروض أيضاً 13,92% من مجمل القروض في قطاع الصناعة.

- الأفراد: تستأثر القروض الشخصية بـ30,63% من مجمل القروض المصرفية للقطاع الخاص، وتبلغ القروض الهالكة في هذا القطاع 769 مليون دولار، وتمثّل 11,29% من مجمل القروض الهالكة، إلّا أن نسبة القروض الهالكة من مجموع قروض الأفراد لا تشكّل سوى 3,71%، وهي الأدنى بين جميع القطاعات.

- المؤسّسات المالية: 15,30% من قروض هذا القطاع مُصنّفة كقروض مشكوك بتحصيلها ورديئة. علماً أن حصّة المؤسّسات المالية من مجمل قروض القطاع الخاصّ تبلغ 3,045 مليار دولار، أي 4,50% من مجمل القروض.

- الزراعة: تعدّ حصّة هذا القطاع من مجمل القروض الهالكة الأدنى بين القطاعات، إذ لا تتجاوز 1,42%، وهذه النسبة تتماشى مع حصّة الزراعة من مجمل القروض المصرفية للقطاع الخاص، التي تبلغ 1,23% فقط.

- القطاعات الأخرى: 145 مليون دولار من القروض في القطاعات غير المذكورة أعلاه مُصنفة كقروض مشكوك بتحصيلها ورديئة.

توزّع القروض المشكوك بتحصيلها والرديئة (باستثناء المُصنّفة دون العادي) وفقاً للقطاعات

	قيمة القروض لكلّ قطاع	حصّة كلّ قطاع من مجمل القروض للقطاع الخاص (بملايين الدولارات)	قيمة القروض المشكوك بتحصيلها والرديئة (%)	حصّة كلّ قطاع من الديون المشكوك بتحصيلها والرديئة (بملايين الدولارات)	نسبة القروض المتعثّرة من مجمل قروض كلّ قطاع (%)
الزراعة	831	1,23	97	1,42	11,67
الصناعة	7334	10,85	1021	14,99	13,92
البناء	10699	15,83	1514	22,22	14,15
التجارة والخدمات	22965	33,99	2800	41,10	12,19
المؤسّسات المالية	3045	4,50	466	6,84	15,30
القطاعات الأخرى	2001	2,96	145	2,13	7,25
الأفراد	20695	30,63	769	11,29	3,71
المجموع	67570	100,00	6813	100,00	10,08

المصدر: مصرف لبنان- آذار/ مارس 2019

الهندسة المالية والـIFRS9

لا ينكر كبير الاقتصاديين في «مجموعة بنك بيبلوس» نسيب غُبريل «وجود تعثّر في القروض المصرفية الممنوحة إلى القطاع الخاص، وارتفاع نسبة هذا التعثّر بالمقارنة مع السنوات السابقة، بما يشكّل مؤشّراً على حجم المخاطر التي تحيق بالقطاع المصرفي»، إلّا أنه يعيد هذه «القفزة» بنسبة القروض المُتعثّرة إلى «تغيير المنهجية المُعتمدة في احتسابها، واعتماد المعيار الدولي IFRS9 منذ عام 2018، بما أدّى إلى تسجيل هذه المعدّلات المُرتفعة والتي تبتعد كثيراً من الأرقام المُسجّلة في السنة السابقة حين بلغت نحو 4,5%».

يستبعد الباحث في «جامعة هارفرد» دان قرزي فرضية ارتفاع نسبة القروض المُتعثّرة كنتيجة لتغيير المعيار المُعتمد لاحتسابها، مشيراً إلى أن «IFRS9 صدر في عام 2009، وبدأ تطبيقه عالمياً وكذلك في لبنان منذ بداية عام 2018، وبالتالي أي قفزة في معدّلات القروض المُتعثّرة كنتيجة لاعتماد هذا المعيار كان من المفترض أن تظهر في الفصل الأوّل من 2018، لا الفصل الأول من العام الجاري». ويضيف قرزي «في الواقع، التعثّر في البنوك اللبنانية هو سمة بارزة منذ بضع سنوات وهي تتفاقم باطراد، وقد تمّت الإشارة إلى ذلك في تقرير صندوق النقد الدولي حول لبنان الصادر في كانون الثاني/ يناير من عام 2017، حين بلغت نسبة القروض المتعثّرة نحو 10% من مجمل القروض المصرفية». وبالتالي، يعيد قرزي السبب إلى «أزمة بنيوية في النموذج الاقتصادي اللبناني، ناتجة عن الفقّاعة العقارية وأزمة عجز ميزان المدفوعات، أو بمعنى أوضح أزمة نقص الدولارات في البلاد التي بدأت في عام 2011، وأخذت تتفاقم سنوياً وصولاً إلى تسجيل عجوزات مُتتالية شهرية بدءاً من حزيران/ يونيو 2018، وذلك على الرغم من كلّ الهندسات المالية التي نفّذها مصرف لبنان ولم تنجح في استقطاب الدولارات من الخارج أسوة بهندسات عام 2016».

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مصرف لبنان نفّذ هندسة مالية كبيرة مع المصارف في النصف الثاني من عام 2016، وأسفرت عن ضخّ أرباح فورية من المال العام إلى المصارف بقيمة 5,6 مليار دولار. يومها، قدّم حاكم مصرف لبنان تبريرات عدّة لتنفيذ هذه العملية المُكلفة، أبرزها توفير الدعم للمصارف وتعزيز موجوداتها، تمهيداً للالتزام بمتطلّبات الـIFRS9، وحتّى لا تضطر المصارف لمدّ أيديها إلى أموالها الخاصّة ولا يُضطر المساهمون إلى تحمّل أي خسارة لتغطية القروض المُتعثّرة.

كيف تُصنّف مخاطر القروض؟

نظام تصنيف لأغراض رقابية	نظام التصنيف الخاص بالمؤسّسة	
عادي	ممتاز (Excellent)1	1
	قوي (Strong)	2
للمتابعة	جيّد (Good)	3
	مقبول (Satisfactory)	4
	ملائم (Adequate)	5
للمتابعة والتسوية	هامشي أو حدي (Marginal)	6
	معرّض (Vulnerable)	7
دون عادي	دون عادي (Substandard)	8
مشكوك بتحصيله	مشكوك بتحصيله (Doubtful)	9
رديء	رديء (Loss)	10

وفقاً للتعريف المُتداول من قِبَل المؤسّسات الدولية، تعدّ القروض مُتعثّرة أو هالكة عندما يتأخّر تسديد مستحقّات القرض والفائدة لمدّة 90 يوماً أو أكثر، وتصبح فرص استردادها ضئيلة وصولاً إلى انعدامها، عندها تخضع لإعادة جدولة، أو تُشطب من محافظ المصارف، ويتمّ استرداد قيمتها من رأس مال المصرف أو عبر تملّك الرهون المرتبطة بها. في لبنان، يخضع تصنيف مخاطر القروض للتعميم رقم 58، الصادر عن مصرف لبنان في عام 1998. وتتدرّج القروض على سُلّم المخاطر من «عادية» إلى «رديئة». فتعدّ القروض مُتعثّرة، إذا انخفض تصنيفها من فئة القروض «للمتابعة والتسوية»، إلى إحدى الفئات الثلاث التالية:

- دون العادي، عندما يعاني المُقترض من ضعف في القدرة على السداد.
- المشكوك بتحصيلها، أي القروض التي لن تُسدد بكاملها حتى بعد تنفيذ الرهون عليها.
- الرديئة، أي القروض التي لا يوجد أي فرصة لتسديدها، وبالتالي صارت هالكة.

> 63٪ من قيمة القروض المُتعثّرة تتركّز في قطاعي البناء والخدمات والتجارة اللذين يستأثران بنصف قيمة القروض للقطاع الخاص في المقابل تبلغ حصّة قروض الأفراد 11.29٪ من قيمة القروض المُتعثّرة علماً أن الرغم من أنها تشكّل 30.6٪ من مجمل قروض القطاع الخاص

مؤشر

نتائج السباق بين المصارف
تقليص الهامش بين فوائد الودائع وعوائد التوظيفات

علي هاشم

منذ عام 2016 ولغاية تموز/ يوليو من العام الماضي، تمكّنت المصارف اللبنانية من توسيع هامش أرباحها، نتيجة ارتفاع الفارق بين معدّلات الفوائد التي تدفعها على الودائع من جهة، ومعدّلات العوائد التي تقبضها من توظيف هذه الأموال من جهة أخرى. نتج هذا الهامش الواسع تحديداً من معدّلات الربح المرتفعة والاستثنائية، التي جنتها المصارف في الفترة المذكورة، من توظيفاتها لدى مصرف لبنان، ولا سيّما الهندسات المالية، وكذلك من رفع أسعار الفوائد على القروض بنسبة أعلى من نسبة ارتفاع الفوائد على الودائع. وفي الحصيلة، ارتفع الفارق (الهامش) بين متوسط الفوائد المدفوعة على الودائع ومتوسط العوائد من التوظيفات بالدولار الأميركي من 1,49% في تموز/ يوليو 2016 إلى 2,04% في تموز/ يوليو 2018.

لكن اعتباراً من آب/ أغسطس من العام الماضي، أخذ هذا الهامش يضيق، وانخفض الفارق بين فوائد الودائع وعوائد التوظيفات بالدولار من 2,04% إلى 0,92% في آذار/ مارس. في حين انخفض الفارق بالليرة اللبنانية من 0,78% إلى حدود 0,31% في الفترة نفسها.

يتمّ استعمال هذا المؤشّر للدلالة على ضغوط تتعرّض لها ربحية المصارف من ناحية بنية الفوائد في السوق، فما الذي حدث؟ وهل المصارف هي الضحية هنا سواء من جهة الأسباب أو من جهة النتائج؟

في الواقع، أطلقت الهندسات المالية سباقاً بين المصارف اللبنانية لتوسيع قاعدة توظيفاتها لدى مصرف لبنان، طمعاً بتحقيق العوائد السخيّة الممنوحة على هذه التوظيفات، وشهد القطاع المصرفي تنافساً محموماً بين المصارف على جذب الودائع. وفي سبيل ذلك، عمدت إلى رفع أسعار الفوائد الممنوحة على الودائع كأداة أساسية لاستقطاب المزيد منها. وأسفر ذلك عن ارتفاع مُتسارع في متوسط الفوائد الممنوحة على الودائع، وهو ما أدّى تدريجياً إلى تقليص الهامش بين نسبة الكلفة التي تدفعها المصارف ونسبة العائد التي تجنيها. وقد تبيّن لجمعية المصارف سريعاً أثر هذا التسابق على أرباح المصارف في المستقبل، ولذلك حاولت في شهر شباط/ فبراير الماضي التحذير من هذا التطوّر، وعقدت اتفاقاً بين المصارف لوضع سقف أقصى للفوائد المصرفية على الودائع، لكن المصارف لم تلتزم لاحقاً ببنود الاتفاق وتابعت الفوائد مسارها التصاعدي. وبالتالي، نتج تقلّص الهامش خلال الأشهر التسعة الماضية عن قرارات تنافسية تورّطت بها إدارات المصارف نفسها بتشجيع من مصرف لبنان.

من ناحية النتائج، يُتوقّع أن يكون أوّل المتضرّرين من تقلّص هذا الهامش هم المقترضون الحاليون والمحتملون، إذ إن المصارف تعتمد في تحديد معدّلات الفوائد المتحرّكة على معدّل مرجعي تضعه بنفسها (الفائدة المرجعية في سوق بيروت). ومن المنتظر أن تسعى في الفترة المقبلة إلى رفع فوائد القروض لإعادة الهامش إلى مستوياته السابقة وحماية أرباحها. وقد ظهرت ملامح ذلك من خلال ارتفاع معدّل الفائدة على القروض بالدولار الأميركي من 7,5% في تموز/ يوليو الماضي إلى 9,72% في حزيران/ يونيو الجاري، وارتفاع معدّل الفائدة على القروض بالليرة من 10,7% إلى 13,38%. مع العلم أن هذا الارتفاع في الفوائد المرجعية سيطال كلّاً من القروض الممنوحة حالياً - بفوائد متحرّكة - والقروض التي سيتمّ منحها في المستقبل وفق الفوائد الجديدة.

بالإضافة إلى كلّ ذلك، سيكون لهذا التقلّص في الهامش أثر مباشر على شهيّة المصارف للتسليف التقليدي للقطاع الخاص، خصوصاً أنّ هذا الهامش والأرباح الناتجة منه هو الذي يدفع المصارف إلى تحمّل مخاطر هذه العمليّات مقارنة بالتوظيفات المضمونة في مصرف لبنان، والتي تتمتّع أساساً بفوائد سخيّة. وفي ظلّ الركود السائد في الأسواق اليوم، سيكون لذلك أثر كبير على الوضع الاقتصادي في المرحلة المقبلة.

في الخلاصة، لا يبدو أن المصارف كانت الضحية على مستوى تقلّص هذا الهامش من جهة العوامل المُسبّبة، بل كانت الخطوات التي قامت بها أخيراً العامل الأساس الذي دفع باتجاه هذا المسار. كما لا يبدو أنها ستكون ضحيّة على مستوى النتائج، خصوصاً مع امتلاكها القدرة على التحكّم بالفائدة المرجعية وتحديد اتجاهات أسعار الفوائد على القروض. وبالتالي، من غير المنطقي استعمال هذا المؤشّر كحجّة للدلالة على ضغوط تتعرّض لها ربحيّة المصارف، ولا سيّما عند الحديث عن الضرائب، كرفع الضريبة على الفوائد مثلاً. فالوقائع لا تزال تفيد أن أرباح المصارف مرتفعة وأنها قادرة على توسيع الهامش مجدّداً بين فوائد الودائع وفوائد القروض بما يؤمّن مصالحها.

الهامش بين متوسط الفوائد على الودائع ومتوسط العائد على توظيفات المصارف

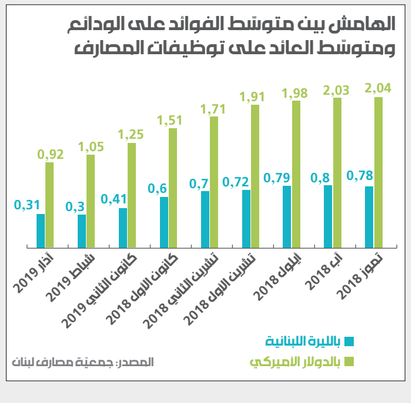

المصدر: جمعيّة مصارف لبنان

قراءات

مقال

كينز: اشتراكيّ أم ليبراليّ أم محافظ؟

مايكل روبرتس

جيمس كروتّي هو أستاذ فخري في الاقتصاد في جامعة ماساشوستس أمهيرست. يُعتبر هو وزميله سام بوبلز، من الاقتصاديين القلائل الراديكاليين المخالفين للإجماع الذين شغلوا موقعاً في جامعة أميركية مرموقة.

تعدّ المساهمة الرئيسية لكروتّي في الاقتصاد، محاولته الجمع بين ماركس وكينز. وانتهت المحاولة بأن حاجج كروتّي في مقالة نشرها عام 1985 بعنوان «مركزية المال والائتمان والوساطة المالية في نظرية الأزمة لدى ماركس»، أن «رؤية ماركس للأزمات الرأسمالية لا يمكن أن تُفهم سوى لناحية تطوّر الائتمان والنظام المالي، ونقاشه لهذه الأفكار مهّد للأفكار حول الهشاشة المالية التي طوّرها لاحقاً مينسكي وغيره من الاقتصاديين ما بعد الكينزيين». بعبارة أخرى، كان ماركس «مينسكياني ما بعد كينزي». لن أخوض في مدى صحة وجهة النظر هذه، لأنّ كروتّي نشر كتاباً جديداً بعنوان «كينز في مواجهة الرأسمالية: حجته الاقتصادية لليبرالية الاجتماعية»، اعتبر فيه أنه بعيداً عن كونه محافظاً، كان كينز اشتراكياً، إن لم يكن ثورياً مثل ماركس. وكتب أن «كينز لم يطرح نفسه مُنقذاً للرأسمالية من نفسها، كما يعتقد كثيرون، بل اعتبر أنها تحتاج إلى أن تُستبدل بشكل ليبرالي بالاشتراكية».

ويحاجج كروتّي أن اشتراكية كينز الليبرالية بدأت تأخذ شكلها في ذهنه في أواسط العشرينيّات من القرن الماضي، وتطوّرت إلى شكل مؤسّسي أكثر واقعية في العقد التالي تقريباً، وفضلها في عمله على التخطيط الاقتصادي لمرحلة ما بعد الحرب في وزارة الخزانة البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية.

ويحلل كروتّي أن «كينز كتب في العديد من الأماكن بأنه اشتراكيّ. وألقى خطابات أمام حزب العمال قال فيها إنه اشتراكي. ما الذي يعنيه ذلك؟ يعتقد كينز أنّ علينا تنظيم قرارات الاستثمار الرأسمالي، وأن نجمعها تحت مظلّة مجلس وطني للاستثمار. وأنّ علينا أن نجمع جميع مصادر الادّخار في اقتصادنا في مكان واحد. ويتناول جميع الأمور المهمّة والرائعة التي يُمكن القيام بها بهذا الرأسمال إن استطعنا التحكّم به. وفي عام 1942 أو 1943 قال إنه إذا استطاعت الدولة أن تتحكّم بثلثي إلى ثلاثة أرباع الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة عبر مجلس وطنيّ للاستثمار، فسنكون على ما يرام. والطريقة الوحيدة التي يمكننا القيام بذلك من خلالها هي عبر تخفيض معدل الفائدة نحو الصفر، وهذا ما علينا فعله. لذلك يجب أن يكون لدينا تحكّم متشدّد برأس المال، وإلّا فإنّ الناس سيسحبون أموالهم». يفسّر كروتّي أفكار كينز بأنها اشتراكية: «تعني خطته الاشتراكية أنه سيكون علينا إدارة تجارتنا، وأن يكون لدينا سياسات صناعية، وسياسات خاصة بالرواتب، وسياسات مبنيّة على الموقع الجغرافي. وكلّ ذلك يهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة، ولكن في الوقت نفسه خلق الفنون وبناء المدن والمساكن وما إلى ذلك. وفي اشتراكيته، لا تزال الأسواق الخاصة موجودة ولكنها صغيرة. وهو يقول دائماً إنه إن لم يكن لدينا اشتراكية، فستعمّ الفوضى وسيكون هناك ثورة».

ولكن هل وجهة النظر التي تعتبر كينز اشتراكياً صحيحة؟ يحاجج كروتّي أنها كذلك لأن كينز «رفض بشكل حاسم النظرية التقليدية للمنافسة المثالية، ورحّب بالاتجاه المستمر نحو زيادة الاعتماد على الشركات الحكومية، وحاجج بأن على الحكومة ألّا تقبل فقط الحركة الحالية ضد الكارتيلات والشركات القابضة والرابطات التجارية والتكتلات وغيرها من أشكال احتكار السلطة، بل عليها أيضاً أن تدعمها بشكل نشيط وتسرّعها من أجل تنظيمها والتحكّم بها. ويحاجج كينز بأن قسماً متزايداً من الشركات الخاصة الأكبر والأهم في البلاد تتطوّر بشكل يجعل من السهل تنظيمها كشركات عامة».

وبرأي كروتّي، فإن الفكرة المركزية لكينز تقضي بأن الأهمية الناشئة لنظام الشركات والاتحادات العامة وشبه العامة المقترنة بتطوّر العلاقات المبنيّة على التواطؤ واحتكار القلّة في القطاع الخاص، قدّمت حتى الآن أساساً للزيادة النوعية في تحكّم الدولة بالاقتصاد. ويخلص كروتّي إلى أن «كينز كان نقابوياً بلا خجل». ولا بدّ أن أشير هنا إلى أن مفهومه للنقابوية لم يكن مختلفاً عن النقابوية التي طبّقت في ألمانيا وإيطاليا الفاشية.

ومن كان سيدير هذه الدولة الرأسمالية/الاشتراكية؟ بحسب كاتب سيرة كينز، روبرت سكيدلسكي، الجواب هو «نخبة مترابطة من مدراء الشركات والمصرفيين والموظفين العامّين والاقتصاديين والعلماء المدرّبين في أكسفورد وكمبردج والمشبّعين بأخلاقيات الخدمة العامة، تأتي لتدير أجهزة الدولة سواء كانت خاصّة أم عامّة وتجعلها تعزّف اللحن نفسه». (سكيدلسكي 1992، ص 227-28).

ورفض كينز حرية النشاط الاقتصادي واشتراكية الدولة العقائدية، لأنّ «المطلوب الآن ليس منافسة حرة في السوق، ولا تخطيطاً مركزياً كمّياً، بل «منافسة منظّمة»» (19، 643). ويتابع كينز «علينا أيضاً أن نكون مستعدّين للاختبار في كلّ الأنواع الجديدة للشراكات بين الشركات العامة والخاصة. والحلّ لا يكمن لا في التأميم ولا في المنافسة الخاصّة غير المنظّمة، بل في مجموعة متنوّعة من الاختبارات ومحاولات استخراج الأفضل من العالَمين. على الحكومة الاعتراف بالاتجاه الذي يدعو لإدارة الشركات بشكل سليم نحو الصناديق والتكتلات. ويجب أن تكون مستعدّة للاعتراف بوجودها كمؤسّسات مستفيدة في ظروف مناسبة، وعليها اعتماد موقف تجاهها يقوم على التشجيع والتنظيم» (19، 645). وبهذه الطريقة «سنحصل على الأفضل من الوحدات الكبيرة، وعلى المزايا التي يمكن توقّعها من التأميم، وفي الوقت نفسه الحفاظ على مزايا الشركة الخاصة والتحكم غير المركزي». (19، 649).

كانت «اشتراكية» كينز بالفعل ما يوصف بالاقتصاد المختلط، الذي يدمج التكتّلات الرأسمالية والسيطرة الحكومية، والتي تديرها «نخبة مترابطة من مدراء الشركات والمصرفيين والموظفين العامّين والاقتصاديين والعلماء المدرّبين جميعاً في أكسفورد وكمبردج». وهذا ما يصفه كروتّي بالاشتراكية الليبرالية. بالنسبة إلي، هذا التوجه ليس ليبرالياً ولا اشتراكياً، بل هو نخبوي ورأسمالي.

> **كانت «اشتراكية» كينز مصمّمة علانية كبديل للأفكار الخطيرة والخاطئة لما اعتقد أنها ماركسية**

ما هي السياسات الاقتصادية العملية لاشتراكية كينز وفقاً لكروتّي. يقترح كينز مجلساً وطنياً للاستثمار تشكّل أمواله 4 إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي لاستثمارها بشكل يضمن أنّ تسلك الاقتصادات اتجاهات منتجة. وهذا الاقتراح هو جزء من مانيفستو الحزب الليبرالي عام 1928، وليس مصادفة أنه جزء من أفكار حزب العمال في عام 2019 تحت إدارة كوربين وماكدونيل. وهذا، وفقاً لكروتّي، هو ما كان يعنيه كينز في عبارته الشهيرة «اشتراكية الاستثمار».

ولكن في حال كنتم تعتقدون أن كينز أراد فقط أن تدير هذه النخبة الدولة الرأسمالية للشركات، فإنه في الوقت نفسه حاجج بأنه من أجل «جعل العامل يشعر بأنه يُعامَل كشريك وليس كمجرّد أداة» (238)، اقترح أن يُطلب من كلّ شركة تشكيل «مجلس عمّال» لتسهيل «وضع طرق دائمة ومنتظمة وراسخة للتشاور بين الإدارة والعمال في كلّ مصنع وورشة كبيرة» (472). ويشكّل ذلك صدى لـ«اقتصاد السوق الاجتماعي» في ألمانيا الحديثة.

هذا هو الدليل الذي يعتمده كروتّي للقول إن كينز كان ضدّ الرأسمالية ومع الاشتراكية. بالنسبة إلي، هذا مجرّد دليل على أن كينز يعتبر أن الرأسمالية لم تعد نظام «منافسة مثالية» (ولم يكن أبداً من الأساس) بل تحوّلت إلى «رأسمالية احتكارية». وهذا كان أمراً جيداً يتطلب فقط توجيهاً من «نخبة متعلّمة» مدعومة من العمال من أجل تحقيق الرخاء للجميع.

وهناك أدلة كثيرة في كتابات كينز تشير إلى أنه كان يؤيّد فعلاً «الرأسمالية المدارة» وليس الاشتراكية بأيّ تعريف منطقي كان. وكتب «بالجزء الأكبر، أعتقد أن الرأسمالية، المدارة بشكل حكيم، يمكنها على الأرجح أن تكون أكثر فعالية لبلوغ الأهداف الاقتصادية من أيّ نظام بديل، ولكن هذا بحدّ ذاته أمرٌ مرفوض. فمشكلتنا تكمن في إيجاد تنظيم اجتماعي يكون على أقصى درجة ممكنة من الفعالية من دون الإخلال بمفاهيمنا المتعلّقة بطريقة الحياة المرضية».

ولكن يجب أن يبقى دافع الربح ثابتاً: «قد تعود خسارة الأرباح إلى شتّى أنواع الأسباب، ولكن لا إمكانية لمعالجة البطالة من دون إعادة هامش ربح مناسب لأرباب العمل». ويحاجج بأنّ «الرخاء الاقتصادي... يعتمد على جوّ سياسي واجتماعي يناسب رجل الأعمال العادي». وكما يوضح المؤرخ الاقتصادي الأميركي بروس بارتليت: «لقد قدم للاقتصاد نموذجاً هرمياً. فكان المركز الإبداعي للنظام هو رجل الأعمال الماهر، وهدف السياسة كان تنمية مهاراته وضمان تحفيزه على الاستثمار».

في أيامه الأخيرة أشاد كينز بالرأسمالية الليبرالية الحرة الذي دانها في العشرينيات. وعام 1944، كتب إلى فريدريتش هايك النيوليبرالي، الرائد في زمنه والمرشد الأيديولوجي للتاتشرية، في إشادة بكتابه «الطريق إلى العبودية»، الذي يحاجج فيه بأن التخطيط الاقتصادي يقود حتماً إلى الشمولية: «أخلاقياً وفلسفياً، أجد نفسي أتّفق مع كامله سئل لماذا لم يكن عضواً في حزب العمال ردّ «أولاً هذا حزب طبقة وهذه ليست الطبقة التي أنتمي إليها. والحرب الطبقية ستجدني إلى جانب البرجوازية المتعلّمة»».

وكان أيقونة المحافظين إدموند بوركي أحد أبطاله السياسيين. وقد أعرب كينز عن ازدرائه لحزب العمال ووصف أعضاءه بأنهم «أبناء عقيدة بالية تقوم على شبه ماركسية فابيّة تكسوها الطحالب». ووصف حزب العمال أيضاً بأنه «قوة تدميرية هائلة» ترد على «هراء معادٍ للشيوعية بهراء معادٍ للرأسمالية». وكانت «اشتراكية» كينز مصمّمة علانية كبديل للأفكار الخطيرة والخاطئة لما اعتقد أنها ماركسية. وكان يعتبر اشتراكية الدولة «أفضل قليلاً من صمود مغبرّ لخطّة حل مشاكل تعود إلى خمسين سنة ماضية بناء على سوء فهم لما قاله شخص ما قبل مئة عام». وقال كينز لجورج برنارد شو إن كل فكرة النظرية العامة تقوم على هدم الأسس الريكاردية للماركسية، وبهذا كان يعنّي نظرية العمل للقيمة وما تعنيه من أن الرأسمالية نظام يستغل العمال من أجل الربح. وقال إنه لا يحترم كارل ماركس واصفاً إياه بأنه «مفكّر ضعيف»، ووصف «رأس المال» بأنه «كتاب مدرسي اقتصادي عفا عليه الزمن». أعلم أنه ليس فقط خاطئاً من الناحية العلمية بل أيضاً لا يهم العالم الحديث ولا يمكنه تطبيقه».

يرى جون كينيث غالبرايت الاقتصادي الخارج عن الإجماع من عهد روزفلت وسنين ما بعد الحرب، والذي كان كينز يعتبر أفكاره يسارية جداً، «كان التوجّه العريض لمساعيه، مثل مساعي روزفلت، محافظاً، وذلك لضمان بقاء النظام». ويخبرنا هارود صديق كينز وكاتب سيرته أن «وراء قشرة الليبرالية العصرية، كان كينز دائماً محافظاً للغاية ولم يكن اشتراكياً. وجعلته نظرته إلى الطبقة الوسطى والفنانين والعلماء والمفكرين من جميع الأنواع يكره عناصر الاشتراكية الواعية طبقياً. لم يكن لديه أي شعور بأهمية المساواة فإذا كان يريد تحسين أحوال الفقراء فليس من أجل المساواة بل لجعل حياتهم أكثر سعادة وأفضل». (من دون تدخلهم طبعاً).

لطالما كان صعباً التأكّد من موقف كينز من العديد من المسائل لأنه غيّر وجهات نظره باستمرار. وحين انتقده هايك على ذلك ردّ كينز بأنه «إذا تغيّرت الحقائق، أغيّر وجهات نظري، ألا تفعل أنت ذلك؟». وحتى لو كان الأمر كذلك، يبدو أن الأستاذ كروتّي وحده من يعتقد أن كينز كان اشتراكياً معادياً للرأسمالية.

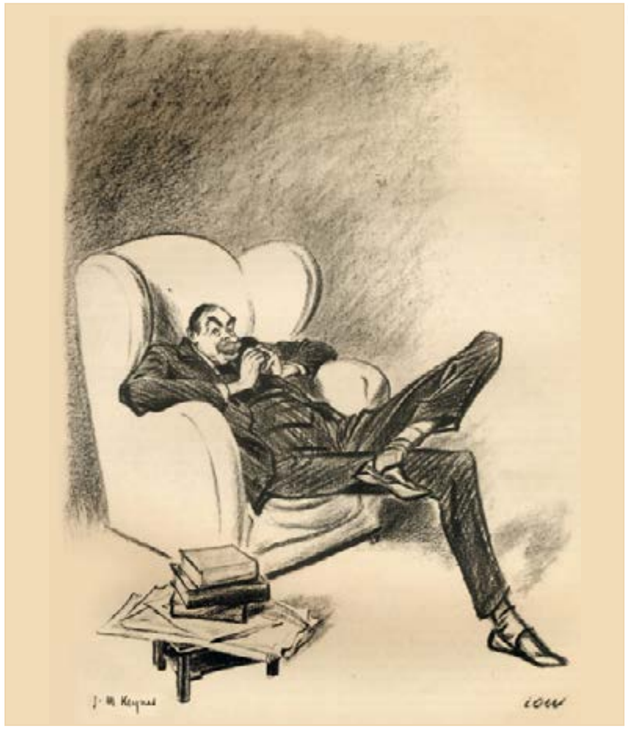

دايفيد لو
استراليا

Michael Roberts Blog

ترجمة لياء الساحلي

الحاجة إلى اقتصاد سياسي نسوي

مغالطات الهويّة وخطاب القضية العظمى

رولى الصغير

مديرة تحرير «كُحْل: مجلّة لأبحاث الجسد والجندر»

تعمّ حالة الفزع مع التنبؤات بإفلاس الدولة اللبنانية، وتزداد الخطابات العنصرية على أساس العرق والجندر وحالة الهجرة تناسبياً مع تعمّق الهاوية الاقتصاديّة المُنتظرة. لا يختلف ذلك عن السوابق التاريخية في تزامن صعود موجات اليمين المتطرّف، سواء في بلدان الشمال العالمي أو إقليمياً مع الأزمات الاقتصادية. أمثلة عديدة معاصرة تخطر على البال منها العالمية والمحلّية، من وصول ترامب إلى السلطة وتصويت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي، إلى اتّهام أطراف في الدولة اللبنانية للسوريين بكلّ فاحشة على الأرض، من تسبّبهم في البطالة للبنانيين والتضخّم الاقتصادي وتفريغ خزنات الدولة وحوادث السير وتعفّن محاصيل التفّاح وغيرها.

من الواضح أن الدعوة إلى التحلّق حول العلم الوطني هي سياسة إلهاء تستخدمها السلطة لصرف النظر عن التهميش المُمنهج، الذي تمارسه لكي يتمركز الصراع الأساسي بين المهمَّشين أنفسهم. وفي هذا السياق، تتعرّض الحركات النسوية للهجوم بحجّة تفريقها للنضالات، إذا سُمعت تنادي بتوجيه نظرتنا إلى هياكل القمع التاريخية وتلك المعاصرة، التي تزيد من هشاشة النساء والأجساد غير النمطية ذات الجنسانيات غير السائدة وغير المُتمتعة بالمواطنة، وإذا حاولت تخيّل أنظمة اقتصادية بديلة. فيتّهمها الاقتصاد الكلاسيكي المرتكز على نظريّة «رجل الاقتصاد العقلاني» (rational economic man)، بـ«العاطفيّة» من جهة، بينما يتّهمها السلف غير الصالح من الماركسيين بتمثيل «وعي مغلوط» من جهة ثانية، زاعمين أنّنا لا نحتاج إلى مناهج نسوية في الاقتصاد السياسي.

لا عجب في ردّات الفعل الارتجاعية، إذ يعتمد النظام السائد على فهم كلاسيكي لنموذج «رجل الاقتصاد العقلاني»، وهو ما يجعل أيّ سردية مختلفة لأسباب تردّي أحوال المعيشة عرضة للهجوم. يفهم النظام الرأسمالي القرارات المُتّخذة في المجال الاقتصادي بالإشارة إلى سلوك مُعمّم لشخص افتراضي وانتهازيّ لا يشارك في الفعل الجماعيّ، ويتمحور فعله حول تعظيم الفائدة الفردية. يتجاهل الطرح أن الناس يرون المصالح بطريقة تنافسيّة تجعل من التلاحم الجماعيّ، إن كان واعياً أو عضوياً، أمراً أساسياً للحفاظ على اللامساواة كما هي. وعليه، فإنّ استئثار الرجال والأشخاص ذوي الجنسانيات السائدة بالموارد وإمكانية الوصول إليها لا يستمرّ سوى بالإقصاء المُمنهج لغيرهم من خلال فرض الأبوية وحتّمية الغيرية الجنسيّة. وبالتالي، وقع تهميش هذه المجموعات من خلال تعريف حاجاتها السياسية والاقتصادية في تعلّقها بالممتلكات الفردية بطريقة مختلفة عن تلك التي عرفت بها حاجات الرجال. فلم تمتلك النساء والأجساد غير النمطية ذات الجنسانيات غير السائدة والأعراق غير الغربية حقّ التصويت أو البيع والشراء والملكيّة لأسباب تتجاوز الصدفة ولا تزال موجودة اليوم. ولا تقتصر التبعات الاقتصادية لذلك على العائلة فحسب بل تتجاوزها إلى الاقتصاد السياسي للمؤسّسات والدول. وأثر الاقتصاديون الكلاسيكيون إعفاء الأخيرة من التحليلات النسوية المُرتكزة على الجندر والجنسانية والعرق وحالة الهجرة وغيرها تبعاً للفصل القسري بين الحيّزين العام والخاص. فافترضوا أن الطابع الذاتي أو الحميمي للعائلات يؤثّر على مكانة أفرادها الاقتصادية، بينما تنتمي سوق العمل والخدمات والأموال إلى الحيّز غير الشخصي، وبالتالي المعفيّ من الاعتبارات الجندرية والجنسانية وغيرها ممّا تهتمّ به الدراسات النسوية. يدعونا رجل الاقتصاد بإبقاء «الخاصّ»، كمرقنا وجندرنا وحالة مواطنتنا في المنزل، وحمل هويات «كونيّة» فقط فضّلت على مقاسه. أمّا الماركسيّة الكلاسيكية، فتخبرنا أن قضايانا ثانوية مقارنة بأساس التّعبئة الطبقيّ، في خطاب قضيّة عظمى وثنائية موالاة أو تخوين لا تحتمل التّعقيد، كأنّ التّحرر الطبقيّ أحاديّ المستوى أو لا يكون.

انجه بوليغان
المكسيك

> **الناس يرون المصالح بطريقة تنافسيّة تجعله من التلاحم الجماعيّ، إن كان واعياً أو عضوياً، أمراً أساسياً للحفاظ على اللامساواة**

في الطرح النسوي، لا ينتمي الناس إلى طبقة معيّنة فقط بسبب الممتلكات المتوفّرة لديهم عينياً، بل بسبب خلطة معقّدة من الموارد والقوانين والتقاليد والأعراف والتفضيلات والتراكمات التاريخية التي توزّعهم عبر سلّم المراتب الطبقية، مثلما لا ينتمي الأفراد إلى جندر معيّن بسبب وجود عضو تناسلي داخلي أو خارجي أو غيرهما، بل بسبب القوانين والاعتبارات العرفية والتقليدية التي تفسّر الاختلافات البيولوجية وتخلق لها نتائج مادية. وعلى الرغم من الترابط العينيّ بين الأنظمة الرأسمالية والأبوية والعنصرية، يطمئننا لسان حال الاقتصاد القائم قائلاً إن الهشاشة الاستثنائية لهذه المجموعات هي مسألة تخلّف ثقافي مزعوم، لا غير. والأكثر وقاحة أنه يعدنا بأن السوق الحرّة مع العولمة سيقضيان على التمييز ويحقّقان لنا العيش الكريم في ظلّ الكفاف، بل الرّغد. وفي الأثناء، تتلقّى التعبئة الجندرية والعرقية من أجل العدالة الاقتصادية اللوم على ما تودّ محاربته، ألا وهو صعود اليمين الأصولي المتطرّف. فبينما يتسابق المحلّلون السياسيون إلى الاستفراد باتّهام خصومهم السياسيين بتردّي الأوضاع الاقتصادية، لا يقتصرون على تحميل مسؤوليّتها لممثّلي السلطة فحسب، بل يستهدفون من يقع خارجها تماماً. فيُحمّلون الهجرة مسؤوليّة فشل الدولة، والنسوية مسؤوليّة تفرقة اليسار، واليسار مسؤوليّة صعود اليمين. يبدو أن جميعنا مذنب ما عدا النظام الاقتصادي القائم.

تُجمع مطالب المهاجرات/ين والنساء واليسار في كومة واحدة تعلّم كـ«سياسات الهويّة»، نظراً لتمحورها في تجارب معيشية كأسس للقمع والتمييز. ثمّ توسم بالبدائية مغذّية الحلقة المُفرغة من خلق العدوّ «المتخلّف» والفزع العام على الهويّة الوطنيّة. كما توصم هذه المطالب على أنها تهديد للخطاب العقلاني اللازم للحفاظ على الديموقراطية وحرّية التعبير والنظام الاقتصادي القائم، بطريقة كاريكاتورية، تُلازم العقلانية مع رجل الاقتصاد والعاطفية مع مطالبنا كنساء ومهاجرين وأشخاص داكنين. فمثلما اتّهم فرانسيس فوكوياما حركات مثل «حياة السود مهمّة» وغيرها من التنظيمات المشابهة في نجاح ترامب الانتخابي، مطالباً أن تعزّز الشعوب الهويّات الوطنيّة العقائدية المبنية على قيم الدولة، لا تلك المبنية على العلاقات التاريخية أو التجارب المعيشية، صرّح وزير الخارجية اللبناني بتفوق جينيّ لشعبه على المهاجرين الذين، وفق خطاب الدّولة، خرّبوا الاقتصاد. وهو خطاب يعتمد على ادّعاء أن كرامة المواطن في خطر لأن الحكومات أو المؤسّسات العالمية تقدّم الخدمات لأشخاص من خارج الهوية الوطنية أو من طبقة أدنى من الوسطى.

إن اختصار الحركات النسوية اليسارية في مسألة «كرامات مجروحة»، ليس فقط محاولة لتمييعها واعتبارها حيلة للمناوشة، بل هي مقارنة ما لا تجوز المقارنة بينه: سياسات الهويّة من جهة، والتعبئة الثورية المُرتكزة على التجارب المعيشة والمصالح المشتركة المنبثقة من تراكمات تاريخية في القمع من جهة أخرى. والمفارقة العجيبة أن البكاء على أطلال قطبي اليمين الليبرالي واليسار الكلاسيكي يدعوان للانصهار في قلب الوطنية أو التجانس في قلب الطبقة. نتناول في «كُحْل: مجلّة لأبحاث الجسد والجندر» هذه الصراعات بالتحليل (في مؤتمر يُعقد بالتعاون مع مؤسّسة «Heinrich Böll Stiftung»، مكتب الشرق الأوسط)، كما نساهم، تشاركياً، في إعادة تعريف العدالة والرّخاء بالاعتماد على تجارب النساء والكوبريين والأشخاص الداكنين. في عددنا الجديد عن «الاقتصادات البديلة»، نقدّم طروحاً لعلاج تردّي أوضاعنا من خلال تحليل التعقيدات الجوهرية في المساندة المتبادلة بين النظامين الرأسمالي والأبوي. إن ما يشكّل تهديداً لحركاتنا تجاه العدالة الاقتصادية وإعادة توزيع الموارد هو الفهم أحاديّ المستوى للظلم وتمييع تعقيدات الجندر والعرق والهجرة كمسألة مرتبطة بإحساس باطنيّ دفين، لا بالتراكمات التاريخية المُعرقلة لوصولنا إلى الموارد. فالاعتماد على اقتصاد سياسي نسوي مثمّن للعمل المجندر هو حلّ ثوريّ.

ستتناول «كُحْل» هذه المواضيع في مؤتمر الاقتصادات البديلة في 21 و22 حزيران في مانشن، في الحمرا.

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

عصر الآلة الثاني في المنطقة العربية

أربع أطروحات واقتراح

«إن الابتكار هو المُعطى اللامع في التاريخ الاقتصادي للمجتمع الرأسمالي»

جوزيف شومبيتر

ما لا شكّ فيه أن التقدّم التكنولوجي هو أساس التقدّم الاقتصادي، فمنذ الثورة الصناعية، مع استعمال الآلة البخارية في 1776، تقدّمت الإنسانية بشكل غير مسبوق، من حيث الناتج والاستهلاك للفرد، وتطوّرت المجتمعات البشرية. وكما قال ماركس: «طاحونة اليد تعطيك المجتمع مع الإقطاعي، وطاحونة البخار تعطيك المجتمع مع الرأسمالي الصناعي».

اليوم، نحن في المرحلة الرابعة من الثورة الصناعية، أو العصر الثاني للآلة، حيث التكنولوجيا لديها «قوّة التفكير»، متمثّلة بالذكاء الصناعي والروبوتات والتكنولوجيا الرقمية، وهي التكنولوجيات الصاعدة في الرأسمالية المتقدّمة، كما في الصين الشعبية.

السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه: ما تأثير هذه التكنولوجيات على النموّ والعمالة والرفاه الاقتصادي؟ على الرغم من تفاوت الإجابات، تتنافس الدول على من سيكون الرائد فيها. والسباق اليوم محموم بين أميركا والصين، مع إشارات واضحة على بدء التفوّق الصيني الذي كان المحرّك الرئيسي للحملة الأميركية الحثيثة على شركة «هواوي». أيضاً تحاول فنلندا أن تقتحم هذا المجال، بعدما كانت رائدة في زمن «نوكيا»، وبدأت بمشروع لتعليم مبادئ الذكاء الصناعي لجميع المواطنين.

والسؤال الآخر المطروح أيضاً، أو الذي يجب طرحه بقوّة أكثر، هو حول دور هذه التكنولوجيات الحديثة، وخصوصاً في تأثيرها على توظيف الشباب في المنطقة العربية.

اليوم، هناك توجّه متفائل جدّاً، يعتبر أن الريادة والشركات الناشئة المموّلة عبر الرأسمال المُجازف أو Venture Capital يمكن أن تكون حلّاً لكلّ شيء، وبالتالي يصبح ممكناً حرق المراحل، أو تحقيق «قفزة كبرى» على الطريقة الماوية. في هذا الإطار، فإن خصائص التكنولوجيات الرقمية من حيث كونها تنمو بشكل سريع جدّاً، ومن حيث إمكانية مزجها وتركيبها وإعادة تركيبها بشكل لامتناه، يمكن أن تُعطي فرصاً، لربّما لامتناهية أيضاً، لحلّ معضلة بطالة الشباب في العالم العربي التي تصل إلى أكثر من 30%. هنا سأتقدم بأربع طروحات، إضافة الى اقتراح حول هذا الموضوع.

الأطروحة الأولى: التعليم أو التعلّم ليس الحل لكل شيء

يُمكن القول إننا نستطيع أن نعمّم التجربة الفنلندية على جميع الشباب في المنطقة العربية، وهذا في حدّ ذاته أمر جيّد، بل ممتاز. لكن السؤال: هل التعلّم الإضافي يكفي؟ أو بشكل آخر، هل التعلّم هو الحلّ لكلّ الأمور؟ إنه يبدو كذلك لدى البعض. فكم من محاضرة أو بحث حول التنمية انتهت إلى القول بأنه لو يتعلّم الشباب أكثر فإن اللحاق بالدول المتقدّمة سيحصل أوتوماتيكياً. طبعاً، الأمر أعقد من ذلك بكثير. ففي المنطقة العربية، مثلاً، التعليم يَسبق التكنولوجيا وخلق الوظائف. وخلافاً للاعتقاد الشائع، فإن عدم التناظر في المهارات، لا ينبع من عدم وجود عمّال مهرة، بل في عدم وجود مؤسّسات توظّف المهارات الموجودة، أي أن الشباب العربي الماهر يواجه اقتصاداً لا يطلب العمالة الماهرة. لهذا نرى ازدياد أعداد البطالة والبطالة المُقنّعة بين أصحاب المهارات ومتخرّجي الجامعات. من هنا، فإن التعلّم أكثر قد يكون له آثار سلبية، وإن تزويجه مع التكنولوجيات الرقمية دونه الكثير من المتطلّبات المسبقة.

الأطروحة الثانية: التكنولوجيا ليست خطّية وتأثيراتها متعدّدة

على المدى الطويل، سَتُحدث التكنولوجيا الفرق الجذري، ويمكن أن نقتبس ماركسياً من مقولة كينز الشهيرة عن التقدّم التكنولوجي «أننا في المدى الطويل سنكون كلّنا في المجتمع الشيوعي». ولكن، على المدى القصير، سيكون للتكنولوجيات الرقمية تأثيراتها السلبية، مثلاً على البطالة وتوزيع الدخل. فكما يذكر إريك بريانيولفسون وآندرو مكآفي، فإن الأسواق الرقمية لديها خاصية «الرابح يأخذ كلّ شيء» أو أنها أسواق السوبر ستار (شبيهة بأسواق الرياضة والنجومية الفنية). وعلى عكس الأسواق التقليدية، فإن العائد على العمل يقفز بشكل كبير عند حدوث فارق، ولو ضئيل، في نوعية العمل بين شخص وآخر. فمثلاً مُبرمِج الكمبيوتر الذي يخترع تطبيقاً أفضل قليلاً من غيره من المبرمجين يستطيع أن يسيطر على السوق كلّها، ويؤدّي إلى فوارق كبيرة بينه وبين الآخرين. وهذا يفسِّر لماذا تشير الدراسات إلى أنه حتّى الآن، 4% فقط من المبرمجين حقّقوا دخلاً أعلى من مليون دولار، بينما 75% حقّقوا أقل من ثلاثين ألف دولار. وكذلك تفسر لماذا نرى الأعداد الهائلة من التطبيقات التي لا قيمة سوقية لها، بينما قلّة هي مُسيطرة على الأسواق.

من هنا، يعدّ الاعتماد على الريادة بين الشباب العربي محفوفاً بالمخاطر الكبيرة. كما أن التنافس لن يكون فقط في ما بينهم، بل في ما بينهم وبين مخترعي التطبيقات في أنحاء العالم، إذ يستطيع مُنتج واحد، أو موقع واحد، أن يلبّي طلب الملايين حول العالم مدعوماً بانخفاض الكلفة الحدّية للإنتاج إلى الصفر. وعندما يصل أي شخص إلى السيطرة على السوق، لا يستطيع أن ينافسه أحد بواسطة الأداة التقليدية للأسواق الحرّة، أي عبر خفض السعر، وذلك بسبب الكلفة الصفرية، وهنا يحدث «تعطّل للأسواق». وفي ظلّ هذا الوعاء التكنولوجي ـ المؤسّساتي، تظهر الاحتكارات وشبه الاحتكارات، وهذا ما نشهده اليوم في غوغل وفيسبوك وغيرها، بالإضافة إلى العمالقة القدامى مثل آبل ومايكروسوفت وIBM، ولذلك نرى استحواذاً متزايداً من قِبَل الكبار على الصغار والشركات الناشئة بشكل مستمرّ. كذلك يحدث أمر آخر في هذه الأسواق له تأثير سلبي على التوظيف فيها، إذ إن نسبة القيمة السوقية إلى عدد العمّال ترتفع. واتسآب مثلا لديها 55 موظفاً فقط وقيمتها السوقية تبلغ 19 مليار دولار. وبشكل عام، الشركات الكبرى اليوم المماثلة لأكبر أربع شركات في عام 1964 من حيث قيمتها السوقية، لديها ربع عدد الموظّفين.

الأطروحة الثالثة: الأرقام والأحجام مهمّة

إن الفكرة السائدة حول «البطل المتوحّد» الذي يمثّل الريادي المستقبلي أمامها كل تلك المعوقات السابقة، ولن تكون الحلّ لعشرات الملايين من العمّال غير النظاميين، الذين يشكّلون نحو 50%

> **يتطلّب بناء نظام أيكولوجي للتكنولوجيا الرقمية، أن تقوم الدولة بعملية تحويل ضخمة لريع النفط والغاز إلى رأس مال تكنولوجي**

من القوى العاملة في المنطقة العربية، والذين ينضمّ إلى صفوفهم سنوياً من المتعلّمين أكثر بكثير من الذين ينضمّون منهم إلى الريادية والشركات الناشئة. كما أن غالبية العمالة الماهرة في العالم العربي تعمل في القطاعات الخدماتية، من تعليم وصحّة ومال وغيرها، وفق المنتدى الاقتصادي العالمي. كما أن حجم الاستثمارات الناشئة في القطاع الرقمي بين 2013 و 2018 بلغ نحو 3,2 مليارات دولار، هي متدنّية جدّاً لتحدث فرقاً في حصّة القطاع في الاقتصادات العربية أو في زيادة العمالة بين الشباب. أخيراً، إن درجة الفشل في هذه الاستثمارات عالمياً، تبلغ نحو 70 إلى 90%، وبالتالي هي محفوفة بالمخاطر بشكل كبير. إذاً الأرقام على جميع الصعد هي منحازة ضدّ التفاؤل.

الأطروحة الرابعة: الرأسمالية الريعية ليست صديقة للتكنولوجيا المُنتجة

الرأسمالية في المنطقة العربية هي رأسمالية ريعية، وفي أحسن أحوالها، خدماتية. وهذا يعكس نفسه على قابلية الاقتصادات العربية على إنتاج واستيعاب هذه التكنولوجيات. ففي هذه الرأسمالية، يُنْظَر إلى التكنولوجيا من ناحية استهلاكية فقط، أي كيف نستعملها من أجل اختراع «تطبيقات» أكثرها في مجال الخدمات. وهذا يتجلّى في استعمالات التكنولوجيا الأكثر شيوعاً، فبدلاً من أن نزور المطعم نطلب الطعام عبر التطبيقات، وبدلاً من أن نؤشّر للتاكسي نطلب أوبر، وبدلاً من أن نطلب من الأقارب أو الجيران المساعدة في حضانة الأطفال، هناك تطبيق للقيام بهذه المهمّة، إلخ. وبدلاً من استعمال الوقت المُوفّر من أجل زيادة الإنتاجية، فإن الاستعمال الأكبر له هو في الألعاب والتواصل الاجتماعي ومشاهدة البرامج والمسلسلات. وبذلك، يتمّ إهمال «الصروح العالية أو المُسيطرة» لهذه التكنولوجيات، أي في الآلات ونظم البحث وأنظمة البرامج الحاسوبية والحواسيب والشبكات المعلوماتية الكبرى.

وفق تقرير «عرب نت» لحالة الاستثمارات الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بلغ عدد الاستثمارات بين الأعوام 2013 و2018 في مجال التكنولوجيا نفسها 19% من مجمل الاستثمارات، أي تلك المُستثمرة في البرامج والنظم وغيرها، بينما كانت قيمتها 10% من مجمل الاستثمارات. وذهبت حصّة الأسد للاستثمارات في مجال التبادل، أي تكنولوجيات تبادل السلع والخدمات وغيرها (36% من العدد و71% من القيمة الإجمالية)، ما يؤشّر على تركّز الاستثمارات بعيداً من إنتاج التكنولوجيا الرقمية ونحو استهلاكها فقط. وهنا بدلاً من أن تكون التكنولوجيا الحديثة مُحفّزة للعمالة الماهرة والنظامية، تُضيف إلى جيش العاملين لأنفسهم، ألوية من العاملين الجدد المُدارين من قبل «التطبيقات الخدماتية» مثل السوّاقين والمُوَصّلين ومقدّمي الخدمات والأعمال الجزئية وإلى ما هنالك... فينقسم المجتمع إلى أقلية تملك وأقلية أخرى ماهرة، بأكثريتها تعمل في الخارج أو للخارج، وإلى أكثرية تعمل على الهامش حتّى في مجالات التكنولوجيا الحديثة.

دور الدولة الريادي والاستثمارات الضخمة

المطلوب اليوم أن نبقي على زخم الريادة والاستثمارات الناشئة، ولكن هذا لن يكون كافياً ليحدث فرقاً يُذكر في التطوّر التكنولوجي أو في استعمال القوى الماهرة في المنطقة العربية. وهنا يأتي دور الدولة الريادي والاستثمارات الضخمة، التي تُفكك بعض ما تقدّم من معوّقات وتَستَغلّ الريع من أجل إقامة القاعدة المادية المؤسّساتية للتكنولوجيات الرقمية. فعندما تقرأ أدبيات أو تحضر فعاليات الريادة والشركات الناشئة، فإنك تلاحظ أن مفهوم النظام الأيكولوجي للتكنولوجيا مستعمل كثيراً، ولكن مفهوم قليلاً. فالنظام الأيكولوجي هو ليس المجموع الحسابي لهذه الشركات والاستثمارات، بل هو نظام تشابكي فعلي بينها، لأن الريادة في الرأسمالية هي ليست فقط ريادة الفرد، بل ريادة، إلى حدّ كبير، جماعية. وبالتالي إن بناء النظام الأيكولوجي يتطلّب استثمارات من قبل الدولة في إقامة شبكات التواصل وتبادل المعلومات بين الشركات، وفي التدريب المختصّ، وفي إقامة الطلب على المنتجات وفي تَحَمُّل المخاطر العالية. وهنا، يعدّ تمويل الدولة للأبحاث في «الحوسبة الكمّية» في الإمارات العربية المتّحدة مثالاً على ذلك. لكن المطلوب أكثر هو استثمارات ضخمة، ومن ضمنها المموّلة من الصناديق السيادية المنبثقة من ريع النفط والغاز (أو تحويل ضخم للريع إلى رأسمال تكنولوجي رقمي)، وليس الاعتماد على الرأسمال المجازف فقط، وليس فقط في الدول الخليجية حيث تتركّز حالياً 75% من الاستثمارات. عندها فقط يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تقوم بدور في التطوّر الاقتصادي للمنطقة العربية وفي تحقيق الرفاه للملايين من الشباب. وأي شيء أقل من ذلك يبقى وهماً.

من محاضرة أُلقيت في مؤتمر «عرب نت ـ 2019» في بيروت في 13 حزيران/ يونيو الجاري.

انجل بوليغان
المكسيك